رولان بارث

مبادئ في علم الأدلة



ترجمة وتقديم
محمد البكري

مباديء في علم الأدلة

★ الطبعة الثانية ١٩٨٧

★ الناشر : دار الحوار للنشر والتوزيع

سورية ــ اللاذقية ــ ص ب ١٠١٨ ــ هاتف ٢٢٣٣٩

رولان بارت

مباديء في علم الأدلـة

تعريب : محمد البكري

هذه ترجمة لكتاب :

Eléments de sémiologie

par **Roland BARTHES**

1964, Editions du Seuil, Paris

تنبيهات

(1) [illegible] انتباه القارىء الكريم إلى ضرو [illegible] نه بالمصطلح الغربي (الفرنسي [illegible] ن بهذا الترجمة، وعلى ضوء التم [illegible] ناب. إن الإحالات، المشار [illegible] ا. وهذه التعريفات والاستعم [illegible] تفسيرات وتعريفات لهذه المع [illegible]

(2) [illegible] «درجة الصفر في الكتابة» [illegible] 1978/ 11 /10 وكان المؤ [illegible] لكن موته المباغت حال دون تحقيق ذلك الوعد.

مقدمة

« إن لهؤلاء الذين يهملون الفلسفة نظريات غيبية مثلهم مثل الآخرين إلا أنها نظريات فظة خاطئة ومهذارة »

ش. ص. بيرس

لكن « من المهام الملقاة على عاتق الفلاسفة المرور من عالم الأفكار إلى العالم الواقعي »

ك. ماركس

« يكفي معرفة أن الأدلوجة نسق (له منطقه وصرامته الخاصان) من التمثلات (الصور، الخرافات، الأفكار والمفاهيم بحسب الأحوال) لها وجود ودور تاريخيان داخل المجتمع، وهذه التمثلات أشياء ثقافية مُدرَكَة، مقبولة ومتحمَّلة »

ل. ألتوسير (من أجل ماركس)

.1

ما الضرورة الداعية إلى ترجمة هذا الكتاب ونشره، بعد مرور أكثر من عشرين سنة على صدوره[1] لأول مرة «كتقعيد» يذيّل أعمال مجموعة من الشبان الباحثين في مركز «دراسات التواصل

الجماهيري» ؟ بل ما ضرورة اذاعته في الناس بعد كل ما حصل من تقدم في البحث الدلائلي خلال المدة المذكورة سواء من حيث انتشاره السريع في الجامعات عبر العالم أم من حيث توسعه، وتشعب فروعه، وتعدد نظرياته، وتداخله مع أنماط معرفية أخرى (الأمر الذي يعيد طرح قضايا تحديد هذا العلم وضبط موضوعه وحدود فعالية منهجه) ؟ أجل، إن الاهتمام يتركز اليوم على «قطاعات» دلائلية أدنى ما تتصف به هو التعدد والتنوع، والتباين، والتشعب، ويتوفر أغلبها على أعمال رائدة؛ قد يؤدي تعداد بعضها إلى تكوين فكرة تقريبية عن موضوعات علم الأدلة اليوم :

(1) **«وسائل» التواصل الحيواني** : انطلاقاً من فرضية مفادها أن لبعض الحيوانات أنظمة دلالية للتواصل صوتية أو حركية، ومن خطاطة شارل موريس لتقسيم علم الأدلة إلى (تركيب، ودلالة، وتداولية) أنجز كثير من الباحثين في الولايات المتحدة أعمالا في هذا الاتجاه مثل : **Smith, W. John** : Zoosémiotics : Ethnology and the theory of signs, in **Current Trends in Linguistics**, vol. 12 Linguistic and Adjacent Arts and Sciences, Paris-Lahay, Mouton, 1974

(3) **دلائلية التواصل الجماهيري** : تهتم بتحليل عناصر عملية التواصل الجماهيري كيفما كان شكل ودعامة الرسالة، كالروايات البوليسية والأغاني، والأفلام التلفزيونية، والصحافة : وتعد أعمال **مارشال ماك لوهان** مثالا رائدا، أنظر : **M. Mc Luhan** : Pour comprendre les médias, Le Seuil, coll. Point N° 83

(4) **دلائلية السرد** : بعد «علم تشكل الحكاية» لفلاديمير بروب وأعمال ك. ليفي ستروس عن خرافات الهنود الحمر بدأت بوادر تأسيس علم الحكاية ونحوها بالظهور خصوصا إثر نجاح وشيوع النموذج «التوليدي» الذي اقترحه «غريماص»، راجع :

Greimas (A.J) : - Sémantique structurale, 1966, Paris, Larousse.
- Du Sens, éd. du Seuil, 1970.
- Sémiotique et sciences sociales, éd. du Seuil 1976.

الخ...

(5) **دلائلية الأزياء** : تحتوي دلائلية الأزياء على مستويات عدة كطقوس العرض وصحافة الأزياء (التي تعتمد الصورة والخطاب) واللباس في حد ذاته... ولقد تقدمت الدراسات في هذا المجال بدءا من كتاب رولان بارت :

- «Système de la mode», éd. du Seuil, 1967
- Diogène N° 114 p. 30-67, éd. Gallimard

(6) **صِنَافَة الثقافة** : إن الدراسة الدلائلية والتصنيفية للثقافة من أهم المجالات التي يتميز بالبحث فيها النَّشَاطُ الدلائليُّ في الاتحاد السوفياتي الذي عرف بدوره تقدما كبيرا، منذ صدور أعمال ندوة «الدراسة البنيوية للأنظمة الدلائلية» موسكو 1962. من أبرز الدارسين السوفييت المهتمين بهذا الموضوع يوري لوتمان و بوريس أوسبنسكي :

- **Lotman I.M et Uspenskij (Boris. A.)** :
- Tipologia della cultura, Milan, Bompiani 1975
- Travaux sur les systèmes de signes, Ecole de Tartu, Bruxelles, éd. complexe 1976.

لم نقصد بإيراد ما سبق **التصنيف** و لا **التمثيلية**، فلم نذكر البحوث حول «اللغات الاصطناعية التقنية» و «اللغات الصورية» و «أشكال التواصل بالحواس» و «الخطية وفن الكتابة» و«الرسم» و «الموسيقى» و «المعمار» و «دلائلية الإحساسات والعواطف» و «الدلائلية المكانية» و «الدلائلية الحركية» و «الدلائلية التاريخية» لدى ت. طدروف، و«الدلائلية الجنسية» عند كَيرو و «دلائلية المحادثة» و «دلائلية النص الشعري» الخ...

وبعبارة أخرى، لقد تراكمت، خلال العقدين الأخيرين، بشتى اللغات وفي شتى الاتجاهات، مقارباتٌ تطبيقية ومقترحاتٌ نظرية ونماذج للتحليل. فهل يستطيع هذا التراكم أن يغنينا عن كتاب أصبح «تقليديا» ؟ لقد توخى مؤلفه، بالضبط، أن يكون مدخلا لعلم الأدلة، وأداة للدارس تركز المعرفة الدلائلية السابقة (الصوسيرية، الوظيفية، والكَلوسيماتية) وتعطي الانطلاقة لقسم كبير من النشاط الدلائلي المعاصر والنموذجي. إذ أنه التبرير والقاعدة النظرية لأعمال بارث الأساسية اللاحقة مثل : «Système de la mode» و «S/Z» و «L'Empire des signes» الخ... التي ساهمت بقوة في نشر الدلائلية؛ ولأعمال أخرى قامت بها مجموعة من الباحثين الذين تأثروا عن قرب أو عن بعد بالمؤلف(2). فلا

غرابة إذا وُصف بأنه «الكتاب الأكثر أرثذوكسية لبارث»[3]، فهو يلتزم المنهج العلمي والمصطلح الدقيق والمنهجية الواضحة. إذن ففضلا عن أهميته التاريخية كنص أساس في مرحلة مهمة من مراحل تطور الدلائلية يمتاز أيضا بكونه ساعد على تطور البحث الدلائلي لما احتوى عليه من طروحات جديدة جريئة: (جَعْل الدلائليةِ جزءاً من اللسنيات، وتقديم خطاطةٍ تطبيق ونقل النموذج اللسني إلى موضوعات أخرى).

ثم إن الكتاب يكتسي، إضافة إلى ما سبق، أهميةً خاصةً في مرحلة بدايات العمل الدلائلي التي نجتازها **هنا**، والتي تقتضي تنظيما وارتكازا على قواعد صلبة من ضمنها وأسبقها نقل النصوص الأساسية في هذا العلم إلى **لغتنا** بأكبر قدر ممكن من شروط الترجمة العلمية.

إذن ليس الهدف من هذه الترجمة تكريسا للـ «بنيوية» وإحياء لها هنا : بنيوية قد تكون الأدلوجة الامبريالية احتوتها وأخصتها من فعاليتها التحليلية ووظفتها لأغراضها الخاصة، خصوصا وأن عملا من هذا النوع يتناقض مع تحذيرات، طالما رددناها منذ مدة، عن خطر ابتذال أنماط المعرفة التي يطلق عليها البنيوية لتصير مجرد مادة للاستهلاك المحلي في مجتمع «لا ينتج» أي يقترضها ويوظفها كأدلوجة «كلّ» من لا أدلوجة لهم، كما حدث من قبل لبعض النزعات الفكرية من «وجودية» و«عبثية» و«لامعقول» وبعض النسخ المشوهة للفوضوية والتي لعبت أدوارا سيئة الذكر في تاريخنا الثقافي المعاصر.

لابد من السير في اتجاه مضاد للتكريس السلبي، لكن دون السقوط في رد فعل متشنج، يتستر برفضه الجذري عن نقائصه الخاصة، ويتكامل في وظيفته مع الاتجاه الآخر: اتجاه «التماثل المطلق» والتبني التام (رغبة في حداثة وهمية) الذي تسير فيه أكثرية المهتمين. آن السير في هذا الاتجاه المضاد الذي تمليه الضرورة الملحة للمساهمة في **ترشيد ونقد كيفية تعامل الذوات** (المتموقعة هنا وفي هذا الزمان وفي ظل شروط نوعية يفرض عليها واقعها... تأدية وظيفة معينة لتحقيق مشروع مجتمعي قومي وربما حتى إنساني للخروج من أزمتها التاريخية) **مع نشاط معرفي تنتجه وتتحكم فيه مؤسسات لها مواقف وصبغات وأدوار خاصة**. في هذا الاتجاه نجد من الضروري المساهمة في محو الأوهام بتعريب بعض النصوص الأساسية وتوفيرها للقارىء العادي[4] حتى يواجه على الأقل احتكار «الوسيط المعرفي»، ويكنس ظواهر التمييع، والابتذال، والتزييف، والحذلقة التي يتكفل بها كتاب الانشاءات الفارغة المختصون في التلاعب بالمصطلحات، ورصف المفردات البراقة، والتعمية، والقفز البهلواني، والشعوذة الأسلوبية وادعاء العلمية في الوقت ذاته. (فالسيميائيات) تنحصر لديهم في تفسير النصوص، وداخل الاتجاه اللسني ــ البنيوي دون أن تتعداه إلى نقده الجذري (م. باختين) و لا إلى النظرية النقيض (ش. ص. بيرس).. بــدل المساهمة العلمية تغرق في تنميقات وزخارف خطاطية لا توضح شيئا[5].

.2

قبل الاشارة إلى بعض ملامح الفترة التي صدر فيها هذا الكتاب، وإلى السياق المباشر الذي ورد فيه، أرى من الضروري، لأسباب عدة لا داعي للإثقال ببسطها، رصد بعض ملامح الإشكال الدلائلي في بداية المرحلة السابقة لتأليف الكتاب حتى لا نكتفي فقط برأي ونظرة أحاديين ينفيان ما عداهما، ويؤديان إلى الانغلاق داخل اتجاه أو قطاع معينين.

وتمهيدا لذلك نبادر للتأكيد على:

(1) أنه لا يمكن فهم الظاهرة الدلائلية إلا بطرحها كسيرورات، لا كسيرورة واحدة، متلاقية ومتفاعلة فيما بينها — حسب إمكانات التداول المعرفي — ومع أنماط معرفية وعلمية أخرى. فليست الدلائلية مجرد «ناتج» عن التقاء ثلاثة علوم هي اللسنيات والفلسفة والطب، كما يذهب إلى ذلك طوماس أ. سيبوك ولكنها نتاج لقطائع علمية ومعرفية متعددة، يبدو أن الالتقاء لم يتم عمليا بينها إلا فيما بعد.

(2) إن الوعي بضرورة تأسيس علم للأدلة ارتبط بهذه «القطائع» التي حصلت فى فروع من العلم والمعرفة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين، أي أن علم الأدلة تخلق ونتج، كضرورة، في تلك اللحظات الحاسمة، لحظات الخلاخل والانقلابات، والصراع والأزمات الحاسمة : لحظة يحس «العقل» بأن البناء الشامخ الذي قضى زمنا في تشييده سيتهاوى بسهولة، أو أنه منخور في الأساس والهيكل،

أو أنه مجردُ وهمٍ،بعد الإيمان الراسخ بصلابة ومتانة وعصمة هذا البناء، أو الأبنية، الذي يرتكز عليه تفكيرٌ وممارسةٌ وقيم مجتمعات سائدة تسعى إلى الانتقال بواسطة العلم إلى غزو أبعاد الإنسان والطبيعة والكون. إذن لا مجال إلا للعلم، كقوانين عامة قارة وكونية تلتحم به الإديلوجيا لتبرر كل شيء تقتضيه المصلحة. في ظروف كهذه يكون «العقل» مُجْبَراً على التفكير بطريقة مغايرة لما سلف، وبذلك يُحدث طفرة نوعية أو «قطيعة كبرى». ولم يكن في وسعه إلا أن يفعل ذلك لأن الانتقال من الرأسمالية إلى الأمبريالية كان يضغط عليه بقوة ليُعلمن كل الظواهر غير المُعلمنة، وليفتح المستغلقات وليبرر الهيمنة الكلية لتفكير وممارسة معينين.

لقد حدثت إذن أزمات في المنطق والفلسفة (الوضعية والذرائعية) واللسنيات الخ... وتمخضت في غالب الأحيان عن نظريات ومناهج تؤسس علما حقيقيا مغايرا للسلوك المعرفي السابق، وتحدث قطائع بالمعنى الذي يعطيه لها ميشل بيشو وفيشان «نقطة اللاعودة التي يبدأ منها علم ما» وقد يصح ذلك على عمل ش. ص. بيرس، المنطقي الرياضي وعلى بحوث فرديناند دو صوسير عالم اللسنيات.

ا ــ في المنطق:

إن اكتشاف برتراند راسل لتناقض ــ سَيُسَمّى بمفارقة راسل ــ في أساس البناء النظري الذي حاول به كَوتلوب فريجه ــ «أكبر مجدد للمنطق منذ أرسطو» ــ أن يضع أسسا منطقية لعلم

الحساب، وتوالى اكتشاف تناقضات أخرى، جعل من الضروري للمنطق والرياضيات أن تتوجه الدراسات **إلى إخضاع اللغة ذاتها للبحث** وَنبْذ المسلمةِ التي تعتبرها مجرد أداة. و «كان ذلك كشفا عظيما من اكتشافات القرن 20 رغم أنه يبدو اليوم (1960) أمرا بسيطا»[7] ويبدو في يومنا أمرا مبتذلا. وبذلك صارت القضايا اللسنية والدلالية محور الدرس والنقاش لدى المناطقة. بل إن كَوتلوب فريجه كان سباقا لإثارة مسألة «المعنى» (Sinn) و«التعيين» أو التقرير (Bedeuntung)، في مقال بنفس العنوان مارس تأثيرا كبيرا على تطور علم الدلالة فيما بعد. واتخذت الدراسات التي اتجهت هذه الوجهة أسماءً مختلفةً كـ «نظريةاللغة الاصطناعية» و «العلم الواصف» (métascience)، و«المنطق الواصف» و «الدلائلية» بفروعها : التركيب والدلالة والتداولية.

ا ـــ **علم التركيب** : يعتبره كارناب في «**مقدمة لعلم الدلالة**» مجالا للبحوث اللسنية التي يُغَضّ فيها الطرف عن الذات المستعملة للغة وعن الأشياء التي تمثلها العبارات، ويتركز فيها التحليل على العلاقات بين العبارات فقط. أما في «**علم التركيب المنطقي للغة**» فيعرفه بأنه نظرية صورية للصيغ اللسنية للغة، أي أنه نظرية لا تهتم بدلالة العبارات وإنما بنوع وترتيب الرموز التي تتركب منها العبارات فقط[8]. «إن علم التركيب بالمعنى الحصري يضع قواعد **تَشَكّل** وتكوين الصيغ اللسنية أما المنطق فيضع قواعد **تحولها**»، ويجمعهما كارناب في إسم واحد هو «علم التركيب المنطقي للغة».

إن التركيب في نظر هذه النزعة «العرفية» تحليل للغة كحساب

من نوع خاص. والمهم في موقفها أنها لا تنكر دور التحليل اللسني : المعجمي، و لا التداولي : النفسي والمجتمعي[9].

ب ــ **علم الدلالة** : لم يتسع التركيب لاحتواء مفاهيم أساسية في المنطق كـ«الحقيقة» و «التعيين» و «المعنى» الخ... فاتجهت الدراسات نحو **علم الدلالة** الذي صار يدرس علاقة العبارات بالأشياء الخارجية كموضوع مركزي جاعلا من الإشكال اللسني قضيته الأولى. إنه وإن كان قد «خطا خطوة إلى الأمام» نحو العالم الخارجي أي الأشياء المستقلة تمام الاستقلال عن اللغة فهو قد ألغى أي دور للدراسة النفسية والمجتمعية للعبارات[10].

ج ــ **التداولية** : إنها الوجه الثالث للدلائلية المنطقية، وموضوعها الخاص دراسة العلاقات بين الأدلة ومستعمليها، سواء بواسطة الوصف كما في نظر الوضعيين الجدد أم بواسطة شكلنة (؟) ضرورية لهذه العلاقة كما في رأي مناطقة وارسو في الثلاثينات.

لقد ركزت الذرائعية على هذا الجانب المُغفل أو المُلغى حتى تسَمَّى باسمها في المصطلح الغربي La pragmatique. حيث يطلق على النزعة الفلسفية المعروفة وعلى هذا الفرع من الدلائلية المنطقية، والدراسة اللسنية.

إننا نعايش اليوم انبعاثا صارخا للتداولية على الصعيد اللسني وامتدادا بها نحو الدلائلية، والواقع أن مجالها خصب ويشمل عناصر عديدة كالفعل الدلائلي الفردي والمجتمعي، عوامل التحدث الخ...

رغم الطابع الخاص للدلائلية المنطقية فإنها تفاعلت وستتفاعل مع الدراسات اللسنية والدلائلية ونظرية الخطاب التي رغم تطورها

تعرف جميعها أزمات. إن اللسنيات، باعتبارها نموذجا لجزء من النشاط الدلائلي، قد رفضت الاهتمام بالتركيب بحجة أنه ليس موضوعا لها، ثم لما اهتمت بالتركيب استبعدت الدلالة، لكن ما لبثت الدلالة أن فرضت نفسها على اللسنيات، تحمل في ركابها التداولية. والملفت للنظر ــ على عكس المراحل السابقة ــ تدخل النظرية الماركسية في معالجة هذه القضايا كما في أعمال أدام شاف و روسي لاندي F. Rossi Landi، على سبيل المثال، حول عملية التواصل الدلائلي، وإحرازها لتقدم كبير لكنها مدعوة رغم ذلك للقيام بقطيعة في مجال معالجة **الفعل الدلائلي**.

ب ــ بيرس (ش . ص) :

قبل كل ذلك بكثير، وقبل ف. دو صوسير، أي منذ 1867، وشارل صندرس بيرس (1839 ــ 1914) يبلور نظرية دلائلية ربما[11] في معزل عن تطورات البحث اللسني والدلائلي لدى صوسير الذي لم ينشر شيئا، وربما حتى في معزل ــ ولو نسبي ــ عن تطورات المنطق في أروبا والتي أشرنا إلى بعضها سابقا. إلا أن أعماله لم تنشر على العموم إلا في مستهل العقد الرابع من القرن 20[12].

إننا، أمام قطيعة أخرى، إذا صح رأي فرانسوا بيرالدي (مجلة Langages عدد 58، ص. 5) فإن «بيرس قد أحدث مثل فرويد، في سجل آخر، لكن في نفس الفترة الزمنية تقريبا، نظرية قادرة على إجراء قطيعة معرفية حقيقية في سيرورة تكون علم حقيقي

للأدلة، يمكن أن نسميه ــ ولم لا؟ ــ بالسيميوطيقا» بل يذهب إلى حد اعتبار فكر بيرس ثوريا سبق زمنه بكثير، كان لابد له من توفر الشروط الضرورية لكي ينطلق من جديد أي حصول تقدم كبير في البحوث المنطقية واللسنية.

دلائلية بيرس ثلاثية الأساس، على عكس دلائلية صوسير الثنائية الأساس : (دال ــ مدلول) وهي ثلاثية لا يمكن تقليصها إلى تحليل ثنائي لكنها تُقَلِّصُ كُلَّ علائقية مُكَوَّنَة من أربعة أطراف أو أكثر إلى هذه الثلاثية، وهي من ناحية أخرى ضرورية،منطقيا،لبناء علاقات لا نهائية،وكافية من الوجهة المنفعية : مبدأ **الاستمرار**. وتستند في ذلك على تحليل مقولي للكائن وعلى «نموذج» رياضي يطلق عليه La Phanéroscopie وهي ظاهراتية من نوع خاص[13].

ــ **الأوْلَوَانِية** : Priméité : عالم الممكنات، إنه العدد «واحد» في المرتبة الأولى وفي حد ذاته. إنه الكائن في مباشرية كينونته بدون إحالة إلى مرجع ما. إنه المعاش ومقولة البدء والحرية.

ــ **الثنيانية** : Secondéité : عالم الموجودات، إنه الثاني يحدد الأول ويحصره، مقولة وجود كل شيء، ومقولة الحركة والمحسوس والصراع الخ...

ــ **الثلثانية** : Tiercéité : عالم المتطلّبات والضروريات، بدون الثالث لن يكون هناك تقدم و لا علاقة. فالعلاقة الثلثانية يتمثل بها كل واحد من الثلاثة في الآخَرين. إنها مقولة التركيب، والوساطة، والفكر، والوعي، والعموم، والتفسير، والقوانين واللغة

والمترجم الخ...(14).

ولن يكون الدليل إلا ثلاثيا فهو ممثل représentamen ـــ أولٌ، يحيل إلى موضوع ـــ ثان ـــ بواسطة مؤوِّل ـــ ثالث.

والممثل أساس يمثل شيئا ما، والموضوع هو ما يمثله الدليل، والمؤول هو الفكر الذي يربط علاقة بين الممثل والموضوع.

ويقدم بيرس تصنيفا دقيقا ومتكاملا للأدلة وللدلائلية فيصنف الأدلة مثلا إلى (1) قرينة (2) أيقونة (3) رمز.

إن مادية بيرس لاحظها كل من آدم شاف (1960) و Deladalle ج. دولدال الذي يقول : «لا شيء يشبه نظريةً ماركسيةً ممكنة عن الدليل إلا دلائلية بيرس». وذلك برفضها لتقديم «الفكر» عن «المادة» و«الكلام» عن «اللغة». أما جدليته فهي شيء يجب التمعن فيه قبل إثباته أو نفيه.

ج ـــ اللسنيات البنيوية :

يرتبط علم الأدلة La Sémiologie بالنموذج اللسني البنيوي ارتباطا وثيقا، وذلك منذ القطيعة التي أحدثها صوسير في مجال الدراسات اللسنية والتي جعلت من اللسنيات «العلم الرائد» الذي اقتدى به النقد الأدبي والإناسة والتحليل النفسي الخ... وحتى آخر جهود الوظيفيين والكَلوسيماتيين في اللسنيات وفي علم الأدلة غير اللفظي أو في الشعرية.

وحسب رسالة بعثها دو صوسير إلى أنطوان مايي (المحاضرات ص. 355 طبعة Payot 1974) فإن اهتمامه بالقضايا النظرية اللسنية العامة يعود إلى ما قبل 1894 بكثير، ومعنى هذا يتجلى

جيدا إذا عرفنا أنه اشتغل بقضايا اعتباطية الدليل والفروق، وتحليل الخرافات والتحليل الأنغرامي للشعر القديم (هذه الثورة الصوسيرية الثانية حسب رأي جاكوبسن) ثم بالخصوصية المميزة للسان عن آخر كانتمائه إلى شعب معين. ورغم إحساسه بأن تأليف كتاب في النظرية اللسنية العامة ضروري لإنجاز بحوثه وإتمامها فهو لم يقدم على ذلك أبدا(15).

وإذا تتبعنا نسق نشر المحاضرات نجد أن السؤال المركزي والأول هو «**ما هو الموضوع الكامل والملموس لعلم اللسان ؟**» وحينما قارب الموضوع وجد : أن وقائع اللغة (وهي **مادة** اللسنيات) متنافرة ومختلطة فيها الفردي، والمجتمعي، الصوتي، والعضوي، والنفسي الخ... أشياء مضطربة لا يربط بينها رابط يصعب استنباط وحدتها وتصنيفها في نوع محدّد وموحّد من الوقائع البشرية، كما هو الأمر في العلوم المحضة. ثم إن هذه المادة تقتسمها علوم عديدة كعلم النفس والإناسة والنحو المعياري الخ.. ولكي تتكون اللسنيات كعلم يجب أن تستقل بذاتها وبموضوعها. وكان **اللسان** هو الموضوع والمبدأ الموحّد لوقائع اللغة والمنظم والمصنف لها ضمن الوقائع البشرية الأخرى المشابهة له : أي الوقائع **الدلائلية**. إن تحديد الموضوع وتصنيفه يجعل العلم المعالِج له يستقل ويحدد نفسه ويتصنف ضمن علم عام هو **علم الأدلة**، لأن اللسان كنظام «من الأدلة المعبرة عن الأفكار يشبه الكتابة وأبجدية الصم والبكم، والشعائر الرمزية، وشكليات اللياقة والشارات العسكرية الخ... إلا أنه أهم هذه الأنظمة...

يمكن إذن تصور علم يدرس حياة الأدلة داخل الحياة المجتمعية سيشكل فرعا من علم النفس الاجتماعي وبالتالي من علم النفس العام وسنسميه بـ La Sémiologie، من الاغريقية Séméion. سيحيطنا علما بحقيقة الأدلة وبالقوانين التي تتحكم فيها، ولأنه لم يُوجد بعد فلا يمكن التنبؤ بمصيره، لكن له حق الوجود فمكانه محدد مسبقا، وما اللسنيات سوى فرع من هذا العلم العام. وستكون القوانين التي سيكشف عنها علم الأدلة قابلة للتطبيق على اللسنيات، وسترتبط هذه الأخيرة بمجال محدد ضمن مجمل الوقائع البشرية»[16].

إننا ما زلنا في مرحلة تشكل فيها اللسنيات النموذج العام لعلم الأدلة، وسيبقى الأمر كذلك حتى تتقدم الدلائلية وتكتشف القوانين العامة التي يمكن أن تطبق على اللسنيات بدورها. هذا ما لم تكن اللسنيات هي العام والدلائلية هي الخاص باعتبار كونية اللغة وشموليتها تتجاوز حتى الأنظمة الدلائلية.

و لابد من التأكيد في نهاية هذا الحديث السريع عن القطيعة التي أحدثها صوسير على : (1) أن صوسير يؤكد أساسا على **اعتباطية الدليل** المرتبطة بنظامية اللسان القائمة على القيم الخلافية بين الأدلة من جهة وبمفهوم اجتماعية الدليل وعرفيته من جهة أخرى. واجتماعية الدليل هي الفكرة الجوهرية في نظرية صوسير. (2) ان صوسير اعتبر المشكل اللسني مشكلا دلائليا بل «إن تحليلاته وآراءه لا تستمد مغزاها الكامل إلا من هذا المبدأ». (3) ان صوسير الحقيقي يظهر في تحليله للخرافات والاشعار ــ وهي كلام

ونصوص ــ وفي اهتمامه بخصوصيات ومميزات لسان عن الألسنة الأخرى الذي يعتمد في التحليل الجانبَ التاريخي والمجتمعي والنفسي. أما صوسير المحاضرات فهو منظر يمهد لصوسير «المخطوطات». (4) ان أهم الانتقادات التي وجهت لأطروحات صوسير كانت على يد ميخائيل باختين في كتابه «الماركسية وفلسفة اللغة»(17). وكان لابد من إغفالها، مدة طويلة، لكي تنمو البنيوية وتسيطر بالشكل الذي أرادته لها الظروف المحيطة.

.3

- يمكن اعتبار نشر هذه الدراسة سنة 1964 **علامة فاصلة** بين مرحلتين متمايزتين في تاريخ تكون علم الأدلة وتطوره. أولاهما المرحلة التي تحدثنا عن بداياتها والتي انتهت بجهود جاكوبسن في «الشعرية» وبنفينيست عن «التحدث»، وبالمسليف في «النظرية الدلائلية العامة وعلم الدلالة» إلخ... وثانيتهما مرحلة بدايةِ العمل الدلائلي المركز نظريا وتطبيقيا، وصيرورةِ الإشكال الدلائلي إشكالا رئيسيا، وبعث المشاريع الدلائلية الكبرى (ومن ضمنها أعمال م. باختين) خصوصا بعد نضج الظروف التاريخية والتراكم المعرفي الهائل الذي توالى طوال ما ينيف على نصف القرن في شتى مجالات المعرفة والعلم.

زيادة على خصوصيات «الموقع الانتقالي» الذي تحتله «**مبادىء في علم الأدلة**» نجد أن «مفارقات» و «تناقضات» المرحلة الأولى تنعكس بطريقة سلبية خاصة على توجه وسير هذه الدراسة، لأن المؤلف يلح منذ المقدمة على : (1) أن علم الأدلّة لم

يتكون بعد وأنه ما زال يبحث عن نفسه ببطء، فإلى حد الآن لا يوجد كتاب عن المنهج الدلائلي. (2) أن المعرفة اللازمة لدراسة الأنظمة الدلائلية غير اللفظية التي تُمكّن من معالجة علم الأدلة بطريقة تربوية لم تتوفر بعد، الأمر الذي يجبر هذه الدراسة على أن تتحلى، في نظر مؤلفها، **بالخجل** «لأن هذه المعرفة لن تكون سوى نسخة عن المعرفة اللسنية» **وبالجسارة** «لأنه يجب تطبيق هذه المعرفة على الموضوعات غير اللسنية» بل إن الكتاب لن يكون سوى استنباط لمفاهيم تحليلية من اللسنيات تمكن من إعطاء الانطلاقة للبحث الدلائلي... ومجمل القول «ان الأمر يتعلق هنا بمبدأ لتصنيف القضايا».

تعود سلبية هذه «الرؤية» في جزء منها إلى (1) هيمنة النموذج اللسني البنيوي التي حالت دون استيعاب الدروس المنطقية، إلا ما كان من بالمسليف فقط. (2) عدم تجاوز هذا النموذج إلى اهتمام جدي بالتركيب والدلالة والخطاب وعوامل التواصل والتحدث. (3) العوائق التي حالت دون تداول ورواج كثير من الأعمال الكبرى والحاسمة في هذا المجال (مثل كتابات ش.ص. بيرس، والشكلانيين الروس، وباختين الخ...).

وكيفما كانت الحال لا يمكن نفي غنى الأطروحات النظرية التي أنتجت في هذه المرحلة الأولى مثل مبدأ كونية اللغة وشموليتها ـــ ذاته ـــ والذي اعتمد عليه رولان بارث لقلب أطروحة صوسير القائلة بعمومية الدلائلية وخصوصية اللسنيات الخ... لكن المرحلة الثانية امتازت بتطوير التنظيرات السابقة وفي بدايتهانقل النماذج للتطبيق

على موضوعات ومجالات أخرى، على أساس صحة القياس وجواز اقتراض المنهج والمفاهيم مهما اختلفت الموضوعات وتباينت. ولقد أثارت عملية النقل هذه ردود فعل وانتقادات حادة لدى البعض كجورج مونان وإيريك بويسنس[18].

- وإذا تمعنا في البحوث التي احتواها العدد 4 من مجلة Communications نجد أن تلك الباكورة التي ستُتَمّم فيما بعد لتصير أعمالا أساسية وأحيانا نموذجية تقوم كلها على مبدأ نقل النماذج السابقة :

(1) **كلود بريمون** الذي سيصدر فيما بعد «منطق الحكاية» (1967) يستوحي نموذج (بروب) ليتساءل عن إمكانية القيام بتحليل صوري ينطبق على كل نوع من أنواع الرسائل السردية، وبعبارة أخرى، إذا كان بروب قد درس الحكاية **الشعبية والروسية** فإن كلود بريمون يحس بضرورة **توسيع ونقل المنهج إلى أنواع أدبية وفنية أخرى**.

(2) يحاول تزفتان طُدُروف دراسة الدلالة على المستوى الأدبي مستغلا مفهوم المستويات في الدراسة اللسنية ومفهوم النظام.

(3) أما كريستيان ميتز CH. Metz فيكفي أن ننقل هذا المقطع من مقاله : «بمنأى ــ وباللأسف ــ عن علم الفيلم وعن النظرية توجد اللسنيات بامتداداتها الدلائلية. إنها عجوز طاعنة في السن لأنها عرفت بوب وراسك. تتمتع بصحة رائعة، فالعمر الطويل قد لاءمها جيدا. إن **طريقتها مأمونة**، وهي بالتالي مُطَمْئِنَة.

لذلك **لم نتردد في طلب بعض المعونة منها**. وسوف لن يرهقها ذلك لأنه نزر ضئيل. وكيفما كان الحال فهي تهتم بأمور كثيرة أخرى غير المساعدة على دراسة الشريط، ونعرف أن الأشخاص الأكثر انشغالا هم الذين يجدون دائما وقتا للاهتمام بك، كما قال بروست بصدد السيد نوربوا». (ص. 90) والتشديد من طرفي.

لقد كانت عملية النقل ضرورية في ظل الشروط التي أشرنا إلى بعضها، لكن تأثير بحوث جاك لكان وليفي ــ ستروس، ولوي ألتوسير وكَريماص، وميشيل فوكو ثم جاك دريدا وكريستفا لم يلبث أن دفع بعملية التنظير أخيرا إلى الأمام إلى حد نقد الدليل والدلائلية، أو اقتراح تنظيرات ونماذج أخرى.

4.

أما بخصوص الترجمة فقد حاولنا توخي الدقة والوضوح في صياغة النص العربي ما أمكننا ذلك، كما حاولنا **وضع وتهذيب المصطلح اللسني والدلائلي وضبطه وتنسيقه بطريقة متلائمة ومتكاملة** تأخذ بعين الاعتبار الجهاز المفاهيمي للسنيات والدلائلية **ككل** حتى لا يكون هناك تداخل و لا لبس، غير مغفلين بعض الشروط اللغوية والتربوية والعلمية متى أتيح لنا ذلك.

محمد البكري

كلية الآداب ـــ مراكش

الدار البيضاء 30 ــ 10 ــ 1985

الهوامش

(1) صدر أولا في مجلة Communications ع. 4 باريس 1964. يلي بحوث كل من ك. بريمون، و ت. طدروف، ورولان بارث، وك. ميتز، كعادة المؤلف يقدم أعمالا تطبيقية ثم يردفها بتنظير لها. راجع «Mythologies» أيضا.

(2) لقد عمل مع رولان بارث مجموعة من الباحثين في مركز دراسات التواصل الجماهيري ثم ما لبث أن توسع هذا المركز ليضم أقطاب البحث الدلائلي: كريستفا (ج.) وجينيت (ج.) وريكاناتي (ف) وفيرون (أليزو). وأطلق عليه منذ 1973 Centre d'Etudes Transdisciplinaires بإشراف كل من رولان بارث وجورج فريدمان وإيدغار موران.

(3) أنظر L. J. Calvet, Roland Barthes... Payot, Paris 1973

(4) في هذا الاتجاه ستصدر قريبا «مختارات» تضم البحوث الأساسية في المجال الدلائلي.

(5) حيث يصل الأمر أحيانا إلى حد السرقة الموصوفة للمقالات والكتب بطريقة أو أخرى، وإلى ممارسة طغيان معين بسبب احتكار «السلع» المعرفية.

(6) يقول فريجة عن هذه المفارقة أو التناقض «لا أحد يرغب في التأكيد على أن صنف البشر إنسان». هذا مثال على صنف ليس عضوا في ذاته (...) إن توسيع هذا المفهوم (إذا كان الحديث ممكنا عن التوسيع) هو بالضبط صنف الأصناف التي ليست بعناصر في ذواتها. سنسميها صنف ك للايجاز. فهل هذا الصنف عنصر في ذاته. لنفترض أولا أنه كذلك، إذا كان شيء ما ينتمي إلى صنف فهو يدخل ضمن المفهوم الذي ليس هذا الصنف

سوى توسيع له. وهكذا إذا كان هذا الصنف عنصرا في ذاته فهو صنف ليس عنصرا في ذاته. وهكذا يؤدي افتراضنا الأول إلى تناقض داخلي. ولنفترض ثانية أن هذا الصنف ك ليس عنصرا في ذاته إذن فهو يدخل ضمن المفهوم الذي يوسعه هذا الصنف نفسه، وهو بالتالي ليس عنصرا في ذاته. وهنا أيضا نسقط ظاهريا في تناقض».

راجع آدم شاف «مدخل إلى علم الدلالة»، باريس 1974 دار نشر Anthropos.

(7) نفس المصدر السابق.

(8) نفس المصدر ــ ص 57.

(9) نفس المصدر ــ ص 58.

(10) نفس المصدر ــ ص 63 وما بعدها.

(11) لأن ط. أ. سيبوك يفترض أن زيارة بيرس لجونيف قد كانت سببا في عقد علاقة بينه وبين صوسير تلتها مراسلات.

(12) راجع ترجمة مختارات من أعماله في «Ecrits sur le signe», Le Seuil 1978.

(13) نفس المرجع.

(14) نفس المرجع و Langages العدد 58 Larousse.

(15) راجع تحليل توليو دي مورو لهذه القضايا في ملحقات طبعة بايو، باريس 1974 لمحاضرات صوسير.

(16) نفس المصدر ــ ص 33.

(17) نشر دار Minuit باريس 1977. نشرنا ترجمة لبعض الفصول من هذا الكتاب في مجلة «الثقافة الجديدة» الاعداد 19 و 20 و28.

(18) جورج مونان «مدخل إلى علم الأدلة»، باريس 1970 éd. Minuit، المقدمة والمقال الأول.

مدخـــل

لقد سلم صوسير في محاضراته عن اللسنيات العامة المنشورة أول مرة سنة 1916، بوجود علم عام للأدلة أو Sémiologie (علم الأدلة)،وهو علم لا تشكل اللسنيات سوى فرع منه. إذن سيكون موضوع علم الأدلة، في المستقبل، كل نظام من الأدلة كيفما كانت ماهيته، وكيفما كانت حدوده : وإذا لم تشكل كُلُّ الصور، والحركات، والأصوات النغمية، والأشياء ومركبات تلك الماهيات التي نعثر عليها في الشعائر، والطقوس والتشريفات أو المشاهد، لغاتٍ فهي ستشكل على الأقل أنظمةً دلاليةً. من المؤكد أن نموَّ وتطور أنواع التواصل الجماهيري يضفي اليوم راهنية كبرى على هذا المجال الدلالي الشاسع، في الوقت ذاته الذي يُمِدُّ فيه نجاحُ علوم مثل اللسنيات ونظرية الإخبار والمنطق الصوري، والإناسة البنيوية، التحليلَ الدلاليَّ [نسبة إلى علم الدلالة] بوسائل جديدة. توجد اليوم جاذبية دلائلية نابعة عن تاريخ العالم المعاصر ذاته، وليس عن نزوة بعض الباحثين.

ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته فكرة صوسير تلك فإن علم الأدلة يبحث عن ذاته بتؤدة. وربما كان السبب بسيطا. فلقد اعتقد صوسير الذي ردد الدلائليون الرئيسيون أفكاره ونقحوها أن اللسنيات ليست سوى قسم من علمِ الأدلة العام.

إلا أنه من غير الأكيد، قطعا، أن توجد في الحياة المجتمعية المعاصرة أنظمة أَدِلَّةٍ، غير اللغة البشرية، لها ما لهذه الأخيرة من سعة وأهمية. وإلى حد الآن لم يجد علم الأدلة ما يعالجه سوى شفرات غير ذات أهمية كقانون السير مثلًا، إلا أنه بمجرد الانتقال إلى مجموعات لها عمق اجتماعي حقيقي نلتقى مرة أخرى باللغة. ومما لا مراء فيه أن الأشياء، والصور، والسلوكات قد تَدُلُّ، بَل وَتَدُلُّ بغزارة، لكن لا يمكنها أن تفعل ذلك، بكيفية مستقلة. إذْ أن كل نظام دلائلي يمتزج باللغة. فالماهية البصرية، مثلا، تعضد دلالَتَها من خلل اقترانها برسالة لسنية (كالخيالة [أي السينما]، والاشهار، والهزليات، والصور الصحفية الخ.)، بحيث يرتبط جزء من الرسالة الأيقونية، على الأقل، بعلاقة حشو بنيوية، أو علاقة إنابة مع نظام اللسان؛ أما بخصوص مجموعات الأشياء (كاللباس والطعام) فهي لا ترقى إلى مستوى الأنظمة، إلا بالمرور عبر البديل اللسني، الذي يجزيء دوالَّها (في شكل لوائح مصطلحية) ويسمي مدلولاتها (في شكل استعمالات أو أسباب)؛ إننا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى ـــ بالرغم من اجتياح الصور لحياتنا، حضارةُ كتابةٍ. وبكيفية أعم بكثير، يبدو لنا، في النهاية، أن تخيلَ نظام من الصور أو الأشياء التي تستطيع مدلولاتُها أن تتواجد خارج اللغة، أمرٌ يزداد صعوبة أكثر فأكثر : إن إدراك المغزى الذي ترمي إليه ماهية ما معناه اللجوء حتما إلى

التقطيع الذي يقوم به اللسان : لا يوجد المعنى إلا مُسمى وليس عالم المدلولات بشيء آخر غير عالم اللغة.

وعلى هذا الأساس فإن العالم الدلائليَّ، رغم اشتغاله في البداية، على ماهيات غير لسنية، منذورٌ، عاجلًا أو آجلًا، للعثور على اللغة («الحقيقية») في طريقه، ليس باعتبارها نموذجا وانما بصفتها مُكَوِّناً أيضاً، وكبديل أو كمدلول ــ إلا أن هذه اللغة لم تعد شبيهة بلغة اللسنيين : إنها لغة ثانية، ليست وحداتها هي(المفردات) monémes أو الوحدات الصوتية وإنما أشطار خطابية أوسع تحيل إلى الأشياء أو فصول الحوادث التي تدل تحت اللغة، لكن ليس بدونها، أبدا. إذن، ربما كانت الدلائلية مدعوة إلى أن تندمج في لسنيات ــ تجاوزية. سيكون موضوعها تارة هو الخرافة، والحكاية، والمقال الصحفي، وتارة أخرى أشياء حضارتنا، بقدر ما هي متكلِّمة [أي موضوع كلام] (من خلال الصحافة، والنشرة الدعائية، الاستجواب والمحادثة، بل، وربما، حتى اللغة الداخلية ذات الصبغة الاستيهامية). وبصفة عامة يجب، منذ الآن، تقبُّل إمكانية قَلْبِ الاقتراح الصوسيري : ليست اللسنيات جزءاً، ولو مفضَّلًا، من علم الأدلة العام، ولكنَّ الجزءَ هو علم الأدلة، باعتباره، فرعاً من اللسنيات : وبالضبط ذلك القسم الذي سيتحمل على عاتقه كبريات الوحدات الخطابية الدالة؛ وبهذه الكيفية تبرز وحدة البحوث

الجارية اليوم في علم الإناسة، والاجتماع، والتحليل النفسي، والأسلوبية، حول مفهوم الدلالة.

ورغم ذلك فانه إذا لم يكن مُحَتَّماً على علم الأدلة (السيميائيات) ــ المدعو، دون شك، إلى التحول ذات يوم ــ أن يتكون، فإنه لابد له، على الأقل، من أن يختبر نفسه ويتفحص الممكنات والمستحيلات. ولا يمكن أن يتم له ذلك الا بالانطلاق من تعريف تمهيدي. إلا أنه يجب أن يكون هذا التعريف خجولًا وجسوراً في الوقت ذاته : خجولًا لأن المعرفة Savoir الدلائلية (السيميائية) لا يمكن أن تكون اليوم سوى نسخة من المعرفة اللسنية. وجسوراً لأن هذه المعرفة يجب أن تطبق، على الأقل كمشروع، على أشياء غير لسنية.

ليس للعناصر المقدمة هنا من هدف آخر غير استنباط مفاهيم تحليلية[1] من اللسنيات، يُعْتَقَد مسبقاً أنها عامة بالقدر الكافي للدفع بالبحث الدلائلي (السيميائي) إلى الأمام. إننا، ونحن نجمع هذه العناصر، لم نَمِلْ للجزم سلفاً بأنها ستبقى سالمة خلال مسيرة البحث. ولا إلى أنه يجب على علم الأدلة أن يحتذي النموذج اللسني[2] احتذاء دقيقا. سنكتفي فقط باقتراح

(1) «من المؤكد أن المفهوم، ليس شيئا، لكنّه ليس أيضا مجرد وعي بمفهوم. المفهوم أداة وتاريخ، أي أنه حزمة من الامكانات والعوائق في العالم المعاش» عن. G.G. Granger (ج ج. غرانجر : Méthodologie économique ص P. 23

(2) خطر أشار إلية كلود ليفي ــ ستروس (Anthropologie structurale p. 58)

مصطلح وتوضيحه آملين أن يؤدي ذلك إلى ترتيب أولي (ولو كان موقتا) لكتلة الوقائع الدالة : إن الأمر يتعلق، على وجه العموم، هنا، بمبدأ لتصنيف القضايا.

سنجمع، إذن، هذه العناصر الدلائلية [السيميائية] تحت أربعة عناوين كبرى نابعة عن اللسنيات البنيوية : ا. اللسان والكلام ؛ ب. المدلول والدال؛ ج. المركَّب والنظام؛ د. التقرير والإيحاء. وجلي أن هذه العناوين [الفصول] تتخذ شكل تفرع ثنائي؛ ولنسجل هنا بأن التصنيف المزدوج للمفاهيم يبدو طاغيا على الفكر البنيوي(1) كما لو أن اللغة الاصطلاحية التي يستعملها عالم اللسان تعيد انتاج البنية الثنائية للنظام الذي يصفه، ونشير، بسرعة أيضا إلى أن دراسة سيطرة التصنيف المزدوج في خطاب العلوم الإنسانية المعاصرة ستكون عظيمة الفائدة دون شك : ولو كانت صِنَافة هذه العلوم الانسانية شائعة جدا لأفادتنا، يقينا،فيما يمكن تسميته بالخيال الثقافي لعصرنا.

---

(1) لقد سجل مارسيل كوهين هذه السمة بـ:

Linguistique moderne in Recherches Internationales, mai 1958, n° 7

أ. اللسان والكلام

أ.1. في اللسنيات

أ. 1.1.

يحتل مفهوم لسان / كلام (المتفرِّعُ الى إثنين) **الصدارة لدى صوسير، ومن المؤكد أنه شكَّل جديداً فذّاً بالمقارنة مع اللسنيات السابقة التي كانت منهمكة في البحث عن أسباب التحولات التاريخية في انحرافات النطق، والربط العفوي، وتأثير القياس، والتي كانت بالتالي لسنيات الفعل الفردي.**

ولقد انطلق صوسير في بلورته لهذا التفرع الثنائي الشهير من الطبيعة «المتعددة الأشكال والمتنافرة» للغة، التي تبدو لأول وهلة، واقعاً غير قابل للتصنيف[1]، يستحيل استنباط وحدته لأنه ينتمي، في الوقت ذاته للفيزيائي، والعضوي الوظيفي (الفيزيلوجي)، والنفسي، والفردي والمجتمعي؛ إلا أن هذه الفوضى تنتفي إذا ما تم استنباط موضوع مجتمعي محض، من

(1) الملاحظ أن أول تعريف للسان يكتسي صبغة صنافية : إنه مبدأ للتصنيف.

هذا الكل المتنافر الشاذ، ومجموع متناسق من الأعراف الضرورية للتواصل. لا يأبه بمادة الإشارات المكونة له. إنه اللسان. وفي مقابله يغطى الكلامُ القسمَ الفرديّ المحض من اللغة (الإصاته، تطبيق القواعد والائتلافات الطارئة على الأدلة).

أ. 2.1.

إذن فاللسان، إذا أمكن القول، لغة بلا كلام: انه مؤسسة مجتمعية ونظام من القيم في الوقت ذاته، وباعتباره مؤسسة مجتمعية فهو ليس فعلاً قط، ولا يخضع لأي نية مسبقة؛ إنه القسم المجتمعي من اللغة؛ وليس في مقدور الفرد، وحده. أن يخلقه أو أن يغيره؛ وهو، أساساً، عقد جماعي، على كل من يرغب في التواصل أن يخضع له كلية؛ أضف الى ذلك أن هذا النتاج المجتمعي مستقل، مثل أي لعبة، لها قوانين خاصة، لأنه لا يمكن استعماله الا بعد تعلمه. ويتألف اللسان، باعتباره نظاما قيميا، من عدد معين من العناصر يُعَدُّ كل عنصر منه Valant pourمساوياً لشيء ما،وطرفاً في وظيفة أوسع حيث تحتل قيم أخرى مترابطةٌ فيما بينها، مواقعَهَا بكيفية خلافية: ويشبه الدليل، من وجهة نظر اللسان، القطعة النقدية(1): فقيمة القطعة النقدية تساوي شيئا ما، يَتمُّ شراؤه بها، ولكن لها قيمة أيضا بالمقارنة مع قطع أخرى أكثر أو أقل قيمة. وبَدَهي أن

(1) راجع ماسيأتي في الفصل: ب، 5، 1.

المظهر المؤسَّساتي والمظهر النظاميّ مترابطان : ولأن اللسان نظام من القيم التعاقدية (اعتباطية جزئيا، أو بعبارة أصح غير محفَّزة) فهو يقاوم التعديلات التي يجريها الفرد الواحد، وهو بالتالي مؤسسة مجتمعية.

أ. 3.1.

في مقابل اللسان، المؤسسة والنظام، نجد الكلام وهو أساساً فعل فردي للاختيار والتحقيق؛ وهو مكون أولًا من «التركيبات التي تستطيع الذات المتكلمة بفضلها استعمال شفرة اللسان قصد التعبير عن فكرها الخاص» (ويمكن تسمية هذا الكلام المنشور [الممتد] خطابا)، ثم من «الإواليات النفسية الفيزيائية التي تُمكِّنُهُ من تجسيد هذه التركيبات»؛ من المؤكد أن الإصاتة، مثلا، لا يمكن أن تلتبس باللسان : فلا المؤسسة ولا النظام يفسدان اذا ما تحدث الفرد، المستعمل للسان، بصوت منخفض أو بصوت مرتفع، بسرعة أو بتؤادة الخ... وبدهي أن المظهر التأليفي للكلام رئيسي لأنه يترتب عنه كون الكلام مكونا من تكرار الأدلة المتماثلة : ولا يصير كل دليل عنصرا في اللسان إلا لكون الأدلة تتكرر من خطاب لآخر أو في الخطاب الواحد (رغم أنها مؤلَّفة بكيفية متنوعة بتنوع الكَلِم)؛ ولأن الكلام تركيبةٌ (تأليفٌ)، أساسا، فهو نظير الفِعْل الفردي وليس بنظير للإبداع المحض.

أ. 4.1.

اللسان والكلام : من البدهي ألا يستمد أي واحد منهما تعريفه الكامل إلا من السيرورة الجدلية التي توحّد بينهما معا : فلا لسان بدون كلام، ولا كلام خارج اللسان : ففي هذا التبادل يقع التطبيق اللسني المحض كما أشار إلى ذلك موريس ميرلوبونتي (M.Merleau Ponty)، ويقول بروندال أيضا (V. Brondal)[1] «اللسان كيان تجريدي محض ومعيارٌ أعلى من الأفراد، ومجموعةٌ من النماذج الأساسية التي يحققها الكلام بصفة تنوع بشكل لا نهائي». إذن فاللسان والكلام يرتبطان بعلاقة مفهومية متبادلة؛ فهو من جهة «حزين مُودَعٌ بواسطة ممارسة الكلام، في الذوات المنتمية لنفس القوم» وبما أنه حصيلة جماعية من البصمات الفردية فلا يمكن أن يكون إلا ناقصا على مستوى كل فرد على حدة : ولا يوجد، كاملا بالفعل، إلا في «الجمهور المتكلم»؛ ويستحيل تصريفُ الكلِم مالم يُجتزأْ من اللسان؛ غير أنه، من ناحية أخرى، لا يصير في قيد الإمكان إلا انطلاقا من الكلام : فمن الناحية التاريخية تسبق وقائع الكلام ــ دائما ــ وقائع اللسان (إذ أن الكلام هو الذي يطور اللسان) ومن الجانب التكويني الإحيائي فإن اللسان يتكون في الفرد بفعل اكتساب وتعلم الكلام المحيط به (إذ أن الأطفال

(1) Acta Linguistica 1, P,5.

الرُّضَّع لا يدرسون النحو والمفردات أي اللسان بشكل عام).

ومجمل القول : إن اللسان نتاج وأداة للكلام في الوقت ذاته : إذن فالأمر يتعلق فعلا بجدلية حقيقية. ونلح (وهذه واقعة تصير مهمة حين نعبُر نحو الآفاق الدلائلية) على أنه لا يمكِن أن توجد لسنيات للكلام (على الأقل في نظر صوسير)؛ لأن كل كلام يصير لساناً بمجرد أن يُدرَك كعملية تواصل : فلا علم إلا علم اللسان. الأمر الذي يؤدي الى تنحية مسألتين، فوراً. فلا طائل من وراء التساؤل عما إذا كان يتحتم درس الكلام قبل اللسان : والعكس مستحيل : ولا مناص من دراسة الكلام في جانبه اللسني أي («اللساني glottique») وغير مُجْدٍ أيضاً التساؤلُ، أولًا، عن كيفية فصل اللسان عن الكلام : فليست هذه بالطريقة الأولى بل على العكس من ذلك إنها جوهر البحث اللسني ذاته (ثم الدلائلي فيما بعد). فصل اللسان عن الكلام هو في الوقت ذاته إقرار لسيرورة [عملية] المعنى.

أ. 5.1..

لم يقلِب يالمسليف[1] المفهوم الصوسيري للسان /كلام، ولكن أعاد توزيع مصطلحاته بطريقة أوغلَ في الصورية. إذ أنه يميز في اللسان ذاته (الذي يبقى معارضاً دائماً للكلام) ثلاثة أصعدة :

(1) لوي يالمسليف بحوث لسانية، كوبنهاجن، 1959، ص. 69 وما يليها

1) الخطاطة وهي اللسان كشكل محض (تردد يالمسليف في طلاق لفظة «نظام» «pattern» أو «هيكل» على هذا الصعيد) : إنه اللسان الصوسيري بالمعنى الصارم للكملة كالراء الفرنسية المحددة من الناحية الصوتياتية بمكانتها في سلسلة من التعارضات؛

2) المعيار وهو اللسان، كشكل مادي، تحَدَّد مسبّقاً في تطبيق مجتمعي معيَّن، لكنه ما زال مستقلا بعد عن تفاصيل هذا التمظهر : كالراء الفرنسية المنطوقة كيفما كان نطقها (وليست الراء المكتوبة)؛

3) الاستعمال وهو اللسان كمجموعة من العادات الخاصة بمجتمع ما : كالراء في بعض المناطق (الفرنسية). وتتنوع روابط التحديد بين الكلام والاستعمال والمعيار والخطاطة : فالمعيار يُحدِّدُ الاستعمال والكلَام؛ والاستعمالُ يحدد الكلام، لكنه يَتحدَّد أيضا من طرف الكلام. والخطاطة يحددها الكلامُ والاستعمالُ والمعيارُ، وهكذا يبرز في الواقع مستويان رئيسيان :

1) الخطاطة وتلتبس نظريتها بنظرية الشكل[1] والمؤسسة ؛

( ) هذا المثال، يصح بالنسبة لباقي الوحدات الصوتية في كل اللغات ولكن كثرة تردد نسبته ليالمسليف جعلتنا لا نغيره (المترجم).

(1) (2.1) راجع ما يلي، ب، 1، 3.

2) فئة: المعيار ـ الاستعمال ـ الكلام وتلتبس نظريتها بنظرية الماهية Substance والتنفيذ. ولأن المعيار ــ في نظر يالمسليف ــ تجريد نظري محض، والكلام مجرد تحقيق [تنفيذ] («وثيقة عابرة»)، فإننا في النهاية نجد تفريعا ثنائياً جديداً هو خطاطة / استعمال الذي يحل محلّ زوج لسان / كلام. وليس التعديل اليالمسليفي محايدا : إنه يشكلن، بكيفية جذرية، مفهوم اللسان (تحت إسم خطاطة) ويمحو الكلام الملموس ليعوضه بمفهوم يتسم باجتماعية أكثر هو الاستعمال، وتسمح هذه الحركة أي شكلنة اللسان. وجمعنة الكلام، بوضع كل ما هو «إيجابي» و «مَاهوي» إلى جانب الكلام، وكل ما هو خلافي إلى جانب اللسان. ومزية كل ذلك، كما سنرى حينا، تتمثل في رفع أحد التناقضات الناتجة عن التفريق الصوسيري بين اللسان والكلام.

أ. 6.1.

مهما كان غنى هذا الفرق، ومهما كانت جدواه، فهو لن يخلو من إثارة بعض المشاكل. سنلم هنا بثلاثة منها. أولها : هل يمكن مطابقة اللسان بالشفرة، والكلام بالرسالة ؟ إنه تطابق غير ممكن في نظر يالمسليف؛ ويرفضه بيير غيرو (P.GUIRAUD لأن أعراف الشفرة ــ حسب ما يرى ــ ظاهرة وصريحة أما أعراف اللسان فهي ضمنية[1]، لكن من المؤكد أن المنظور الصوسيري يقبله.

(1) La mecanique de l'analyse quantitative en linguistique, Etudes de linguistique appliquees 2 Didier, p. 37

وأندري مارتينيْ يتحزَّب له.(1) ويمكن طرح مشكل مشابه، من خلال التساؤل عن العلاقات التي تربط بين الكلام والمركَّب(2)؛ وكما سبق أن رأينا فإنه يمكن تعريف الكلام بغض النظر عن مدى الإصاتة ودرجاتها، على أنه تأليف (متنوع) للأدلة (المتواترة)؛ إلا أنه يوجد، على مستوى اللسان ذاته، بعضُ المركبات الجامدة [المسكوكة] . ويستشهد صوسير بكلمة مركبة مثل magnanimus).إذن يمكن للحد الفاصل للسان عن الكلام أن يكون هشاً، لأنه مكوَّنٌ هنا من «درجة تركيبية ما». ها هو ذا تحليل المركبات الجامدة قد تم قبوله منذئذ، ولهذا التحليل. رغم ذلك،طبيعة لسانية (glottique) لأن هذه المركبات تسلم نفسها دفعة واحدة للتنويع الجدولي (ويطلق يالمسليف على هذا التحليل الصرف ـــ التركيبي morpho-syntaxe)؛ ولقد لاحظ صوسير هذه الظاهرة عرضاً : «من المرجح أن توجد أيضا سلسلةٌ كاملة من الجمل المنتمية للسان والتي ليس للفرد ذاته دورٌ في تأليفها»(3) إذا كانت هذه المسكوكات تنتمي للسان ولم تعد لها اي علاقة بالكلام، وإذا كان قد تبيَّن بأن أنظمة دلائلية عديدة تكثر من استعمالها فإنه يجب التفكير في لسنيات مركَّبيةَ حقيقية ضرورية

(1) André Martinet : Eléments de linguistique générale, Armand Collin, 1960, p. 30.

(2) راجع ما يلي، عن المركب، الفصل ج.

(3) صوسير في مؤلف ر. غوديل R. Godel . Les sources manuscrites du cours de linguistique générale, Droz & Minard, 1957, p. 90

بالنسبة لكل «الكتابات» المسكوكة بشدة. وأخيرا فإن المشكل الثالث يخص العلاقات الرابطة بين اللسان والملاءمة (أي العنصر الدال فعلا في الوحدة)؛ لقد طابق البعض (منهم تربتسكوي نفسه) أحيانا الملاءمة باللسان مُقْصِين بذلك كل السمات غير الملائمة : أي التنويعات التأليفية خارج اللسان. ومع ذلك فإن هذا التطابق يخلق مشكلا لأنه توجد تنويعات تأليفية (تنتمي في الوهلة الأولى للكلام) مفروضة أي «اعتباطية» : ففي الفرنسية يفرض اللسان على (L) ان يكون مهموساً بعد حرف مهموس (oncle) ومجهورا بعد مجهور (ongle)، دون أن تنفصل هذه الوقائع عن علم الأصوات (وليس الصوتياتية)؛ ونصل الى النتيجة النظرية؛ أيتحتم أن نقبل بإمكان انتساب ما ليس بخلافي، رغم كل شيء، إلى اللسان (إلى المؤسسة) على العكس مما يؤكد عليه صوسير من أنه «لا يوجد في اللسان سوى الفروق»)؟ مارتينَيْ يعتقد ذلك. لكن فري (Frei) يحاول أن يوفر على صوسير منقصة التناقض بحصر الفروق في مادون الوحدات الصوتية فال (ذ) ليس خلافيا بذاته وإنما بفضل السمات العالقة به كالأسنانية، والرخاوة، والجهر، والترقيق (في العربية الفصحى). لا مجال هنا لاتخاذ موقف تجاه هذه القضايا. فمن وجهة نظر دلائلية نستخلص مما سبق، ضرورة القبول بوجود مركَّبات ومتنوعات غير دالة تكون، رغم ذلك، («لسانية glottique» أي أنها تنتمي للسان). ويمكن لهذه اللسنيات التي نادراً ما توقعها صوسير، أن

تحتل مكانة كبرى حيثما هيمنت المركّبات الجامدة (أو المسكوكات)، وتلك، بدون شك، حالة اللغات الجماهيرية. وكلما شكلت التنويعاتُ غير الدالة مجموعةً من الدوال الثانية، كما هو الحال بالنسبة للُغات القوية في إيحاءاتها[1] فالراء المتكررة ليست سوى تنويع تأليفي على صعيد التقرير، ولكنها تُعبّر في لغة المسرح مثلاً عن لهجة الفلاحين وتساهم بالتالي في شفرة هي قوام رسالة «البداوة» التي لا يمكن أن تُبثّ ولا أنْ تُدْرَكَ بدونها.

أ. 7.1.

ولكي ننهي الحديث عن مسألة اللسان / الكلام في اللسنيات سنشير هنا الى مفهومين ملحقين تم اكتشافهما منذ صوسير أولهما مفهوم اللهجة الشخصية[2] L'idiolecte. والمقصود به «اللغة باعتبارها حديثا لشخص واحد» (مارتينيْ) أو «اللعبة الكاملة لعادات شخص واحد في فترة معينة» (إيبلينج Ebeling) ولقد شكك جاكوبسن في أهمية هذا المفهوم [حينما اعتبر] : ان اللغة مُجَمْعَنَةٌ (Socialisée) دائما حتى على الصعيد الفردي؛ لأن المتكلم يحاول دوماً، وعلى قدر المستطاع، أن يتكلم ــ أثناء حديثه إلى شخص آخر ــ لغة هذا الأخير، ولا

(1) راجع ما يلي الفصل د.

(2) أنظر رومان جاكوبسن Roman Jakobson : «Deux aspects du langage..» in Essais de linguistique générale, Ed. Minuit, 1963, p. 54.
C.L Ebeling Linguistics Units-Mouton, Lahay, 1960, p. 9
A. Martinet : A fonctional view of language, Oxford Clarendon Press, p. 105

سيما مفرداته («لا وجود، في مجال اللغة، للملكية الخاصة») : إذن فمفهوم اللهجة الشخصية مفهوم وهمي الى حد كبير. لكننا نَسْتخلصُ من ذلك أن اللهجة الشخصية تصلح، من الوجهة النفعية، لتسمية الوقائع التالية :

1) لغة المصاب بالعي الذي لا يفهم كلام الغير ولا يتقبل الرسالة المطابقة لسُنَّته ونماذجه اللفظية الخاصة، فهذه اللغة لهجة شخصية صرف (جاكوبسن)؛ 2) «أسلوب» كاتب ما، مع أن الأسلوب متشبع دائما ببعض النماذج اللفظية النابعة من العادة أي الجماعة البشرية؛ 3) وبكل صراحة، يمكن، في النهاية، توسيع المفهوم وتعريف اللهجة الشخصية كلغة عشيرة لسنية : أي لغة جماعة من الأشخاص الذين يتأولون الأحاديث اللسنية على نفس المنوال والكيفية؛ وحينئذ ستكون اللهجة الشخصية، تقريبا، نظيرا، لما حاولنا وصفه في مكان آخر تحت اسم «الكتابة»[1]. ومجمل القول ان الحيرة التي يعانيها مفهوم اللهجة الشخصية تعبر عن الحاجة الى كيان وسيط بين الكلام واللسان (كما بَرْهَنَتْ على ذلك منذ مدة نظرية الاستعمال عند يالمسليف)، أو بعبارة أفضل. عن كلام تأسَّسَ [صار مُؤسَّسةً]، لكنه لم يَصر مُشَكْلناً بعد بكيفية جذرية، مثل اللسان.

(1) راجع درجة الصفر في الكتابة. (انظر ترجمتنا للقسم الثاني منه في الثقافة الجديدة. العدد 10 — 11 — 1978)

أ. 1. 8.

وباستثناء مطابقة اللسان / الكلام بالشفرة / الرسالة تجب الإشارة هنا الى مفهوم ثان ملحق بالأول أنضجه جاكوبسن تحت إسم البنيات المزدوجة (Duplex structures)؛ وسوف لن نلح كثيرا على هذا الموضوع لأن عرْض جاكوبسن أعيد نشره في أبحاثه عن اللسنيات العامة (الفصل 9) سنقتصر فقط على القول بأن جاكوبسن يدرس، تحت إسم البنيات المزدوجة. بعضَ الحالات الخاصة للعلاقة العامة [بين] شفرة / رسالة.من ضمن هذه الحالات حالتا دوران وحالتا تداخل (overlapping) : 1) لخطابات المروية أو الرسائل المتضمنة داخل رسالة واحدة (ر / ر) : والمثال العام على ذلك هو الاساليب غير المباشرة؛ 2) (أسماء) الأعلام : يدل الإسم على كل شخص يحمل هذا الإسم. والصبغة الدائرية للشفرة هنا واضحة للعيان (ش / ش) : عيسّى يدل على شخص يسمى عليا؛ 3) حالة التسمية الذاتية autonyme(«محمدٌ إسْم») : فالكلمة مستعملة هنا مثل مسمَّاها أي ما تُعيِّنه، إذن فالرسالة «تتشابك مع» الشفرة (ر / ش) وهذه البنية مهمّة لأنها تَشْتَملُ «الشروح الموضّحَة» أي الكلام الموارب والتعريضي والترادفات، والترجمة من لغة الى أخرى؛ 4) تشكل أدوات الوصل (أو «Schifters») أهم بنية مزدوجة، وأقربُ مثال لتوضيح معنى الواصلة هو الضمير

المنفصل (أنا، أنت) «الرمز القريني» الذي تجتمع فيه كل من الرابطة العرفية والرابطة الوجودية. لا يمكن للضمير «أنا»، في الواقع، أن يمثل موضوعه إلا بواسطة قاعدة عرفية (تجعل من أنا العربية هي Je في الفرنسية و Ego في اللاتينية و ich في الألمانية الخ...) لكنه من جهة أخرى لابد له، أثناء تعيين القائل. من العودة الى القول (ش / ر). ويذكر جاكوبسن بأن أسماء الأعلام قد اعتبرت لمدة طويلة الشريحة الأكثر بدائية في اللغة (Humboldt) لكن الأمر، حسب ما يذهب اليه، يتعلق، على العكس من ذلك، بصلة معقدة وناضجة للشفرة بالرسالة. فضمائر الشخص هي أول ما يتعلمه الطفل وآخر ما يفقده المصاب بداء الحبسة : إنها أدوات نقل صعبة الاستعمال. ويبدو أن نظرية أدوات الوصل لم تدرس بعد إلا قليلا؛ ورغم ذلك فمن المفيد، مسبقا، غاية الافادة، ملاحظة تشابك الشفرة مع الرسالة ــ إذا أمكن القول ــ (والعكس غير ذي أهمية)؛ وربما كان يجب البحث (وما هذه سوى فرضية للعمل) عن تعريف دلائلي للرسائل التي تقع على حواف اللغة، وخصوصا بعض أشكال الخطابات الأدبية، في مجال أدوات الوصل وهي، كما سبق أن رأينا رموز قرنيّة حسب مصطلح بيرس Peirce.

أ. 2. آفاق دلائلية

أ. 2. 1.

إن القيمة الاجتماعية لمفهوم اللسان / الكلام واضحة للعيان. ولقد أكد الباحثون، مبكرا، على القرابة البارزة بين اللسان الصوسيري والمفهوم الدوركايمي للوعي الجمعي المستقل عن تجلياته الفردية؛ بل ان هناك من سلّم بتأثير مباشر لدوركايم على صوسير؛ فلقد تابع هذا الأخير، عن قرب، النقاش الذي جرى بين دوركايم وطارد؛ واستمد مفهومه للسان من دوركايم في حين أن مفهومه للكلام شكل من أشكال التنازل لأفكار طارد حول الفردية[1]. فقدت هذه الفرضية راهنيتها لأن اللسنيات قد قامت، على الخصوص، بتطوير مظهر معين في فكرة اللسان الصوسيري. هو مظهر «نظام القيم»، الأمر الذي أدى الى ضرورة تحليل المؤسسة اللسنية تحليلا محايثاً : وهي محايثة تأبى البحث الاجتماعي [وتنفر منه]. إذن، ليس من المفارقة في شيء ألا نعثر، في علم الاجتماع، على التطوير الأفضل لمفهوم اللسان / الكلام، وإنما في الفلسفة ولدى مرلوبونتي Merleau-Ponty الذي يعد — أكيداً — من أسبق الفلاسفة الفرنسيين للاهتمام بصوسير. سواء لأنه أعاد توظيف الفرق الصوسيري في صورة

(1) أنظر W. Doroszewski, «Langue et Parole» odbitkaz Prac Filologicznych, XLV Varsovie, 1930, pp. 485-97

تعارض بين الكلام المتكلّم (النية الدلالية في حالة انبثاقها) والكلام والمتكلّم («ثروة يكتسبها» اللسان وتذكرنا بـ «خزينة» صوسير)[1]، أم لأنه وسع المفهوم حينما سلّم بأن كل سيرورة تفترض نظاما[2]، وهكذا تبلور تعارض ــ تقليدي ــ بين الحدث والبنية[3]، وثراء هذا التعارض في التاريخ[4] غني عن البيان.

لقد كان للمفهوم الصوسيري أيضا امتدادٌ وتطورٌ في مجال علم الإناسة، كما هو معروف؛ وبما أن الإحالة الى صوسير واضحة أشد الوضوح في أعمال ليفي ستروس كلها فلا داعي للتأكيد عليها؛ وسنذكرُ هنا فقط بأن التعارض بين السيرورة والنظام (بين الكلام واللسان) يوجد بالملموس في المرور من تبادل [التواصل بـ] النساء الى بنيات الأبوة [القرابة الدموية]؛ وأن للتعارض، لدى ليفي ستروس، قيمة معرفية [ابستمولوجية] : فدراسة وقائع اللسان تخضع للتأويل الآلي (بالمعنى الذي يعطيه ليفي ــ ستروس للفظ أي في تعارض مع الاحصائي) والبنيوي، في حين أن دراسة وقائع الكلام تخضع لحساب الاحتمالات

(1) أنظر ميرلوبونتي M. Merleau-Ponty : Phénomenologie de la perception, 1945, p. 229

(2) أنظر م. ميرلوبونتي : Eloge de la philosophie, Gallimard, 1953

(3) أنظر G. Granger : «Evènement et structure dans les sciences de l'Homme», Cahiers de l'Institut des sciences économiques appliquées, n° 55, mai 1957

(4) أنظر F. Braudel : Histoire et sciences sociales : La longue durée. in Annales, oct. déc. 1958.

(اللسنيات الكبرية)[1]، ونذكر أخير بأن الطابع اللاشعوري للسان عند أولئك الذين يمتحون منه كلامهم، ولقد سلم صوسير[2] به صراحة، يوجد أيضا في أحد مواقف كلود ليفي ــ ستروس الأكثر أصالة وغنى ونقصد رأيه القائل بأن اللاشعوري ليس هو المحتويات (نقد النماذج العليا ليونج) وإنما الأشكال أي الوظيفة الترميزية : وتلك فكرة قريبة مما يذهب اليه (لاكان Lacan) من أن الرغبة ذاتها مُبَنْيَنَة كنظام من الدلالات، الأمر الذي يؤدي، أو يجب أن يؤدي، إلى وصف الخيال الجمعي من خلال أشكاله ووظائفه، وليس بواسطة «موضوعاته»، ولنقل بكيفية أعم ولكنها الأوضح : بواسطة دواله وليس بواسطة مدلولاته. يتضح لنا من خلال هذه اللمحات المجملة مدى غنى مفهوم اللسان / الكلام بالتطورات غير ــ اللسنية وما وراء ــ اللسنية. سنسلم إذن بوجود مقولة عامة إسمها اللسان / الكلام مطردة تمتد لتسع كل أنظمة الدلالة؛ ولعدم توفرنا على مصطلح أفضل فسنحتفظ هنا بمصطلحي اللسان و الكلام حتى ولو طُبِّقَا على أنواع التواصل غير اللفظية.

(1) أنظر Anthropologie tructurale, p. 230 et «Les mathématiques de l'Homme», in Esprit, oct. 1956.

(2) «أبدا إن الاشكال والصيغ لا تخضع لاي تصميم متعمد بل و لا حتى إلى مجرد التأمل والتفكير خارج الفعل وفرصة الكلام، ما عدا النشاط اللاشعوري غير الابداعي، أي نشاط التصنيف ». (صوسير، وقد روى عنه ذلك غوديل في المرجع المذكور انفا، ص. 58).

أ. 2.2.

سبق أن رأينا أن فصل اللسان عن الكلام يُشَكِّلُ أساس التحليل اللسني، وغير مجدٍ إذن، اقتراحُ هذا الفصل، دفعة واحدة، لتحليل أنظمة الأشياء والصور أو السلوك، خصوصا وأنها أنظمة لم تُدْرَسْ بعدُ من زاوية علم الدلالة. وقصارى ما يمكن القيام به بالنسبة لبعض هذه الأنظمة هو توقع انتماء أصناف معينة من الوقائع إلى مقولة اللسان وانتماء وقائع أخرى إلى مقولة الكلام، على أن نقول بسرعة : إن الفرق الصوسيري عرضة لتعديلات تصيبه خلال هذا الانتقال الدلائلي، والمراد بالضبط، هو تسجيل هذه التعديلات، ولنأخذ، مثلا، اللباسَ ؛ لامراء في وجوب التمييز هنا بين أنظمة ثلاثة تختلف بحسب الماهية المستعملة في التواصل. وإذا أمكن القول فإنه لا وجود لا «كلام» في اللباس المكتوب أي الذي تصفه صحيفةٌ من صحف الأزياء بواسطة اللغة المتمفصلة، ولا يتوافق هذا اللباس «الموصوف» مع أي تنفيذ أو تأدية فردية لقواعد الموضة، بل هو مجموعة منظمة من الأدلة والقواعد، إنه لسان صرف. وحسب الخطاطة الصوسيرية يستحيل وجود اللسان بدون كلام. لكن الذي يجعل الأمر مستساغا هنا، هو من جهة، كونُ لسان الموضة لا ينبثق عن «الجمهور المتكلم» وإنما عن فئة تقبض

بيدها على زمام القرار، وتهيىء الشفرة تبعا لهواها، ومن جهة أخرى كونُ التجريد الملازم ضرورة لكل لسان مُجَسَّدٍ هنا ماديا في صورة اللغة المكتوبة : إن لباس الموضة (المكتوب) لسان على مستوى التواصل اللباسي وكلام على مستوى التواصل اللفظي. وفي اللباس المُصَوَّر (مفترضين، لأجل التبسيط، أنه غير مرفق بوصفٍ لفظي) ينبثق اللسان دائما عن [الجماعة الواضعة للزي] Fachiongroup لكنه لسان لم يعد يُقَدَّمُ في تجريديته لأن اللباس المصور ترتديه دائما امرأة مُعَيَّنة، إن ما تقدمه صورُ الموضة ليس سوى حالة نصف ــ نظامية، لأنه يجب، من جهة، استنتاجُ لسان الموضة من لباس مزيَّف غير واقعي، ومنه جهة أخرى لأن مرتدية اللباسِ (عارضة الأزياء الماثلة في الصورة) شخصٌ ــ إذا أمكن القول ــ معياري تم اختياره نظرا للشمولية الأصولية والمعيارية المتوفرة فيه، ويمثل بالتالي «كلاما» جامداً لا يتمتع بأي نوع من أنواع حرية التأليف. وأخيرا فإن الفرق التقليدي بين اللسان والكلام موجود في اللباس المرتَدَى (أو الواقعي) كما أشار إلى ذلك تروبتسكوي[1] من قبل ــ يتكون اللسان اللباسي من : 1) تعارض الأثواب أو القطع أو «التفاصيل» التي يؤدي التنويعُ فيها إلى تغيير في المعنى (إن ارتداء الطاقية ليس له نفس معنى ارتداء القبعة)، 2) القواعد المتحكمة في الجمع بين .

(1) مبادىء في الصوتيات (ترجمه إلى الفرنسية ج. كانتينو)، Principes de phonologie, p. 19.

الأثواب سواء على طول الجسم أم بحسب الكثافة. ويشمل الكلامُ اللباسيُّ كُلَّ وقائع الصناعة الفوضوية للألبسة (لم يبق منها شيء اليوم في مجتمعنا) أو وقائع الارتداء الشخصي للألبسة (قياس اللباس، درجة نقائه وبلاه، والعادات الشخصية، والجمع الحر بين الأثواب) أما فيما يخص الجدلية التي توحد هنا الكسوة (اللسان) بالارتداء (الكلام) فهي لا تشبه جدلية اللغة. من المؤكد أن الارتداء يُستَقى دائما من الكسوة (إلا في الحالات الشاذة التي لها هي بدورها أدلتها) لكن الزي يَسْبِقُ ـــ على الأقل في زمننا هذا ـــ الارتداء لأنه يصدر عن «مصنع الخياطة». أي عن فئة قليلة (رغم أنها مجهولة جدا أكثر من جهل الناس بالقائمين على الخياطة العليا).

3.2.ا

لنتطرق الآن إلى نظام دلالي آخر : هو الطعام. ففيه نعثر على الفرق الصوسيري دون عناء. إن لسان الطعام مكونٌ من : 1) قواعد الإقصاء (المحرمات من المأكولات)، 2) التعارضات الدالة بين وحدات لم يتم تحديدها بعد (مثلا من نوع : مالح/حلو)، 3) قواعد الجمع والتأليف سواء المتواقتة (على مستوى المأكل الواحد Le mets)، أم المتتالية (على مستوى الوجبة menu)، 4) طقوس الاستعمال التي تشتغل ربما مثل نوع من

البلاغة الغذائية. أما بخصوص «الكلام» الغذائي، وهو غني جدا، فيشمل كل التنويعات الشخصية (أو العائلية) في التهييء والجمع والتأليف (يمكن اعتبار مطبخ عائلة ما، في خضوعه لعدد معين من العادات، نوعا من اللهجة الشخصية). وتوضح لائحةُ الأطعمة (الوجبة) ـــ مثلا ـــ بشكل جيد لعبة اللسان والكلام : إذ أن كل لائحة أطعمة تتكون اعتمادا على بنية (وطنية أو إقليمية واجتماعية) وبالإحالة إليها. لكن يتم ملء هذه البنية بشكل مختلف حسب الأيام والمستعملين. تماما مثلما يتم ملء صيغة لسنية ما بالتنويعات الحرة والتأليفات التي يحتاج إليها متكلم لِبثّ رسالة خاصة. إذن فعلاقة اللسان باللغة تشبه العلاقة التي نجدها في اللغة : ومجمل القول إن الاستعمال،أي أحد أنواع ترسب الكلام،هو الذي يصنع اللسان الطعامي؛ ثم إن وقائع التجديد الفردي (الوصفات والطرائق المخترعة) يمكن أن تحظى بقيمة مؤسَّسِيَّة، وعلى عكس اللباس فإن ما ينقصها، في كل الأحوال، هو عمل الفئة المقررة : فاللسان الطعامي يتكون انطلاقا من استعمال جماعي واسع ومن «كلام» فردي محض فقط.

4.2 ا

ولنختم الحديث، بكيفية اعتباطية، عن آفاق التمييز بين اللسان / الكلام فسنقدم، مرة أخرى، بعض المقترحات المتعلقة

بنظامين اثنين، من المؤكد أنهما مختلفان، لكنهما يشتركان في كونهما خاضعين معاً لفئة مُقَرِّرَةٍ (صانعة) : وهما السيارة والأثاث. ففي السيارة يتكون الـ «لسان» من مجموعة أشكال و«تفاصيل» تتوضعُ بنيتُها بصورة خلافية، أثناء مقارنةِ الطُرُزِ [النماذج الأصلية] بعضها ببعض (بغض النظر عن عدد «النسخ» المستخرجة من النموذج الواحد)؛ أما الكلام فمحصور أشد الحصر لأن حرية اختيار النموذج ضيقة جداً، لا تُمَارس إلا على نموذجين أو ثلاثة،وتنحصر داخل النموذج الواحد في اللون ونوعية التأثيث الداخلي، لكن ربما تحتِّم تحويل مفهوم موضوع السيارة إلى مفهوم واقعة السيارة. وسنعثر اذن في قيادة السيارة على تنويعات استعمال الشيء وهي التي يتكون منها، في العادة، صعيد الكلام؛ الواقع أن المستعمل لا يستطيع، هنا،أن يُحْدث أيَّ تأثير مباشر في النموذج لتأليف وتركيب وحداته؛ وتنصب حريَّة التنفيذ لديه على استعمال متطور عبر الزمن، وداخل هذا الاستعمال لا بد للأشكال المنبثقة عن اللسان ــ حتى يمكنها أن تتحقق وتتجسد ــ من أن تعبر من خلال نيابة بعض الممارسات عنها. وفي الختام، فإن آخر نظام سنتحدث عنه، قليلا، هو نظام الأثاث الذي يكوِّن بدوره موضوعا دلاليا، ويتشكَّل «اللسان» هنا من التعارضات بين قطع الأثاث المتماثلة وظيفيا (مثل نوعين من الخزائن أو نوعين من السُرُرِ الخ.) والتي

تحيل كل واحدة منها حسب «طرازها» إلى معنى مختلف، ويتشكل أيضا من قواعد الجمع بين الوحدات المختلفة على مستوى الغرفة الواحدة («التأثيث»)؛ ويتشكل «الكلام» هنا إما من التنويعات غير الدالة التي يمكن أن يضفيها المستعمل على وحدة ما (بترميق عنصر ما مثلا) وإما من حريات التنسيق بين قطع الأثاث.

.5.2.1

إن أهم الأنظمة هي، على الأقل، تلك التابعة لاجتماعيات أنواع التواصل الجماهيري، وهي أنظمة معقدة تُستَخْدَمُ فيها ماهيات متباينةٌ ؛ فالمعـــاني في السينما والشاشة الصغيرة والإشهار خاضعة لتضافر الصور والأصوات والكتابة الخطية. إذن من السابق للأوان حصرُ وضبطُ الصنف الذي يضم وقائع اللسان والصنف الذي يحتوي وقائع الكلام، بالنسبة لهذه الأنظمة، ما دام لم يتم الحسم فيما إذا كان «لسان» كل واحد من هذه الأنظمة المعقدة أصيلا أو مكوَّنا فقط من «ألسنة» ثانوية تساهم فيه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، سيبقى الأمر كذلك، مادامت هذه الألسن لم يقع تحليلها (إننا نعرف «اللسان» اللسني، لكننا نجهل «لسان» الصور والموسيقى). أما فيما يخص الصحافة التي يمكن اعتبارها ــ بكل صواب ــ نظاما دلاليا مستقلا، حتى لو اقتصرنا على عناصرها المكتوبة،

فإننا ما زلنا نجهل كل شيء تقريباً عن ظاهرة لسنية يبدو أنها [الصحافة] تلعب فيها دوراً رئيسيا : ألا وهي ظاهرة الإيحاء أي نمو نظام من المعاني الثانية، أو إذا أمكن القول، نظام طفيلي بالنسبة للسان بالمعنى المضبوط للكلمة؛ هذا النظام الثاني بدوره عبارة عن «لسان»، تنمو وتتطور بالنسبة إليه وقائعُ الكلام، واللهجاتُ الشخصية والبنياتُ المزدوجة. إذن لم يعد من الممكن بالنسبة لهذه الأنظمة المعقدة أو الموحاة (فالطابعان ليسا بخُصوصيين) حَصْرُ صنف وقائع اللسان وصنفِ وقائع الكلام حصراً مُسبقاً، ولو بصفة شمولية وفرضية.

.6.2.ا

لا يخلو التوسيع الدلائلي لمفهوم اللسان/الكلام من إثارة بعض المشاكل التي تصادف، بالطبع، الجوانب التي لا يمكن فيها اتباعُ خطى النموذج اللسني، ويتحتم بالتالي تعديله. يتعلق المشكل الأول بأصل النظام أي جدلية اللسان والكلام ذاتها. ففي اللغة لا يمكن لأي شيء أن يدخل في اللسان ما لم يكن الكلام قد اختبره، وعلى العكس من ذلك، يستحيل إنشاء أي كلِم (أي أنه لا يستجيب لوظيفته التواصلية) ما لم يُسْتَمَدَّ من «خزينة» اللسان. ويتصف بهذه الحركة نظامٌ آخر كنظام الطعام ــ على الأقل جزئيا ــ رغم أن وقائع التجديد الفردية يمكن أن تصير فيه وقائع لسانية. لكن اللسان ــ في أغلب الأنظمة

الدلائلية ــ لا يهيئه «الجمهور المتكلم» وإنما فئة مقررة. بهذا المعنى يمكن القول : إن الدليل، في أغلب الألسنة الدلائلية، «اعتباطي»(1) فعلا، لأن قراراً أحادي الجانب هو الذي أسسه تأسيساً مصطنعاً؛ ويتعلق الأمر، عموماً، بلغة مصطنعة، بـ «لغَاتٍ ــ تقنية»؛ ويقتفي المستعمل هذه اللغات [ويستسلم لها]، يستقي منها رسائل («أقوالا») : لكنه لا يساهم في إنجازها. قد يقل عدد عناصر الفئة المقررة التي يصدر عنها النظام (وتغييراته) وقد يكثر. إذ قد يكون أَحَدَ الفنيِّين السامين ذوي الكفاءة الممتازة (كما في الموضة والسيارة)؛ وقد يكون أيضاً فئةً أكثر تشتتا، ومجهولة جدا (كما في فن التأثيث العادي، والخياطة المتوسطة). وإذا كان هذا الطابع الاصطناعي لا يفسد ــ رغم ذلك ــ الطبيعة المؤسسية للتواصل، ويصون جدلية معيَّنةً تكمن بين النظام والاستعمال فلأنَّ الأمرَ يعود، من جهة، إلى أنه لكي يمكن قبول «العَقد» الدال فلا بد من أن يتم رصدُه وملاحظته من طرف جمهور المستعملين. (وإلا فإن المستعمل يُوسَم بنوع من اللا مجتمعية : ولا يمكن له أن يفصح إلا عن شذوذه)، ويعود من جهة ثانية إلى أن الألسنة التي خضع إنجازها «لقرارٍ» معيَّن لا تتمتع بحرية تامة (أي اعتباطية)؛ وتتلقَّى التحديد المجتمعي عبر السبل التالية على الأقل : 1) عندما تنبثق حاجياتٌ جديدةٌ عقب نمو المجتمعات (كارتداء لباس نصف

(20) راجع ما يلي، ب، د، 3.

أوربي في البلدان الافريقية اليوم؛ ميلاد طقوس للتغذية السريعة في المجتمعات الصناعية والحضرية)؛ 2) عندما تتحكم الضرائر الاقتصادية في اختفاء أو إنعاش بعض المواد (كالأنسجة الاصطناعية)؛ 3) عندما تحد الأدلوجة من اختراع الأشكال، وتخضعه إلى محرمات، ونقلص، إلى حد ما، من هوامش «المألوف». ويمكن القول، بصفة عامة، إن إنجازات الفئة المقررة أي اللغات التقنية ليست هي ذاتها سوى عناصر في وظيفة تزداد شمولا، على الدوام، هي وظيفة الخيال الجمعي لذاك العصر، وهكذا يتجاوز التحديدُ الاجتماعي (الصادرُ عن فئات محصورة) التجديدَ الفردي، وتحيل هذه التحديدات الاجتماعية بدورها إلى معنى نهائي ذي طبيعة إناسية (انتربلوجية).

.7.2.١

يتعلق المشكل الثاني الذي يطرحه التوسيع الدلائلي لمفهوم اللسان/الكلام بعلاقة «السعة» [أو الحجم] التي يمكن أن تربط بين «الألسنة» و«كلام» ها. إن في اللغة عدم تناسب كبير بين اللسان، باعتباره مجموعة محدودة من القواعد، و«الكلم» أو «الأقوال» التي تنشأ على منوال هذه القواعد، وهي «أقوال» لا حصر لها عمليا. ويمكن الاعتقاد بأن نظاما كنظام الطعام ما زال يتصف بفارق شاسع في السعة والأحجام، لأن عدد أنماط التنفيذ وتأليفاته لا يزال مرتفعاً جدا داخل أشكال الطبخ.

لكننا لمسنا أيضا ضعف سعة التنويعات التأليفية والتجميعات الحرة في أنظمة مثل السيارة والأثاث جيث يتقلص الهامش ــ على الأقل ذاك المعترف به من طرف المؤسسة ذاتها ــ بين النموذج و«تنفيذه»[أي النسخ المصنوعة على منواله] : إذن فهي أنظمةٌ «الكلامُ» فيها فقيرٌ، أما في نظام، ذي طبيعة خاصة، كالأزياء المكتوبة فإن هذا الكلام يكاد يكون منعدما، بحيث أننا نجد أنفسنا هنا بشكل مفارق ــ أمام لسان بلا ـكلام (وكما سبق أن رأينا، فهو أمر غير ممكن، إلا لكون هذا اللسان مُعَضَّدا بكلام لسني). وإذا كان لا شك في وجود ألسنة بلا أقوال) أو أن كلامها نزر قليل فإن ذلك لا يمنع من ضرورة وجوب مراجعة النظرية الصوسيرية التي تريد من اللسان أن يكون مجرد نظام من الخلافات (وهي حالة يستحيل الإمساك بها خارج الكلام ما دامت «سلبية» كليا. كما لا يمنع من إكمال زوج اللسان/الكلام بعنصر ثالث، دَالٌ ــ قَبليّاً، سواء كان مادة أم ماهية، والذي سيكون المرتكز (الضروري) للدلالة : ليست التنورة، في عبارة من نوع «تنورة طويلة أو قصيرة»، سوى دعامة للمتنوع (طويل/اقصير) الذي ينتمي بأكمله إلى اللسان اللباسي. وهذا تمييز تجهله اللغة لأن الصوت يعتبر دالا بشكل مباشر ولا يمكن تجزيئه إلى عنصر جامد وآخر دلالي. وهكذا سيؤدي الأمر إلى الاعتراف بثلاثة أصعدة (وليس اثنين فقط) في الأنظمة

الدلائلية : صعيد المادة، وصعيد اللسان، وصعيد الاستعمال؛ مما سيتيح، بالطبع، وصف وتوضيح الأنظمة التي لا يمكن أن يتم «تنفيذ» ها، لأن العنصر الأول يَضْمَنُ ماديةَ اللسان؛ وهو تنسيق واعداد معقول إلى حد أنه يفسر نفسه بنفسه من الناحية التكوينية : وإذا كان «اللسان» في هذه الأنظمة يحتاج إلى «مادة» (وليس إلى «كلام»)، فلأن لتلك الأنظمة أصلا منفعيا، وليس لها أصل دالّ، على عكس اللغة البشرية.

ب. المدلــول والـــدال

ب. 1. الدليـــل

ب. 1.1.

إن المدلول والدال، في الاصطلاح الصوسيري، هما مكونا الدليل. إلا أن مصطلح الدليل غامض جدا بسبب تواجده في معاجم مختلفة (من اللاهوت حتى الطب)، ثم بسبب تاريخه الغني (من الانجيل[1] حتى السيبرنطيقا). لذلك يجب أن نتحدث قليلا ــ قبل العودة إلى الفهم الصوسيري، عن المجال المفهومي الذي يحتل فيه مكانة هي، فضلا عن ذلك، وكما سنرى، غير قارة. الواقع أن «الدليل» يندرج حسب مشيئة الباحثين ضمن سلسلة من المصطلحات المترادفة والمتنافرة : فالمنافِسَاتُ الرئيسية لدليل هي : إشارة، قرينة، أيقونة، رمز، كناية تصويرية Allegorie. ولنحدد، أولا، العنصر الذي تشترك فيه كل هذه المصطلحات : بحيث تحيل جميعا، وبالضرورة، إلى علاقة بين

---

(1) أنظر J. P. Charlier: «La notion de signe (σημεῖον) dans le IVr Evangile», Rev. des sciences philosophiques et théologiques, 1959, 43, n° 3 & 434-48.

طرفين relata[1] ولكن هذه السمة لا يمكن أن تميز أيّاً من المصطلحات عن باقي السلسلة. وبالتالي يجب أن نعمد إلى سمات أخرى حتى يمكن العثور على تنويعة أو فرق في المعنى. سنقدم هذه السمات في شكل تراوح (الحضور/الغياب) : 1) إما أن تستلزم العلاقة تمثلا نفسيا لأحد الطرفين أو لا تستلزمه. 2) إما أن تؤدي العلاقة إلى تشابه بين الطرفين أوْ لا. 3) إما أن تكون الوشيجة الرابطة بين الطرفين (الحافز والاستجابة) مباشرةً أوْ لا؛ 4) إما أن يتطابق الطرفان تمام التطابق أو على العكس من ذلك «يطغى» الواحد على الآخر؛ 5) إما أن تستتبع العلاقة ربطا وجوديا بمستعملها[2] أوْ لا. ويتميز كل مصطلح من المصطلحات السابقة عن الباقي تبعاً لكون هذه السمات إيجابية أو سلبية (مُعْلَمَة أو غيرُ مُعْلَمة). كما يجب أن نضيف بأن توزيع المجال يختلف من كاتب لآخر الأمر الذي يؤدي إلى تناقضات مصطلحية، وستسْهُل الإحاطة بهذه التناقضات بتقديم جدول تتلاقى فيه السمات والمصطلحات من خلال أربعة مؤلفين هم هيغل، وبيرس، ويونغ، وفالون، (وقد تغيب الإحالة إلى بعض

(1) وهذا ما عبر عنه بوضوح القديس أغوسطنيوس : «الدليل شيء يستحضر ــ فضلا عن العَرض الذي تستوعبه الحواس ــ شيئا آخر من تلقاء ذاته، إلى الفكر».

(2) راجع ما سبق عن Shifters (أدوات الوصل) والرموز القرينية فيما سبق، أ، 1، 8.

السمات، سواء أكانت مُعْلَمة أم غير مُعْلمة، عند بعض هؤلاء المؤلفين) :

	إشارة	قرينة	أيقونة	رمز	دليل	كتابة تصويرية
1 ـــ التمثيل	فالون −	فالون −		فالون +	فالون +	
2 ـــ الشبه (المقارنة)			بيرس +	هيجل + فالون + بيرس −	هيجل − فالون −	
3 ـــ المباشرية	فالون +	فالون −				
4 ـــ المطابقة				هيجل − يونغ − فالون −	هيجل + يونغ + فالون +	
5 ـــ الصبغة الوجودية	فالون +	فالون − بيرس +		بيرس − يونغ +		يونغ −

واضح أن التناقض المصطلحي ينصب أساساً على القرينة (وهي بالنسبة لبيرس وجودية في حين أنها على العكس من ذلك عند فالون)، وعلى الرمز (توجد في رأي هيجل وفالون علاقة شبه أو «تحفيز» بين طرفي الرمز لكن، الأمر على العكس من ذلك عند بيرس، إضافة إلى آن الرمز غير وجودي في نظر هذا الأخير،

في حين أن يونج يعتبرهُ وجوديا). وواضح أيضا أن هذه التناقضات ــ المقروءة هنا عموديا ــ تنجلي جيداً، أو بتعبير أفضل، تُعَوَّضُ بواسطة انتقال المصطلحات لدى الكاتب الواحد. وهي الانتقالات المقروءة أفقيا. فالرمز مثلا : شبهي عند هيجل على النقيض من الدليل الذي ليس شبهيا. وإذا لم يكن الرمز شبهيا عند بيرس فلأن الأيقونة [تعوضه] لاتّصافها بتلك السمة. ومعنى هذا ــ إذا توخينا الإيجاز والتحدث بمُصطلحات دلائلية، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة «الهاوية» ــ أن كلمات المجال لا تستمد معانيها إلا من خلال تعارض بعضها مع بعض (وتأتي عادة في شكل أزواج)؛ ومعنى هذا أيضا أنه إذا ما حوفظ على هذه التعارضات لا يعتور المعنى إبهامٌ؛ خصوصاً وأن الإشارةَ والقرينةَ، والرمزَ والدليلَ موظَّفاتٌ [تؤدي] وظيفتين مختلفتين، قد تتعارضان هما نفسهما تعارضاً شاملا كما هو الحال عند فالون ذي المصطلح الأكمل والأوضح[1]، أما الأيقونة والكناية التصويرية فترتبطان خصوصا بمعجم بيرس وبيونج. سنتفق إذن مع فالون على أن الإشارة والقرينة زوجُ أطراف مجرَّدٌ من كل تمثل نفسي، في حين أن هذا التمثل يوجد في الزوج النقيض أي الرمز والدليل، وعلى أن الإشارة تكون، فضلًا عن ذلك، مباشرةً ووجوديةً، في مقابل القرينة التي

(4) أنظر .H. VALLON : De l'acte à la pensée», 1942, pp. 175-250

ليست مباشرة ولا وجودية (لأنها مجرّدَ أثر)؛ وأخيراً على أنَّ التمثل شبَهي وغير متطابق في الرمز (فالمسيحية «تغمر» الصليب وتتجاوزه) في مقابل الدليل، حيث تكون العلاقة غير مُحَفَّزَةٍ ومطابِقة (لا شبه بين كلمة ثور وصورة ثور التي يُغطيها المترابط معها relatum بكيفية تامة).

ب 1.2.

لا يثير مفهوم الدليل في اللسنيات أي تنافس بين المصطلحات القريبة منه. ولكي يسمي صوسير العلاقة الدالة فقد ألغى بسرعة الرمز (لأنه يتضمن فكرة التحفيز) وليُحِلَّ محلَّه الدليل المعرَّف على أنه وحدة بين دال ومدلول (كما يتوحَّد وجه الورقة بقفاها) أو على أنه، أيضاً، وحدةُ صورة سمعية ومفهوم. ورغم ذلك فقد بقي مصطلح الدليل مبهما، إلى أن عثر صوسير على كلمتي دال ومدلول، لأنه كان يميل إلى الالتباس بالدال وحده، وهذا ما كان صوسير يسعى إلى تحاشيه بكل ما في وسعه؛ وبعد ما تردَّد طويلا بين Some و sème، شكل وفكرة، صورة ومفهوم، قرَّ قَرَارُهُ على اختيار دال ومدلول الذين يكونان بوحدتهما الدليل؛ ويجب دائما العود إلى هذا المقترح الرئيسي لأن هناك ميلا إلى اعتبار الدليل دالا في حين أنَّ الأمر يتعلق بواقع ذي وجهين. وتكمن النتيجة (الهامة) ــ على الأقل في نظر صوسير وبالمسليف وفري Frei ــ في أن المدلولات تشكل

جزءاً من الأدلة، وأن على علم الدلالة أن يكون جزءاً من اللسنيات البنيوية، في حين يذهب الآليون الأمريكيون إلى أن المدلولات عبارة عن ماهيات substances يجب استبعادها من اللسنيات البنيوية وتوجيهها نحو علم النفس، ولقد اغتنت نظرية الدليل، منذ صوسير، بمبدأ التشكل المزدوج الذي أبرز مارتيني Martinet أهميته إلى حد أن جعل منه المقياسَ المُعَرِّف للغة : فمن بين الأدلة اللسنية يجب في الواقع الفصل بين الوحدات ذات الدلالة التي تتوفر كل واحدة منها على معنى (الـ «كلمات» أو بدقة أكثر «الوحدات الدالة» monèmes) ومنها يتكون التشكل الأول، وبين الوحدات المميزة التي تساهم في الشكل ولكن لا معنى لها مباشرة (الـ «أصوات» أو الوحدات الصوتية على الأصح) ومنها يتكون التشكل الثاني؛ ان التشكل المزدوج هو الذي يوضح اقتصادية اللغة الانسانية؛ فهو، في الحقيقة، يكوِّن نوعا من التقليص القوي الذي يجعل من اللغة الاسبانية في أمريكا تنتج بواسطة 21 وحدة مميزة 100.000 وحدة دلالية.

ب .3.1

إذن فالدليل مكوَّن من دال ومدلول. يُشكل صعيد الدَّوَالِّ صعيد العبارة، ويشكل صعيدُ المدلولات صعيدَ المحتوى. أدخَل يالمسليف في كل صعيد من الصعيدين فرقا قد يكون مهما في

دراسة الدليل الدلائلي (وليس الدليل اللسني فقط)؛ فكل صعيد يحتوي، في الواقع، بالنسبة ليالمسليف، على شريحتين strata : الشكل والماهية (substance). ويجب الإلحاح على تعريف هذين المصطلحين لأن لكل واحد منهما ماضيا معجميا حافلا. فالشكل هو ما يمكن أن تصفه اللسنيات بشمولية وبساطة وتماسك (مقاييس معرفية [ابستملوجية]) دون اعتماد على أي مقدمة غير لسنية؛ والماهية، هي مجموع أوجه الظواهر اللسنية التي لا يمكن وصفها بدون اللجوء إلى مقدمات غير لسنية. وبما أن هاتين الشريحتين strata تتواجدان على صعيدي العبارة والمحتوى فإننا سنحصل على : 1) ماهيةٍ للعبارة : كالماهية الصوتية، المنطوقة، وغير الوظيفية، ويهتم بدراستها علم الأصوات La Phonétique وليس الصوتياتية La Phonologie؛ 2) شكل للعبارة مكوَّن من القواعد الجدولية والتركيبية (والملاحظ أن شكلا واحدا يمكن أن تكون له ماهيتان مختلفتان : واحدة صوتية والأخرى خطية)؛ 3) ماهية للمحتوى : وهي، مثلا، المظاهر العاطفية والأدلوجية أو، فقط، المعنوية للمدلول أي معناه «الإيجابي» positif؛ 4) شكل للمحتوى : إنه التنظيم الصوري فيما بين المدلولات بواسطة غياب أو حضور علامة دلالية[1] يصعب إدراك هذه الفكرة الأخيرة (المعقدة) والدقيقة بسبب أنه

(1) رغم أن التحليل المعطى هنا أولي راجع ب.1.1. فإنه يهم شكل مدلولات « الدليل »، « الرمز »، « القرينة »، « الاشارة ».

يستحيل علينا ـــ عندما يتعلق الأمر باللغة البشرية ـــ أن نفصل المدلولات عن الدوال؛ لكن ـــ ولهذا السبب بالذات ـــ يصير التفريع إلى شكل/ماهية نافعا مرة أخرى، وسهل الاستعمال في علم الأدلة، وذلك في الحالات التالية : 1) عندما نكون بصدد نظام صارت مدلولاته ماهياتٍ في ماهية أخرى غير ماهية النظام الخاص بهذه المدلولات (تلك هي حالة تقليعة الأزياء المكتوبة كما رأينا آنفا)؛ 2) عندما نكون بصدد نظام من الأشياء يحتوي على ماهية غير دالة، بشكل مباشر ووظيفي، بل تكون في بعض الأحوال نافعة فقط، إن أكلة ما تصلح للدلالة على وضعية ما ولكنها تغذي أيضا.

ب 4.1.

ربما مكننا هذا من التكهن بطبيعة الدليل الدلائلي بالمقارنة مع الدليل اللسني، يتكون الدليل الدلائلي بدوره، مثل نموذجه، من دال ومدلول (إن لون الضوء في قانون السير، مثلا، عبارة عن أمر يتعلق بمرور السيارات) لكنه يختلف عنه على صعيد الماهيات. للعديد من الأنظمة الدلائلية (أشياء، حركات، صور[1]) ماهيةُ عبارةٍ لا يوجد كائنها في الدلالة : وهي، غالبا، أشياء للاستعمال، لكن المجتمع حَوَّلها لأغراض دلالية : فاللباس

(1) الواقع أنه يجب استثناء حالة الصورة لانها «تتواصل» بسرعة، إن لم تكن دالة.

يصلح للتغطية، كما أن الطعام يصلح للتغذية،ولكنهما يصلحان مع ذلك للدلالة على شيء ما أيضا. نقترح تسمية هذه الأدلة الدلائلية ذات الأصل النفعي الوظيفي الوظائف ــ الأدلة (Fonctions-Signes) إن الوظيفة ــ الدليل شاهد على حركة مزدوجة يجب تحليلها. ففي مرحلة أولى (إن هذا التفكيك إجرائي في عمقه ولا يستتبع بالتالي ظرفا زمنيا حقيقيا) تتشبع الوظيفة بالمعنى. وهذا التشبع بالدلالة (الأَدْلَنَة Sémantisation) أمر قدري : فحيثما كان هناك مجتمع يتحول كل استعمال إلى دليل على هذا الاستعمال. إن استعمال معطف شتوي يَصْلُح للوقاية من المطر، لكن هذا الاستعمال لا ينفصل مطلقاً عن دليل حالة مناخية ما. إن مجتمعنا لا ينتج سوى الأشياء المنمَّطة والمقعَّدة حسب معايير، حتما إن هذه الأشياء تنفيذٌ لنموذج هو كلام لسان ما، ماهياتُ شكل دال، وللعثور على شيء غير دال يجب تخيل آنية أو ماعون ارتُجِل مطلق الارتجال، ولا يشبه في صنعه أيَّ نموذج موجود (لقد أوضح كلود ليفي ــ ستروس. كيف أن الترميق ذاته بحثٌ عن معنى) : وهي فرضية يستحيل ــ تقريباً ــ تحقيقها في المجتمعات كلها. إن هذا التشبُّع الكوني للاستعمالات بالدلالة (هذه الأَدْلَنَة) أمر رئيسي : فهو يعبر عن حقيقة انعدام وجود واقع غير مدرك عقليا، كما يجب أن يؤدي في النهاية إلى الخلط بين علم الاجتماع والاجتماعيات المنطقية

Socio-Logique[1]، لكن يمكن للمجتمع ــ بعد تكون الدليل ــ أن يستوظفه من جديد، وأن يتحدث عنه كما يتحدث عن شيء استعمالي : يَتِمُّ الحديث عن معطف الفرو كما لو كان الغرض منه اتقاء البرد فقط؛ أبداً ليس هذا التوظيف المتواتر الذي لابد له من لغة ثانية لكي يوجد ــ هو نفس التوظيف الأول (وهو زيادة على ذلك مثالي خالص) : وتتطابق الوظيفة المُمَثَّلَة مع مؤسسة دلالية ثانية (متنكرة) تندرج ضمن الإيحاء. من المرجح إذن أن تكون للوظيفة ــ الدليل قيمةٌ إناسية، لأنها الوحدة العي ترتبط فيها علاقات التقني والدال.

(1) أنظر بارث (رولان) : «عن كتابين جديدين لكلود ليفي ــ ستروس : علم الاجتماع والاجتماعيات المنطقية» في Info. sur les sciences sociales (UNESCO), Vol. 1, n° 4, déc. 1962, pp. 114-22.

ب. 2. المدلـــول

ب 1.2.

لقد أسفرت طبيعة المدلول، في اللسنيات، عن نقاشات انصبت أساسا على درجة «واقعيته»؛ وهي مع ذلك، تتفق جميعُها في الإلحاح على كون المدلول ليس «شيئا»، ولكنه تمثل نفسي لـ «شيء»؛ وسبق أنْ رأينا أن طابع التمثيلية، في تعريف فالون للدليل، يشكل سمة مميزة للدليل والرمز (مقابل الأيقونة والإشارة)؛ ولقد حدد صوسير ذاتُه، جيداً، الطبيعةَ النفسية للمدلول حينما أسماه مفهوما : فليس مدلول كلمة ثور هو الحيوان ثور، وإنما صورته النفسية (وهذا أمر مهم لمتابعة النقاش حول طبيعة الدليل[1]). لكن هذه المناقشات تبقى، رغم ذلك، مطبوعة بنزعة نفسية؛ وربما كان الأفضل هو تتبع تحليل الرواقـــيين[2]؛ وكان هؤلاء يميـــزون بعنايـــة بين الـ φαντασία λογική (التمثل النفسي)، وبين الـ τυγχανόν (الشيء الواقعي) وبين الـ λεχτόν («المايقال»)؛ ليس

(1) راجع ما يلي، ب، 4، 2.

(2) نقاش أعاد ذكره في Acta Linguistica، ج. 1، 27، كل من بورجو Borgeau، وبروكر Brocker ولوهمان Lohmann.

المدلـــــــــــــــــــــــــول هو الـ φαντασία ولا τυγχανόν وإنما الـ λεχτόν بالضبط؛ ليس المدلول فِعْلَ وعيٍ، ولا حتى واقعاً، وإنما لا يمكن تعريفه إلا ضمن سيرورة الدلالة، وبكيفية تكاد تكون من باب تحصيل الحاصل : إنه ذلك «الشيء» الذي يعنيه مُسْتَعْمِلُ الدليل. وهكذا نعود بالضبط إلى تعريف وظيفي محض. إن المدلول أحد طرفي relata الدليل؛ الفرق الوحيد الذي يجعله معارضاً للدال هو أن هذا الأخير وسيط. ولا يمكن للوضع، في جوهره، أن يكون مغايراً في علم الأدلة؛ حيث إن الأشياء، والصور، والحركات الخ.. تحيل، بقدر ما هي دالة، إلى شيء لا يمكن قوله إلا من خلالها، باستثناء كون أدلة اللسان يمكن أن تتكفل بالمدلول الدلائلي وتحمله على عاتقها؛ فيقال مثلا : إن هذه المُعَرِّقة أو تلك (sweater) تدل على النُّزَهِ الخريفية الطويلة عبر الغابات؛ لا يُحْمَل المدلول، في هذه الحالة، بواسطة داله اللباسي فقط (sweater) ولكنه يُحْمَلُ أيضا بواسطة شذرة كلامية. (وهذه ميزة كبرى لاستخدامه)؛ ويمكن إطلاق اسم المِثْلِيّ isologie على الظاهرة التي «يلصق» اللسان بواسطتها دوالّه بمدلولاته حتى يستحيل التمييز والفصل بينها، بحيث يتم الاحتفاظ بحالة الأنظمة غير المثلية (وهي الأنظمة المعقدة حتماً) التي يمكن للمدلول أن يُرْصَفَ إلى جانب داله فقط.

ب 2.2.

كيف تُصنَّف المدلولاتُ ؟ وكما هو معروف فإن هذه العملية تكتسي أهمية أساسية في الدلائلية لأنها تقوم على استخراج الشكل من المحتوى. أما فيما يخص المدلولات اللسنية فيمكن تصور نوعين من التصنيف؛ الأول خارجي يعتمد على المحتوى «الإيجابي» (وليس الخلافي المحض) للمفاهيم : والمثال على ذلك الحصرُ المنهجي للمجموعات عند كل من هاليج Hallig ووارتبورغ Wartburg[1]، وبكيفية أكثر إقناعاً، الحقول المعنوية عند تريبي Trier والحقول المعجمية عند Matoré ماطورى[2]، لكن عيب هذه التصنيفات، من الناحية البنيوية، (خصوصاً تصنيفات هاليج ووارتبورغ) إنها لا تزال تركز جداً على ماهية (أدلوجية) المدلولات وليس على شكلها. و لا بد، للتوصل إلى وضع تعارضات بين المدلولات، واستنباط سمة مميزة ملائمة حاسمة[2] (قابلة للاستبدال)[3] في كل واحدة منها؛ ولقد نادى بهذا المنهج كل من يالمسليف وصورنسن Sorensen وبرييطو Prieto، وغريماص Greimas، إن يالمسليف مثلا يفكك مفردة مثل «حِجر» إلى وحدتين معنويتين صغريين «فرس» + «أنثى» وهي

(1) أنظر R. Hallig et W. Von Wartburg : Begriffssystem als Grunalage für die lexicographie, Berlin, Academie Verlag 1952, 40, XXV 140 p.

(2) يمكن العثور على ثبت لمراجع تريي Trier وماطوري Matré في مؤلف ب. غيرو P. Guiraud, La Sémantique, P.U.F (Que sais-je), p. 70...

(3) وهذا ما حاولنا القيام به بخصوص الدليل والرمز (راجع ما سبق، ب، 1، 1).

وحدات يمكن استبدالها، وتصلح بالتالي لتكوين مفردات جديدة («ثور» + «أنثى» = «بقرة»، «فرس» + «ذكر» = «حصان»)؛ ويرى برييطو في VIR سمتين استبداليتين : «homo» + «masculus»؛ أما صورنسن فيختزل معجم الأبوة أو (القرابة العائلية) إلى مركب مكون من «عناصر أولية» («أب» = والد ذكر، «والد» = سَلَف من الدرجة الأولى) ـــ لكن لم يقع تطوير أي واحد من هذه التحليلات(1). ويجب التذكير في النهاية بأن المدلولات لا تكوّن جزءاً من اللسنيات عند بعض علماء اللسان الذين يرون بأنه يجب الاهتمام بالدوال فقط، وأن التصنيف الدلالي ليس من مهام اللسنيات(2).

ب 3.2.

ومهما كانت درجة تطور اللسنيات البنيوية فهي لم تشيد بعدُ علمَ دلالةٍ أي ترتيبَ وتصنيفَ صيغ المدلول اللفظي. ويسهل إذن أن نتصور بأنه لا يمكن أن نقترح اليوم تصنيفا للمدلولات الدلائلية بدون اللجوء إلى الحقول المعنوية المعروفة. وسنجازف بثلاث ملاحظات فقط. تتعلق أولاهن بنمط تجسيد

(1) أمثلة أوردها ج. مونان : «التحليلات الدلالية»، G. Mounin : Cahiers de l'Inst. des sciences économiques appliquées, Mars 1962, N° 123.

(2) من الأفضل، منذ الآن، تبني التمييز الذي اقترحه أ. ج. غريماص : علم الدلالة Semantique : يعود إلى المحتوى؛ علم الأدلة Sémiologie : يعود إلى العبارة.

المدلولات الدلالئلية؛ وقد تظهر هذه المدلولات بكيفية متماثلة أوْلاً؛ ويقع تحمُّل هذه المدلولات في الحالة الثانية، من خلال اللغة المتمفصلة، سواء بواسطة كلمة (week-end) أم مجموعة من الكلمات (النُّزهِ الخريفية الطوال في الريف)؛ من ثم يسهل استعمالها لأن المحلل لا يكون مجبَراً على فرض لغته الاصطناعية الخاصة عليها، ولكنها تكون أشد خطورة أيضاً لأنها ستحيلنا باستمرار إلى التصنيف الدّلالي للسان ذاته (وهو، فضلا عن ذلك، تصنيف مجهول) ولا تعود بنا إلى تصنيف يرتكز على النظام المدروس؛ إن مدلولات زي الموضة [التقليعة] لا تتوزع حتما ـــ رغم كونها معبَّراً عنها بواسطة كلام الصحيفة ـــ مثل مدلولات اللسان، ثم لأن «طولها» أيضا متفاوت دائما (فهو كلمة هنا وجملة هناك)؛ ليس للمدلول في الحالة الأولى أي حالة الأنظمة المثلية ـــ من تجسيد مادي سوى داله الخاص؛ ولا يمكن بالتالي استعماله إلا بفرض لغة اصطناعية عليه؛ كأن نستفسر مثلا بعض الأشخاص عن الدلالة التي يعطونها لقطعة موسيقية بعرض لائحة من المدلولات اللفظية على أنظارهم tourmenté sombre, orageux, angoissé الخ..)[1] في حين أن هذه الأدلة اللفظية كلها تشكل في الواقع، مدلولا موسيقيا واحداً لا يجب تعيينه إلا برقم وحيد، ولا يؤدي إلى أي تقسيم لفظي ولا أي سلكٍ استعاري. هذه اللغات الاصطناعية الواردة إما من المحلِّل

(1) أنظر R. Francès : La perception de la peinture, VRIN, 1958, 3ème partie.

أو من النظام ذاته ضرورية. الأمر الذي يجعل تحليل المدلولات أو التحليل الأدلوجي أكثر إشكالا؛ ويجب على الأقل تحديد موقعها، من الوجهة النظرية، في المشروع الدلائلي. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بتوسع المدلولات الدلائلية؛ إن مجموع مدلولات نظام ما (بعد شكلنته) يشكل وظيفة كبرى؛ إلا أنه من المرَجَّح أن الوظائف الدلالية الكبرى لا تتواصل فيما بينها فقط، من نظام لآخر، ولكنها تغطى جزئيا بعضها البعض أيضاً. أكيد أن بعضا من شكل مدلولات اللباس هو نفس شكل مدلولات النظام الغذائي لأنهما ملتحمان [متمفصلان] معا بالتعارض الكبير بين العمل والعيد، وبين النشاط والفراغ؛ لابد إذن من الاستعداد لوصف ادلوجي شامل يعم كل أنظمة التزامنية الواحدة. وأخيرا ــ وهذه هي ملاحظتنا الثالثة ــ يمكن اعتبار كل نظام من الدوال (المعاجم [لوائح المفردات]) مُتطابقاً على مستوى المدلولات مع مجموعة من الممارسات والتقنيات. تستتبع هذه الهيئات [المجموعات] من المدلولات لدى مستهلكي الأنظمة (أي «القراء») معارف مختلفة (بحسب الفروق «الثقافية»)، هذا يُمْكِنُ قراءة كل عبارة Lexie (أو وحدة قرائية كبرى) بشكل يختلف بحسب الاختلاف بين الأفراد دون أن تنقطع صلتها بـ «لسان» معيَّن. ويمكن للعديد من المعاجم ــ وبالتالي العديد من مجموعات المدلولات ــ أن تتواجد لدى الفرد الواحد محددة في كل فرد قراءاتٍ «عميقة» إلى هذا الحد أو ذاك.

ب.3. الـــدال

ب 1.3.

توحي طبيعة الدال، على العموم، بنفس الملاحظات التي أبْدِيَتْ بصدد المدلول : إنه مترابط relatum محض، يستحيل فصل تعريفه عن تعريف المدلول. لكن الفرق الوحيد هو أن المدلول بدوره يمكن، من ناحية أخرى، أن يُعَوَّضَ بمادة معيَّنة : هي مادة الكلمات. وتفرض مادية الدال، مرة أخرى، التمييز الواضح بين المادة والماهية. فالماهية يمكن أن تكون غير مادية (مثل ماهية المحتوى)؛ إذن يمكن القول فقط بأن ماهية الدال مادية دائما (أصوات، أشياء وصور). ومن الأفضل أن نجمع في الدلائلية ــ حيث القضية المطروحة هي قضية الأنظمة المتمازجة التي توظف مواد مختلفة (الصوت والصورة، الشيء والكتابة، الخ...)، ــ كلَّ الأدلة، باعتبار أن مادة واحدة تحملها، تحت مفهوم الدليل النوعي : يشكل كل من الدليل اللفظي والدليل الخطي والدليل الأيقوني والدليل الحركي دليلا نوعيا.

ب 2.3.

ليس تصنيف الدوال سوى بنينة حقيقية للنظام. فالمقصود هو تقطيع الرسالة «اللا متناهية» والمتكونة من مجموع الرسائل المبثوثة على مستوى المتن المدروس، إلى وحدات دالة صغرى

بفضل الاختبار الاستبدالي[1]؛ وجمـــعُ الوحدات في خانات (= أصناف) جدولية، وتصنيفُ العلاقات المركَّبيّة التي تربط بين هذه الوحدات: تشكل هاتان العمليتان القسط الأوفر من المشروع الدلائلي الذي سنعالجه في الفصل الثالث؛ ونحن نشير إلى هذه العمليات هنا للتذكير[2] فقط.

---

(1) راجع ما يلي، ح، 2، 3.

(2) راجع ما يلي ج (النظام والمركب).

ب.4. الدلالــــة

ب 1.4.

الدليل شريحة إصاتية أو بصرية الخ (ذات وجهين). ويمكن تصور الدلالة كسيرورة. فالفعل هو الذي يوحِّد الدال بالمدلول : فعلٌ نتاجه الدليلُ. وبدهي أن لهذا التمييز قيمة تصنيفية فقط (وليس له من قيمة ظاهراتية) : أولا، لأن وحدة الدال بالمدلول، كما سيتضح لنا فيما بعد، لا تستنفذ الفعل الدلالي، فالدليل يستمد قيمته أيضا ممَّا يحيط به؛ ثم لأن العقل، لكي يَدُلَّ، لا يسلك نهجَ الربط والاقتران conjonction وإنما نهج التقطيع[2] : الحقيقة أن الدلالة (التدلال) لا تُوحِّدُ كائناتٍ أحادية الجانب، ولا تُقرِّب بين لفظين فقط، لسبب بسيط هو أن كلًا من الدال والمدلول طرفٌ وعلاقةٌ في الوقت ذاته[3]. إن هذا اللبس يلقي العبء على التشخيص الخطي للدلالة رغم كونه ضروريا للخطاب الدلائلي. وسنورد فيما يخص هذه القضية المحاولات التالية :

---

(2) راجع ما يلي ج، 5، 2.

(3) راجع ر. أورتيغ R Ortigues : Le Discours etle synıbôle, ed. Aubier (1962).

1) $\frac{\text{دا}}{\text{مد}}$ يبدو الدليل لدى صوسير، من الوجهة الإشارية، امتداداً عموديا لحالةٍ «عميقة» : في اللسان يقع المدلول، بكيفية ما، خلف الدال، ولا يمكن الوصول إليه إلا من خلال الدال، ثم أن هذه الاستعارات ذات الصبغة المكانية الطاغية، تخطيء من جهة الطبيعة الجدلية للدلالة. ثم ان سياج الدليل من جهة أخرى لا يكون مقبولا إلا في حالة الأنظمة المنفصلة [غير المتصلة] صراحة مثل اللسان.

2. ع ق م ERC. لقد فضل يالمسليف التمثيل الخطي المحض : توجد بين صعيد العبارة (ع) وصعيد المحتوى (م) علاقة (ق). تسمح هذه الصيغة بالتعبير التام والاقتصادي، وبدون تشويه استعاري، عن اللغات الاصطناعية أو الأنظمة المنفصلة ع ق (ع ق م)[1].

3. $\frac{\text{د}}{\text{د}}$ يستعمل لَكَان، وقد أورد ذلك أيضا لبلانش laplanche ولكلير leclaire[2]. ـــ شكلا خطيا ذا صبغة مكانية يتميز، مع ذلك، عن التمثيل الصوسيري من ناحيتين : 1) إن الدال (د) شامل يتكون من سلسلة ذات مستويات عديدة (السلسلة الاستعارية) : تربط بين الدال والمدلول علاقة

(1) راجع ما يلي الفصل د.

(2) راجع J. Laplanche et S. Leclaire : L'inconscient, in Temps Modernes, N° 183, Juillet 1963, p. 81 ..

غير قارة ولا «يتطابقان» إلا من خلال بعض نقط التثبيت والارساء؛ 2) لعارضة الفصل بين الدال (دا) والمدلول (د) قيمة خاصة (لم تكن لها بالطبع لدى صوسير) : إنها تمثل كبت المدلول.

4. دا ≡ مد. وأخيرا، فإنه يجوز بداهة ــ في الأنظمة غير المثلية non-isologues (أي تلك التي تتجسد فيها المدلولات ماديا عبر نظام آخر) ــ مَدُّ العلاقة في صورة تعادل وتكافؤ (≡)) لا في صورة تطابق (=).

ب 2.4.

لقد تَبَيَّنَ لَنا أن كلَّ ما يمكن قولُه عن الدال، هو كونُه وسيطاً (ماديا) للمدلول. ما هي طبيعة هذه الوساطة ؟ لقد أدَّى المشكل في اللسنيات إلى نقاشات حول المصطلح خاصة. لأن الأمور في الحقيقة، واضحة بما فيه الكفاية (وربما لن تكون واضحة بنفس القدر في علم الأدلة). لقد تحدث صوسير ــ انطلاقاً من كون المعنى بذاته، يفرض علينا في اللغة البشرية، اختيار الأصوات (إن «ثور» لا يجبرنا بتاتا على صوت ثور، لأن هذا الصوت يختلف باختلاف اللغات) ــ عن علاقة اعتباطية بين الدال والمدلول. ولقد جادل بنفنيست Benvéniste في الكلمة(1) حيث رأى : أن الاعتباطي هو علاقة الدال بـ «الشيء» المدلول (علاقة صوت «ثور» بالحيوان ثور)، لكن سبق أن رأينا بأن المدلول لدى صوسير ذاته ليس هو «الشيء»

(1) إ. بنفينست : «طبيعة الدليل» : في P.L.G 1966.

وإنما التمثل النفسي «للشيءِ» (المفهوم)؛ وضمُّ الصوت للتمثل نتاجٌ لترويضٍ جماعي (مثل تعلم الفرنسية). وليس هذا الضم والجمع ــ وهو الدلالة ــ باعتباطيٍّ بتاتاً بل، على العكس من ذلك، ضروريٌّ. ومن ثم كان اقتراح القول بأن الدلالة في اللسنيات غير محفَّزةٍ، وهو مع ذلك عدم تحفيز جزئي (يتحدث صويسر عن شَبَهٍ نسبي) : هناك نوع من التحفيز يتجه من المدلول وإلى الدال، مثل حالة ألفاظ المصاقبة (وهي حالة محصورة)، كما سنرى الآن، فمتى ما وُجِدت سلسلة من الأدلة التي أنشأتها اللغة بواسطة تقليد مثالٍ نموذجي للنحت أو الاشتقاق : كالأدلة المتناسبة التالية : abricotier, poirier, pommier الخ... فبمجرد أن يقع تحديد عدم التحفيز في جذورها ولواصقها يبرز وجه الشبه في بنائها. ويمكن القول بصورة عامة إن الرابط بين الدال والمدلول ذو صبغة تعاقدية مبدئيا، لكن هذا العقد جماعي منقوش في زمن طويل (يقول صوسير بأن «اللسان، دائما، إرث») ووقع بالتالي تطبيعه، على نفس المنوال يوضح كلود ليفي ستروس بأن الدليل اللسني اعتباطي قبليا وليس من بعد. يميل هذا النقاش إلى رصد مصطلحين متباينين يعودان بالنفع أثناء التوسع الدلائلي : سنقول إذن بأن نظاماً ما اعتباطي حين تكون أدلته قائمة على أساس القرار الصادر عن طرف واحد، وليس على أساس التعاقد، فالدليل لا يكون اعتباطيا في اللسان وإنما يكون اعتباطيا

في الموضة. والدليل يصير مُحَفَّزاً حين تكون علاقة مدلوله بداله مثلية (اقترح بويسنس للأدلة المحفزة مصطلح : سَيْمات باطنية، وللأدلة غير المحفَّزة مصطلح : سَيْمَات ظاهرية). إذن يمكن العثور على أنظمة اعتباطية ومحفَّزة، وأخرى غير اعتباطية ولا محفَّزة.

ب .3.4

ينحصر التحفيز، في اللسنيات، على الصعيد الجزئي للاشتقاق أو النحت؛ لكنه سيثير، على العكس من ذلك، في علم الأدلة مشاكل أكثر عمومية. فمن ناحية، يمكن العثور، خارج اللسان، على أنظمة شديدة التحفيز، وفي هذه الحالة يجب تحديد الكيفية التي يتلاءم بها التماثل مع الانفصال الذي يبدو، حتى الآن ضروريا للدلالة؛ ثم كيف يمكن وضع لوائح جدولية (اذن فعناصرها محصورة وغير متعددة) إذا كانت الدوال analoga،* وذلك، بدون شك، مثل «الصور» التي لم تنشأ دلائليتها بعد لهذه الأسباب بالذات. والراجح جدا من ناحية أخرى أن الجرد الدلائلي يكشف عن وجود أنظمة غير صافية تحتوي إما على تحفيزات رخوة وهشة أو على تحفيزات يتخللها، إذا أمكن التعبير، انعدام تحفيز ثانوي، كما لو كان الدليل غالبا ما يسقط في نوع من الصراع بين المحفز واللا محفز. تلك تقريبا هي حالة المنطقة المحفزة في اللسان أي منطَقة الألفاظ.

(*) شانه. (م.ب)

المصاقبة. لقد أشار مارتيني(1) إلى أن التحفيز التصاقبي يقترن بفقدان التشكل المزدوج (إن آي aie التي تخضع للتشكل الثاني فقط تحل محل المركّب الازدواجي التشكل : إنه يؤلمني) ورغم ذلك فإن إسم صوت الألم في الفرنسية لا يطابق تمام التطابق إسم صوت الألم في اللسان الدانماركي (au - أو) [أو في العربية الدارجة بالمغرب «آح»] مثلا؛ معنى ذلك في حقيقة الأمر أن التحفيز يخضع هنا، بشكل ما للنماذج الصوتياتية التي تختلف طبعا باختلاف الألسنة : إن المتماثل متشبع بالإصبعي. فيما عدا اللسان تتصف الأنظمة الإشكالية مثل «لغة» النحل باللبس نفسه : فَطَوافُ الجَنْي له قيمة تشابهية مبهمة. أما رقصة الانطلاق للتحليق فهي مُحَفَّزَة صراحة (وِجْهة الجني) لكن الرقصة المختلجة على شكل 8 لا تحفيز فيها بتاتا لأنها تحيل إلى مسافة(2). وفي النهاية، مثال اخر عن هذه «المبهمات(3)». إن بعض علامات المصانع التي يوظفها الاشهار تتكون من صور مجردة كُلّيا («غير تشابهية»)؛ لكنها يمكن أن «تحدث» بعض الانطباعات («كالقوة» مثلا) التي لها علاقة قرابة بالمدلول : علامة برلييي Berliet (حلقة مثقلة بسهم عريض) لا «تنقل»

(1) أنظر A. Martinet : Economie de changements phonétiques, Francke 1955, 5-6.

(2) أنظر G. Mounin : Communication linguistique humaine et communication non-linguistique animale» in Temps Modernes, Avril-mai 1960.

(3) مثال آخر هو قانون السير. (*)

القوة أبدا ــ وكيف يمكن «نقل» القوة ؟ ــ لكنها توحي مع ذلك بها من خلال تشابه ضمني؛ ويوجد نفس الإبهام في أدلة بعض الكتابات الرمزية (مثل الصينية). إذن فلقاء المتشابه باللامتشابه أمر غير قابل للجدال حتى داخل النظام الفريد ذاته، ومع ذلك فان علم الأدلة لا يمكن أن يكتفي بوصف يعترف بالتواطؤ الحاصل دون محاولة تنسيقه في نظام، لأنه لا يمكن أن يقبل بتمايز متصل، فالمعنى، كما سنرى، عبارة عن التحام [تمفصل]. لم تحظ هذه القضايا بالدراسة التفصيلية بعد ولا يمكن أن نقدم نظرة عامة عنها، رغم ذلك فإن الاقتصاد ــ الإناسي ــ للدلالة يمكن تخمينه : ففي اللسان مثلا يُحدِث التحفيز نوعا من التنسيق على مستوى التشكل الأول (الدلالي) : إن «العَقْد» يعضده إذن تطبيعٌ ما لهذه الاعتباطية القَبْلية التي يتحدث عنها كلود ليفي ــ ستروس؛ وبالمقابل فإن أنسقة «أخرى يمكن أن تنطلق من التحفيز وتسير نحو اللا تحفير : مثل التماثيل التي [كانت] تُلقَّن بها الشعائر والطقوس لدى Senoufo السنوفو، حسب ما ذكره كلود ليفي ــ ستروس في «الفكر المتوحش»، من المحتمل إذن أن ينشأ نوع من الحلقية بين المتشابه واللا محفَّز، على المستوى الدلائلي الأعم ذى الطبيعة الإناسية :

* يبدو أن المقصود من هذا الرسم ــ الشعار ليس تمثيل القوة وإنما تشخيص وتصوير القاطرة لان بيرليي كان يصنع في القرن التاسع عشر آلات القاطرات. (م.ب).

هناك ميل مزدوج (متكامل) لتطبيع اللّا مُحَفَّز وإضفاء الصبغة العقلية على المحَفَّز (أي تَقْفَتُه). وفي النهاية يؤكد بعض الدارسين على أن الإصبعية digitalisme ذاتها ــ وهي الند المنافس المتقايس، في أصفى صورة،أي الازدواجية،ليس سوى «إعادة إنتاج» لبعض السيرورات العضوية إذا صح أن السمع والبصر يؤديان وظيفتهما، في نهاية المطاف، بواسطة انتقاءات متناوبة.(1).

(1) راجع ما يلي ج، 3، 5.

ب . 5 . القيمة

ب.5.1.

لقد قيل، أو على الأقل لُمِّحَ إلى، أن معالجة الدليل «في ذاته» كوحدة بين الدال والمدلول فقط، تجريد فيه الكثير من الاعتباطية، (ولكنه ضروري). الحاصل انه يجب مقاربة الدليل من خلال «ما يحيط به» وليس أبدا من خلال «بنائه» : ذاك هو مشكل القيمة. لم يلحظ صوسير، بسرعة، أهمية هذه الفكرة، لكنه منذ الدرس الثاني في محاضراته عن اللسنيات العامة خصّها بتأملٍ، تنامت حدته شيئا فشيئا، وصارت القيمة لديه مفهوما أساسيا أهمَّ في النهاية من مفهوم الدلالة (الذي لا ينسحب عليه). للقيمة علاقة وطيدة «بمفهوم» اللسان (المعارض للكلام)؛ وتؤدي القيمة إلى تخليص اللسنيات من النزعة النفسية وتقريبها من علم الاقتصاد، إذن فهي مركزية في اللسنيات البنيوية. ويلاحظ صوسير[1] بأنه لا ثنائية، في أغلب العلوم، بين التعاقب والتزامن. إن علم الفلك تزامني (رغم أن الكواكب تتغير). وعلم طبقات الأرض تعاقبي (رغم أنه قد يدرس حالات ثابتة). والسمة الغالبة على التاريخ هي أنه تتابعي (توالي الأحداث) رغم أنه يمكن أن يتوقف عند بعض «اللوحات»[2]

(1) راجع صوسير .Saussure : Cours de linguistique générale, p. 115

(2) أيجب التذكير بأن التاريخ منذ صوسير قد اكتشف هو الآخر

لكن هناك علما تفرض هذه الثنائية المتعارضة نفسها عليه بالتساوي : إنه الاقتصاد (وفيه يتميز الاقتصاد السياسي عن تاريخ الاقتصاد). ويتابع صوسير بأن الشيء نفسه يصح على اللسنيات؛ لأننا نواجه في كلتا الحالتين نظاما تكافوئيا بين الأشياء المتباينة : كالعمل، كالدال والمدلول (هذه هي الظاهرة التي درجنا على تسميتها حتى الآن بالدلالة). ورغم ذلك فإن هذا التكافؤ ليس بمنعزل لا في اللسنيات ولا في الاقتصاد، لأنه إذا ما تغير أحد أطرافه تدريجيا تغير النظام كلّهُ. لابد لوجود الدليل (أو «القيمة» الاقتصادية) إذن من توفر القدرة، من جهة على تبادل الأشياء المتنافرة كالعمل والأجرة، كالدال والمدلول)؛ ومن جهة أخرى على المقارنة بين الأشياء المتجانسة : يمكن مبادلة ورقة من فئة 5 فرنكات بالخبز أو الصابون، أو السينما، لكن يمكن أيضا مقارنة هذه الورقة بأوراق من فئة 10ف. و 50ف. الخ... كما يمكن مبادلة «كلمة» بفكرة (وهذا هو التباين) ويمكن أن تُقَارَن «بكلمات» أخرى (وهذا هو التشابه). لا تستمد الكلمة الانجليزية mutton معناها إلا من تواجدها مع sheep فالمعنى لا يمكن أن يثبت ويستقر الا نتيجة لهذا التحديد المزدوج : الدلالة والقيمة. فالقيمة ليست هي الدلالة؛ انها كما يقول صوسير[1] من «الوضع التبادلي لأجزاء

أهمية البنيات التزامنية ؟ يشك الاقتصاد اللسني وعلم السلالات ethnologie والتاريخ، اليوم رباعي العلوم الرائدة.

(1) أنظر صوسير في ر. غوديل R. Godel، المرجع السابق، ص. 90.

اللسان»؛ **بل إنها أهم من الدلالة** «إن ما يحتويه الدليل من فكرة أو مادة صوتية أقل أهمية مما يوجد حواليه في الأدلة الأخرى»[1] : **هذه جملة تنبؤية إذا ما تذكرنا أنها تؤسس للتماثل الستروسي ومبدأ الصِّنافات. وبعد أن ميزنا بوضوح، مع صوسير، بين الدلالة والقيمة سيتبين لنا سريعاً إذا ما عدنا إلى** فَرَع **[شرائح] strata بالمسليف أن الدلالة تنتمي لماهية المحتوى وأن القيمة تنتمي إلى شكل المحتوى** (إن mutton و sheep **يرتبطان بعلاقة جدولية** باعتبارهما مدلولين **وليس لأنهما دالان طبعا).**

ب.2.5

كان صوسير يستعمل صورة الورقة ليعبِّر بوضوح عن ظاهرتي الدلالة والقيمة : **إذ بتقطيعها يتم الحصول على قطع متنوعة (أ،ب،ج)، لكل قطعة منها قيمة إزاء القطع الأخرى المجاورة لها، ولكل منها أيضا وجه وقفا قُطِّعَا** في الوقت ذاته **(أ ـــ أ ، ب ـــ ب ، ج ـــ ج) : تلك هي** الدَّلاَلَة. **وهي صورة ثمينة لأنها تؤدي إلى إدراك وفهم إنتاج المعنى بكيفية أصيلة، وليس كمجرد ترابط بين دَالٍّ ومدلول فقط، بل ربما أهم من ذلك كـفِعْلٍ** تقطيع متواقتٍ **لكتلتين بدون شكل،**

(1) نفس المرجع، ص. 166.
يفكر صوسير في مقارنة الادلة على صعيد الاحتياطات الجدولية الممكنة أو حقول التداعي اللفظي وليس على صعيد التسلسل المركَّبي.

و«لمملكتين طافيتين» كما كان يقول صوسير؛ ويتصور هذا الأخير، في الواقع، أن الأفكار والأصوات تشكل في أصل المعنى (وهو أصل نظري كليا) كُتلتَيْ ماهياتٍ سَدِيمِيَّتين، طافيتين متصلتين ومتوازيتين. ويتدخل المعنى حين تُقَسِّمُ، في الوقت ذاته ودفعة واحدةً، هاتان الكتلتان : إذن فالأدلة (الناتجة بهذه الكيفية) متمفصلة articuli. إذن فالمعنى نسق وترتيب فيما بين هذين السديمين. لكن هذا النسق تقسيم أساسا : واللسان شيء وسيط بين الصوت والمعنى. يكمن في التوحيد بينهما عن طريق تفكيكهما في الوقت نفسه. ثم يقدم صوسير صورة جديدة : المدلول والدال طبقتان الواحدة موضوعة فوق الأخرى : إحداهما من هواء والأخرى من ماء، ولما يتغير الضغط الجوي تتجزأ الطبقة المائية إلى أمواج. بالكيفية نفسها ينقسم الدال إلى articuli. تسمح هذه الصور، سواء صوَرة الورقة أم صورة الأمواج، بالتأكيد على واقعة رئيسية (بالنسبة للتحليلات الدلائلية التالية). اللسان ميدان للتمفصلات articulations، والمعنى تجزىء قبل كل شيء. الحاصل أن المهمة المستقبلية لعلم الأدلة تتمثل في العثور على التمفصلات التي أحدثها البشرُ في الواقع أكثر مما تتمثل في وضع معاجم للأشياء. وسنقول، بكيفية طوباوية، إن علم الأدلة والصنافة Taxinomie، رغم أنهما لم يولدا بعدُ مدعوان إلى الاندماج يوماً في علم جديد هو علم القسمة أو علم التمفصلات Arthrologie.

ج. المركَّب والنظـام

ج. 1. محورا اللغة

ج. 1.1.

يرى صوسير[1] بأن العلاقات التي توحّد بين الألفاظ اللسنية يمكن أن تنمو على صعيدين، يولِّد كل واحدٍ منهما قيمَه الخاصة؛ ويتلاءم هذان الصعيدان مع شكلين من أشكال النشاط الذهني (سيعُود جاكوبسن الى هذا التعميم بالدرس) أولهما صعيد المركَّبات؛ والمركَّب تأليف للأدلة يرتكز على مدى؛ وهذا المدى، في اللغة المتمفصلة، امتدادٌ سطري ذو بعد واحد لا ينعكس (إنه «السلسلة الكلامية») : لا يمكن النطق بعنصرين دفعة واحدة (شرُّ الخصَالِ القسوة على الضعفاء) تستمد كل لفظة هنا قيمتها من تعارضها مع سابقاتها ولاحقاتها؛ إن الألفاظ في السلسلة الكلامية تتَّحد، بالفعل، حضوريا؛ أما النشاط التحليلي الذي ينطبق على المركّبِ فهو التقطيع. الصعيد الثاني : هو صعيد associations تداعي الألفاظ وتجميعها (للحفاظ،

(1) راجع صوسير : «محاضرات في علم اللسان العام»، ص. 170 الخ..، طبعة بايو، باريس.

(*) المثال الأصلي هو : «Retire, contre tous, la vie humaine»

أيضا على مصطلح صوسير)، «خارج الخطاب (أي الصعيد المركبي)، تتجمّع الوحدات التي تشترك في وجه من أوجهها، في الذاكرة، وتؤلف بذلك فئات تسودها علاقات متنوعة» : فكلمة تدريس يمكن أن تجتمع من حيث المعنى مع تعليم وتلقين، ومن حيث الصوت مع درس، درّس، ودارس أو مع تسليح، تسريح؛ وتشكل كل فئة أو مجموعة سلسلةً استذكاريةً محتملةً أو «خزينة الذاكرة»؛ وعلى عكس ما يحدث على الصعيد المركّبي فإن الألفاظ تتّحد في كل سلسلة غيابيا In absentia؛ النشاط التحليلي الذي يطّبق على التداعى اللفظي هو التصنيف. تربط بين الصعيدين المركبي والتجميعي علاقة وطيدة عَبر عنها صوسير بواسطة المقارنة التالية : تشبه كل وحدة لسنية عمودا من أعمدة بناء قديم [يوناني] : ثم هذا العمود يرتبط بعلاقة تماس بالعارضة (العتَب) مثلًا (علاقة مركَّبيَّة)؛ أما إذا كان هذا العمود دوريًا فهو يجعلنا نقارنه بأنواع معمارية أخرى كاليوني أو الكورنثي؛ وهذه علاقة استبدال محتملة (علاقة تجميع) : فالصعيدان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً إلى حد أن المركب لا يستطيع أن «يتقدم» الا باستدعاءات متتالية من طرف وحدات جديدة خارج الصعيد التجميعي. ولقد تطور تحليل صعيد التجميع

(*) العارضة أو العتب = Architrave. أما دوري فنسبة إلى الدوريين وهم من اليونان كانوا يسكنون جنوب تيساليا. وكذلك اليوني و الكورنثي نسبة إلى مناطق في آسيا الصغرى أو في جنوب اليونان.

تطوراً هائلا منذ صوسير حتى الآن؛ إن إسمه نفسه قد تغير؛ نتحدث اليوم عن الصعيد الجدولي[1] أو عن الصعيد النظامي كما سنطلق عليه منذ الآن، وليس عن الصعيد التجميعي : إنه صعيدٌ يرتبط، طبعاً، عن قرب با«للسان» كنظام، في حين أن المركّب أقرب الى الكلام، يمكن اللجوء الى مصطلحاتٍ ثانوية : فالروابط المركبية تسمى علاقات عند يالمسليف وتُسَمَّى تجاورا لدى جاكوبسن، وتصَادُراً عند مارتيني؛ أما العلاقات النظامية فهي ترابطات عند يالمسليف وتجانسات عند جاكوبسن، وتعارضات عند مارتيني.

ج. 2.1.

كان يراود صوسير إحساس بأن المركبي والتجميعي (أي النظامي في نظرنا) لابد وأن يتوافقا مع شكلين من أشكال النشاط الذهني. وشكل ذلك خروجا مبكرا عن اللسنيات، . لقد عاد جاكوبسن بالدرس لهذا التوسع مطبقا تعارض الاستعارة (وهي من طبيعة النظام) مع المجاز المرسل (وهو من طبيعة المركّب) على لغات غير لسنية : فينتج عن ذلك «خطابات» استعارية وأخرى من المجاز المرسل : وبدهي أن لا

(1) Paradeigma : نمط (نموذج) ولوحة (أو جدول) إعرابات كلمة نموذجية :تصريفها.

(2) أنظر رومان جاكوبسن Roman Jakobson : «Deux aspects du langage..» in Essais de linguistique générale, Ed. Minuit, 1963, p. 54.

يستتبع كلّ نوع لجوءاً خاصاً إلى أحد النمطين (لأن المركّب والنظام ضروريان لكل خطاب) وإنما تستتبع فقط سيطرة أحدهما. فإلى نمط الاستعارة (سيطرة التجميعات الاستبدالية) تنتمي الاغاني الروسية، الأعمال الرومنسية والرمزية، والرسم السريالي، وأفلام شارلي شابلن (تشكل طرق إخفاء أو إظهار لقطة ما من الشريط les fondus استعاراتٍ فيلميةً حقيقيةً)، والرموز الفرويدية في الأحلام (بواسطة التقمص)؛ وإلى نمط المجاز المرسل (سيطرة التجميعات المركبية) تنتمي الملاحم البطولية، حكايات المدرسة الواقعية، أفلام غريفت Griffith (المناظر الكبرى، تركيب وتنويع زوايا أخذ المناظر) الاسقاطات الحُلمية بواسطة النقل أو التكثيف. ويمكن أن نضيف الى الأمثلة التي عددها جاكوبسن : العروض التربوية (التي توظف التعريفات الاستبدالية)[1] النقد الأدبي الموضوعاتي النزعة، الخطب المأثورة، هذا في جانب الاستعارة أما إلى جانب المجاز المرسل فنضيف الروايات الشعبية والحكايات الصحفية[2].

نسجل هنا، تبعاً لملاحظة أبداها جاكوبسن، أن المحلِّل (وهو

(1) يتعلق الامر فقط بتقطيب عام (Polarisation) جدا، لأنه لا يمكن في الواقع الخلط بين الاستعارة والتعريف (راجع ر. جاكوبسن : **بحوث لسنية**، ص. 220).

(2) راجع رولان بارث : «**خيال الدليل**»، في «أبحاث نقدية»، طبعة لوسوي، باريز، 1964.

بالمناسبة العالم الدلائلي) مهيأ «للحديث عن الاستعارة أفضل مما هو مهيأ للحديث عن المجاز المرسل لأن اللغة الاصطناعية التي ينجزبها تحليله هي نفسها استعارية ومن تم فهي شبيهة بالاستعارة ــ الموضوع. هناك في الواقع أدبيات غنية عن الاستعارة ولكن لا شيء تقريبا عن المجاز المرسل.

ج. 1.3.

إن انفتاح جاكوبسن على الخطابات التي تسيطر عليها الاستعارة أو المجاز المرسل يفتح الباب للعبور من اللسينات الى علم الأدلة. إذ من الضروري، في الواقع أن يوجد مستويا اللغة المتمفصلة في الأنظمة الدلالية الأخرى غير اللغوية. ورغم أنه لا يمكن تعريف وحداتِ المركَّب، الناتجة عن عملية التقطيع، ولا لوائح التعارضات الناتجة عن التَّصنيف، تعريفاً مسبقا وإنما فقط، بعد القيام بالاختبار الاستبدالي العام على الدوال والمدلولات، فإنه يمكن الإشارة، بالنسبة لبعض الأنظمة إلى صعيد المركب وصعيد النظام، دون استباق أيضاً للحكم على الوحدات المركبية وبالتالي التنويعات الجدولية المترتبة عنها (راجع اللوحة أسفله). هذان هما محورا اللغة ويكمن جوهر التحليل الدلائلي في توزيع الوقائع التي جرى جردها حسب كلا المحورين. ومن المنطقي الشروع بالتقطيع المركبي لأنه هو الذي يزودنا، مبدئيا، بالوحدات التي يجب

تصنيفها، أيضا، في الجداول؛ إلا أنه يبدو من الملائم، عندما يتعلق الأمر بنظام مجهول، البدء ببعض العناصر الجدولية التي تم كشفها تجريبيا، ودراسة النظام قبل المرَكَّب؛ ولكن مادام الأمر يتعلق هنا بعناصر نظرية فإننا سنراعي الترتيب المنطقي أي من المركَّب الى النظام.

	النظـــام	المركَّـــب
اللباس	فئة من الأثواب والقطع أو التفصيلات التي لا يمكن ارتداؤها في نفس الموضع من الجسم في الوقت ذاته. والتي يؤدي التنويع فيها إلى تغيير الملبس : طاقية /قلنسوة /قبعة.	رصف عناصر مختلفة في نفس المَّلبوس : تنورة ــــ قميص ــــ «بلوزة» ــــ معطف.
الطعام	مجموعة أطعمة متآسرة ومختلفة نختار منها طَبَقاً حسب معنى ما : كتنويعـــات مفتتـــح (مقبلات) الوجبة أو الشواء أو التَّحليـــة (Dessert).	تسلسل حقيقي للأطباق المختارة خلال الوجبة : إنه لائحة الطعام (في المطعم).

تحقق «لائحة الطعام» في المطعم صعيدين : القراءة الأفقية للمقبلات (entrées) مثلا يوافق النظام، أما القراءة العمودية لنفس اللائحة فهي توافق المركّب.

الأثاث	مجموعة التنويعات «الأسلوبية» لنفس القطعة (كالسرير مثلا)	تنضيد قطع الاثاث المختلف في مكان واحد (سرير — خزانة، طاولة الليل) ...الخ..
المعمار	التنويعات التي تصيب نفس العنصر في المبنى الواحد، الأشكال المختلفة للسطوح أو الشرفات أو المداخل الخ..	تسلسل التفاصيل على صعيد المبنى ككل.

(*) الأصل هو كما يلي : Capeline/bonnet/toque، اختيار المفردات هنا فيه كثير من الاعتباط لأن هناك عدم تحديد وفوضى في معجم اللباس نظرا للفوضى الواقعة حتى على مستوى اللباس في المجتمعات التي توجد في طور الانتقال من حالة إلى أخرى من لباس «تقليدي» إلى آخر «معاصر» (م.ب)

ج. 2. المـركـــب

ج. 1.2

سبق أن رأينا في (أ. 6.1) أن الكلام (بالمعنى الصوسيري ذو طبيعة مركَّبية، لأنه يمكنه، فضلًا عن مدى الإصاتة، أن يُعرَّف كـتأليف (متنوع) من الأدلة (المتواترة) : إن الجملة المتمفصلة هي المثال النموذجي للمركَّب، إذن فالاكيد أن المركَّب قريبٌ جداً من الكلام، إلا أنه لا يمكنُ، في نظر صوسير، أن توجد لسنيات للكلام؛ إذن فهل يستحيل إيجاد لسنيات مركبية ؟ لقد أحس صوسير بالمعضلة فلم يدَّخر جهدا لتوضيح فيم لا يمكن للمركَّب أن يُعْتَبَر واقعة كلامية : أولًا لوجود مركباتٍ جامدة تمنع العادة إحداث أي تغيير فيها (أَبَيْتَ اللَّعْنَ؛ Allez - donc) وهي مركباتٌ لا تدخل في نطاق حرية تأليف الكلام (تصير هذه المركبات المُقَوْلَبَة المسكوكة إذن نوعاً من الوحدات الجدولية)؛ ثم لأن مركبات الكلام تُبْنَى حسب صيغ مطردة، وهي من هذه الناحية نفسها تنتمي الى اللسان (إن مَشْأَل [ما شاء الله] و «وَيْلَم» تبنى على نمط بَسْمَلَ و حَوْقَلَ(*) الخ..) : إذن فالمركَّبُ له شكل بالمعنى اليالمسليفي للكملة) يهتم

(*) المثال الأصلي هو أن «indécolorable» تُبْنَى قياساعلى «impardonnable» و «infatigable» الخ،..

به علم التركيب La syntaxe وهو صياغة لسانية[1] للمركَّب. وهذا لا يمنع من أن يكون «التقارب» البنيوي بين المركَّبِ والكلام واقعة مهمة : لأنه يطرح المشاكل باستمرار على التحليل، ثم لأنه ـــ على العكس من ذلك ـــ يسمح أيضا بتفسير بعض ظواهر «تحييد» الخطَابات الإيحائية تفسيراً بنيوياً. إذن يتحتم حفظ العلاقة الوطيدة بين المركَّبِ والكلام بعناية في الذاكرة.

ج. 2.2.

يظهر المركَّب في شكلٍ «متسلسلٍ» (مثل تدفق الكلام)، غير أنه لا يمكن للمعنى ـــ كما سبق أن رأينا في (ب. 5. 2.) أن يولد إلا من تشكل (تمفصل) articulation أي تقسيم الطَّبَق الدال والكتلة المدلولة في ذات الوقت، إذن فاللغة بمعنى ما هي ذلك الشيء الذي يجزىء الواقع (كما يتجزأ طيف الألوان المتصل لفظيا الى سلسلة من الألفاظ المنفصلة). إذن فكل مركب يعترضه مشكل تحليلي : إن المركَّب متصل (سائل، متسلسل) وهو في الوقت نفسه لا يمكن أن يحمل معنى ما إلا اذا كان «متمفصلا». كيف يمكن تقطيع المركَّب ؟ هذا مشكل يطرح

(1) [لسانية، هنا، مقابل لـ glottique] وتنتمي (هذه الاخيرة) إلى اللسان الذي يتعارض مع الكلام.

على كل نظام من الأدلة : لقد جرت نقاشات عديدة، في اللغة المنطوقة،حول طبيعة الكلمة (أي عن «حدودها» في الحقيقة)، أما بخصوص بعض الأنظمة الدلائليـة فيمكن توقـع صعوبات هائلـة : لامراء في وجود أنظمة دلائلية بدائية شديدة الانفصام، كنظام إشارات المرور، الذي يجب أن تكون أدلته، لأسباب أمنية، معزولة، بصفة جذرية، حتى يمكن إدراكها مباشرة؛ لكن المركبات الأيقونية القائمة على تمثيل شبهي للمشهد الواقعي يصعب جداً تقطيعها، وربما لهذا السبب كانت هذه الأنظمة مرفقة دائما وأبدا بكلام متمفصل (كالبيان الذي يُعَلَّق به على الصورة) يمنحها ذلك المتقطع والمنفصل الذي لا تتوفر عليه. ورغم هذه المصاعب كلها يبقى تجزيء المركّب عملية أساسية لأنه من المفروض فيه أن يوفر الوحدات الجدولية المكونة للنظام. ومجمل القول : إن المركب يُعَرَّف على أنه يتكون من ماهية يتحتم تجزيئها[1] ويبدو المركب ــ حين يتخذ شكل كلام ــ «نصّا بلا نهاية» : كيف يمكن ضبط الوحدات الدالة في هذا النص اللانهائي : أي حدود الأدلة المكونة له ؟

(1) لقد استطاع ب. ماندلبور B. Mandelbort أن يواجه ــ وهو محق ــ تطور اللبسنيات بتطور نظرية الغاز من وجهة نظر المتقطع (المنفصل) discontinu في مقاله :

«Linguistique statique macroscopique»

في Logique. langage et théorie de l'information, P.U.F. 1957

ج.2.3.

يتم تقطيع «النص اللامتناهي» في اللسنيات، بواسطة الاختبار الاستبدالي، وقد وُجِد هذا المصطلح الإجرائي عند تروبتسكوي أولًا، لكن الذي رسخه وأقره هو يالمسليف، وأولدال Uldall، في المؤتمر الخامس لعلم الأصوات سنة 1936. ويكمن الاختبار الاستبدالي في إحداث تغيير اصطناعي على صعيد العبارة (الدوال) ثم رصد ما إذا كان سيترتب عن هذا التغيير تعديل متلازم معه على صعيد المحتوى (المدلولات)؛ ويتعلق الأمر عموماً بخلق تماثل اعتباطي أيْ جدول مزدوج في موضع ما من «النص اللامتناهي» للتحقق مما إذا كان استبدال دال بدالّ يؤدي حتماً الى استبدال مدلول بمدلول؛ وإذا كان استبدال دالين يؤدي الى استبدال مدلولين فإنه من المؤكد أننا، في ذلك الشطر من المركب الخاضع للاختبار، إزاء وحدةٍ مركبية : لقد تم فصل الدليل الأول : مثلا. من الممكن، طبعاً، إجراء العملية عكسيا من وجهة نظر المدلولات : مثلا إذا وضعنا، في إسم أغريقي. [أو عربي] فكرة «التثنية» محل فكرة «الجمع» يحصل تغيير في العبارة ويتم بذلك عزل العنصر المتغير (وهو علامة التثنية وعلامة الجمع). إلا أن بعض التغييرات لا تؤدي إلى أي تعديل في الصعيد المقابل؛ لهذا يميز يالمسليف[1] بين الاستبدال المولِّد

(1) لوي يالمسليف : أبحاث لسنية، ص. 103 L. Hjelmslev : Essais linguistiques, p. 103.

لتغيير في المعنى (رئيس / بئيس) والاستبدال الذي يحدث تغييراً في العبارة فقط، دون أن يمس المحتوى بشيء، ولا العكس أيضا (أراق / هَرَاقَ، سلام / شلام)(*) يجب التأكيد على أن الاستبدال عادة ما يتم أولا على صعيد الدوال، لأن المركب هو المقصود بالتقطع؛ وليس اللجوء الى المدلولات بمنعدم ولكنه لجوء شكلي محض : فالمدلول لا يُسْتدعى لذاته وبفضل «ماهيته» وإنما لكونه مجرد ملحق بالدال : انه يحدد موقع الدال فقط، وبعبارة أخرى يُعْتَمَد إدخال شكل المدلول (قيمته التعارضية إزاء المدلولات الأخرى) في اختبار الاستبدال العادي وليس ماهيته : «نستعمل الفرق بين الدلالات على اعتبار أن الدلالات ذاتها لا قيمة له» (Belevitch بيلفيتش)[1]. يتيح رائز الاستبدال، مبدئيا، وبصورة تدريجية، ضبط وتحديدَ الوحدات الدالة التي يُنْسَجُ المركبُ منها، مهيئا بذلك تصنيف هذه الوحدات في جداول، وطبيعي أنه لا يمكن إجراء هذا الاختبار على اللغة إلا إذا كان المحلِلُ على دراية ما بمعنى اللسان الذي يجرى تحليلُه. اما في علم الأدلة فإنه يمكن العثور على أنظمة معناها مجهول أو غامض : ما الذي يضْمن أن يكون الانتقال من الخبزة الكبيرة إلى خبز اللباب (Gros pain

---

(*) المثال الأصلي (Bonjour/Bonchour). الأمثلة العربية : الأول مسموع والثاني مفترض في العربية لدى من ينطقون السين شينا (م.ب).

(1) لغة الآلات واللغة البشرية، ص 91، الناشر هرمان 1956، باريز.

Pain de mie) ومن الطاقية الى القلنسوة إنتقالًا من مدلول إلى آخر ؟ وغالبا ما يتوفر عالِمُ الأدلة [الدلائلي] هنا على مؤسسات بديلة أو لغات اصطناعية تمنحهُ ما يحتاجه من مدلولات للقيام بالاستبدال : كالمقال الخاص بفن المطعم أو صحيفة الأزياء (نلاقي هنا مزيَّة الانظمة غير المثيلية)؛ وإلا فإنه لابد له وأن يلاحظ، بأكبر قدر من الأناة والصبر، دوامَ وتواتر بعْضِ التغييرات والتكرار، مثل لسني يواجه لساناً مجهولًا.

ج. 4.2.

يقدم الاختبار الاستبدالي، مبدئيا[1]، وحداتٍ دالة أي شذرات من المركبات لها معنى ضروري، وهي لا تزال، حتى الآن، وحدات مركبية، لأنها لم تُصَنَّف بعد؛ لكن من المؤكَّد أيضا أنها وحدات نظامية لأن كل وحدة من تلك الوحدات تشكل قسما من الجدول المحتمل :

المركب ←	ا	ب	ج	
	اَ	بَ	جَ	الخ
الجدول ↑	اً	بً	جً	

(1) قلنا مبدئيا لأنه يجب استثناء حالة الوحدات المميزة في التشكل الثاني. راجع ما يلي، نفس «الفقرة».

أما الآن فسنرصد هذه الوحدات من وجهة النظر المركَّبيَّة فقط. يقدم اختبار الاستبدال في اللسنيات نوعاً أول من الوحدات : هو الوحدات الدلالية التي تحتوي كل واحدة منها على وجهٍ دالٍ ووجهٍ مدلولٍ (الوحدات الدالة monèmes أو الكلمات إذا أردنا استعمال لفظ تقريبي جداً، وهي ذاتها مكونة من جذور ولواصق صرفية)؛ لكن اختباراً استبداليا آخر ينصب هذه المرة ـ بسبب التشكل المزدوج للسان البشري ـ على صعيد الوحدات الدالة (monèmes) نوعا ثانيا من الوحدات : هي الوحدات المميزة (الوحدات الصوتية)[1] ليس لهذه الوحدات من معنى في ذاتها ولكنها تساهم بالمقابل في تكوين المعنى لأن استبدال إحداهن يؤدي الى تغيير في معنى الوحدة الدالة. التي هي جزء منها (إن استبدال س مرققة بـ س مفخمة يتيح الانتقال من «سار» إلى «صار»)[2]. أما في الدلائلية فلا يمكن الحكم مسبقاً على الوحدات المركبية التي سيكشف التحليل عنها بخصوص كل نظام. ونكتفي هنا بتوقع ثلاثة أنواع من المشاكل. يتعلق أولاها بوجود أنظمة معقدة وبالتالي مركبات متداخلة : إن

(1) راجع ما سبق ، ب، 1، 2.

(2) عولج مشكل التقطيع المركبي للوحدات الدلالية بطريقة جديدة من طرف أندري مارتيني في الفصل 4 من Eléments de linguistique générale.

نظاماً من الأشياء كالطعام أو اللباس يمكن أن يستعاض عنه بنظام لسني محض (اللسان الفرنسي مثلا)؛ وفي هذه الحالة نكون أمام مركّب مكتوب (السلسلة الكلامية) ومركّب ملبسي أو طعامي هو هدف المركّب المكتوب (أي أن اللبوس ولائحة الطعام يحكيهما اللسان) : ولا تتطابق وحدات المركبين بالضرورة. وفي إمكان تأليف مّا لوحدات مكتوبة أن يتولّى حمل وحدة من وحدات المركب الطعامي أو اللباسي. المشكل الثاني يثيره وجود وظائف ــ أدلة في الأنظمة الدلائلية ــ أي أدلة منبثقة عن عادة الاستعمال، ثم أن هذه العادة الاستعمالية تقوم بعقلنتها.(1) وعلى عكس اللغة البشرية التي تدل فيها الماهية الصوتية بشكل مباشر، بل لا يمكنها أن تكون إلا دالة، نجد الأنظمة الدلائلية في غالبيتها تحتوي، بلا ريب، على مادة تصلح لشيء آخر غير هدف الدلالة (فالخبز يصلح للتغذية كما يصلح اللباس للتغطية)؛ ويمكن إذن توقع أن تتألف الوحدة المركبية، في هذه الأنظمة الدلائلية، من عناصر عديدة، وأن تحتوي، على الأقل، مرتكزا للدلالة ومتغيراً محضاً (تنورة طويلة / قصيرة). وأخيرا، فليس من المستبعد أن نعثر على أنظمة تائهة «متقطعة»، حيث تتحمل فضاءاتٌ مادية جامدة، من مكان إلى آخر، أدلةً معزولةً وليست فقط منفصلة عن بعضها البعض؛ إن إشارات

(1) راجع ما سبق، ب، 1، 4.

قانون السير «العاملة» منعزلة عن بعضها البعض بمسافات طويلة غير دالة (مسافات الطرق أو الأزقة)؛ ويمكن الحديث آنئذ عن مركّباتٍ ميتة [1] (مؤقتاً).

ج. 2. 5.

وبعد القيام بحصر الوحدات المركبية في كل نظام يجب استنباط القواعد التي تحكم تآلفها وتنظيمها طوال المركَّب : إن كلًا من مفردات اللغة، وقطع الأثواب في لبوس ما، والأطباق في وجبة معينة، وإشارات السير طوال الطريق، تتوالى حسب ترتيب خاضع لبعض القيود : إن تأليف الأدلة يتم بحرية، لكن هذه الحرية التي تتمتع بها الأدلة والتي تشكل «الكلام» حريةٌ محروسةٌ (لذلك، ننبه مرة أخرى الىٰ وجوب تجنب السقوط في الخلط بين المركَّب وعلم التركيب) .الواقع أن التنسيق هو الشرط الضروري للمركَّب «المرَكَّبُ مجموعة مَّا من الأدلة المتباينة ــ الوظائف؛ ويكون (على الأقل) ثنائيا دائما، تربط بين طرفيه علاقة اشتراط متبادل» (ميكوس Mikus)[2]. يمكن تخيل العديد من

(1) ربما كانت تلك هي الحالة العامة لأدلة الإيحاء (راجع ما يلي، الفصل د).

(2) إن أداة تعجب كـ (آه) قد تبدو مُركّبًا ذا وحلمة بسيطة ولكن الواقع أن الكلمة هنا يجب أن يستعاض عنها في السياق : ان التعجب جواب عن مركب «صامت» (راجع K. L. Pike : Langage in Relation to Unified theory of the structure of human behaviour, Glendale, 1951.

أنماط القيود التأليفية (وأنماط «منطق» الدليل)؛ ونورد هنا، على سبيل المثال، أنواع العلاقات الثلاث التي يمكن ــ في رأي يالمسليف ــ لوحدتين مركبيتين أن تعقداها أثناء تجاورهما : (1) ــ علاقة التعاضد وذلك حين تستلزم كل واحدة منهما الأخرى، (2) ــ علاقة الاستتباع البسيط وذلك حين تستتبع إحداهما الأخرى (دون أن يصح العكس)؛ (3) ــ علاقة تأليف حين لا تُرْغِمُ أي واحدة منهما على الأخرى. إن القيود التأليفية من وضع «اللسان»؛ لكن «الكلام» يؤديها ويطبقها بشكل مغاير : إذن فقد بقيت هناك حرية لتجميع الوحدات المركبية. ولقد نبه جاكوبسن ــ بخصوص اللغة ــ إلى أن المتكلم يتمتع بحرية متنامية في تأليف الوحدات اللسنية من الوحدة الصوتية الى الجملة : ولأن الشفرة هنا من وضع اللسان فإن حرية تكوين جداول الوحدات الصوتية منعدمة؛ أما حرية جمع الوحدات الصوتية في «مفردات» فهي محدودة؛ لأن هناك «قوانين» لوضع الكلمات؛ إن حرية تأليف «الكلمات» في جمل حُرِّيَّةٌ حقيقيةٌ؛ رغم أنها محصورة بـ [قوانين] التركيب، واحتمالًا، بالخضوع الى المسكوكات؛ وأكبر حرية هي حرية التأليف بين الجمل (إن قيود التماسك الذهني التي يمكن أن تبقى قائمة ليست من طبيعة لسنية) بدهي أن ترتبط الحرية المركبية بالصدفة : فهناك احتمالات لإشباع بعض الصيغ التركيبية ببعض المحتويات : إن فعل نَبَح لا

يمكن أن بشبع الا بعدد محدود من الفواعل [ج فاعل] : وفي اللباس «تُشْبع» التنورة حتما بلوزة أو مُعَرَّفة Sweater أو معطف الخ..؛ وتسمى ظاهرة الإشباع بالتهييج catalyse ، ويمكن تصور معجم شكلي محض، لا يضع لكل كلمة معنى، وإنما يعطى مجموع الكلمات الأخرى التي يمكن أن تشبعه حسب احتمالات متنوعة طبعا، وتوافق أضعف هذه الاحتمالات المنطقة «الشعرية» للكلام (تعساً لمن لا شجاعة له على الجمع بين كلمتين لم تقترنا أبداً من قبل) كما قال (فال انكلان) Valle Inclan.

ج. 6.2.

أشار صوسير في إحدى ملاحظاته الى أن اللسان ممكن ومحتمَل لأن الأدلة تتكرر (راجع ما سبق أ. 1. 3.). فعلى طول السلسلة المركَّبية يُوجد في الواقع عدد من الوحدات المتشابهة؛ إلا أن تكرار الأدلة يقع إصلاحه بظواهر المسافة بين الوحدات المتشابهة. هذه القضية تفتح مدخلا الى اللسنيات الإحصائية أو اللسنيات الكِبْرِيَّة، وهي لسنيات مركبيَّة أساساً، لا تلجأ الى المعنى بتاتاً؛ لقد رأينا مدى قرب المركَّب من الكلام : واللسنيات الإحصائية لسنيات كلام (ليفي ـــ ستروس). إن المسافة المركبية بين الأدلة المتشابهة ليست مع ذلك مجرد مشكل خاص

باللسنيات الكِبْرية : فهذه المسافة يمكن تثمينها بمصطلحات أسلوبية (فإما أن يكون التكرار المتقارب جداً ممنوعاً من الناحية الجمالية أو موغوباً فيه جداً من الناحية النظرية) وتصير بالتالي عنصراً في شفرة الإيحاء.

ج. 3. النظـــام

.ج. 3. 1

يشكل النظام المحور الثاني للغة. ولقد اعتبره صوسير سلسلةً من حقول التداعي اللفظي، يتحدد بعضُها بآصرة الصوت (تدريس ـــ تسليح) وبعضها الآخر بآصرة المعنى (تدريس تعليم). وكل حقل عبارة عن ذخيرة من الألفاظ المحتملة (لأن واحدة منها فقط تتحقق في الخطاب الراهن) : ويلح صوسير على كلمة لفظة (التي استبدلها من كلمة، وهي وحدة تدخل ضمن طبيعة المركب) لأنه، كما أوضح صوسير، بمجرد قولنا «لفظة» مكان «كلمة»، تثار فكرة النظام(1). إن الاهتمام الذي توليه دراسة أي مجموعة من الأدلة للنظام يشهد، في الواقع، دائماً، على علاقة بصوسير؛ وإذا كانت المدرسة البلومفيلدية تأبى إيلاء الاعتبار للعلاقات فإن أندري مارتيني على العكس من ذلك، يحض على التمييز بوضوح بين التصادر (علاقات تجاور الوحدات المركبية) والتعارض (علاقات الألفاظ

---

(1) صوسير برواية ر. غوديل R. Godel : «المصادر المخطوطة لـ «محاضرات في علم اللسان العام»، ص. 90. Les sources manuscrites du C.L.G. Droz-minard, 1957, p. 90.

في المجال التجميعي).[1] يجب على ألفاظ الحقل (أو الجدول) أن تتشابه وأن تتباين، في الوقت ذاته، أي أن تحتوي على عنصر مشترك وآخر متغير: إنها على صعيد الدال حالةُ: تدريس وتسليح، وعلى صعيد المدلول حالةٌ تدريس وتعليم. يبدو تعريف الألفاظ المتعارضة بسيطا؛ ومع ذلك فهو يثير مشكلا نظريا مهما؛ إن العنصر المشترك بين ألفاظ الجدول (تفعيل في تدريس وتسليح)، يظهر في صورة العنصر الإيجابي (غير الخلافي)، وتبدو هذه الظاهرة متناقضة مع تصريحات صوسير المتكررة، حول الطبيعة الخلافية المحضة والتعارضية للسان: «لا يحتوي اللسان إلا على الفروق دون عناصر إيجابية»[2] «اعتبار (الأصوات) ليس كأصوات لها قيمة مطلقة وإنما على أن لها قيمة تعارضية نسبية وسلبية... يجب الإيغال في هذه الملاحظة واعتبار كل قيمة في اللسان تعارضية وليس كقيمة إيجابية ومطلقة».[2]. ثم نثني بهذه القولة لصوسير أيضا، وهي أوضح بكثير «إن خاصية اللسان، وخاصية كل نظام دلائلي عموما، هي ألا يمكن وجود فرق فيه بين ما يميز شيئا ما وما يُكَوِّنُه»[3]. إذا كان اللسان خلافيا محضا،

---

(1) أنظر: أندري مارتيني André Martinet «اقتصاد التحولات الصوتية» «Economie des changements phonétiques», Berne, Francke, 1955, p. 22.

(2) صوسير، برواية غوديل، نفس المرجع ض 55.

(3) راجع تحليل هـ. فري للظواهر الصوتية الصغرى فيما سبق ب، 1، 2.

فكيف يمكن إذن أن يحتوي على عناصر غير خلافية، أي إيجابية ؟ الواقع أن ما يبدو عنصرا مشتركا في جدول معين، يكون هو ذاته في مكان آخر، في جدول آخر، أي حسب ملاءمة أخرى، عنصرا خلافيا صرفا : ولنتحدث، غير متوخين الدقة. فإن في التعارض الحاصل بين-ما/من-عنصرا مشتركا (إيجابيا) هو «م» بالتأكيد، لكنه يصير في التعارض بين ما/ذا عنصرا خلافيا : إذن فالملاءمة بحصرها لقولة صوسير، هي التي تحفظ لها صوابها وسدادها[1] : ويخضع المعنى دائما لعلاقة aliud/aliud لا تحتفظ من شيئين إلا على فرقهما[2].

ورغم ذلك فإن هذا الحكم قابل للنقاش (مهما كان رأي صوسير فيه) حين يتعلق الأمر بالأنظمة الدلائلية، حيث لا تكون المادة دالة أصلا، وحيث تحتوى الوحدات بالتالي (على وجه الترجيح) شطرا إيجابيا (هو مرتكز الدلالة) وشطرا خلافيا، هو المتغير. إن المعنى اللباسي في تنورة طويلة/قصيرة، يستغرق كل العناصر (أي ذلك الشيء الذي يتعلق الأمر فيه فعلا بوحدة

---

(1) إن الظاهرة واضحة على مستوى «القاموس» (الأحادي اللغة)، فالقاموس يبدو أنه يعطي للكلمة تعريفا إيجابيا، إلا أن هذه الإيجابية تُستبعد، بدون انقطاع، إلى مكان آخر، لأن ذلك التعريف ذاته مكون من كلمات تحتاج بدورها إلى الشرح (راجع ج. لابلانش و س. لوكلير : J. Laplanche et S. Le Claire :

«L'inconscient» in Temps Modernes, n° 183, Juillet 1961.

دلالية)، لكن الجدول لا يقبض إلا على العنصر الأخير (طويل/قصير) رغم أن التنورة (المرتكز) تبقى بالفعل قيمة إيجابية. ليست الطبيعة الخلافية المطلقة للسان محتملة إذن إلا بالنسبة للغة المتمفصلة؛ إن اللسان، في الأنظمة الثانوية (المتفرعة عن استعمالات غير دالة)، «هجين» («غير محض») إذ صحَّ القول : ومن المؤكد أنه يتضمن ما هو خلافي (ينتمي «للسان» الصرف) على صعيد المتغيرات، ولكنه يتضمن ما هو إيجابيٌّ أيضاً، على صعيد المرتكزات.

ج 2.3.

عادة ما يسمَّى الترتيب الداخلي لألفاظ حقل التداعي اللفظي أو الجدول ــ وذلك على الأقل في اللسنيات، وفي الصوتيات بالضبط ــ بالتعارض؛ إنها ليست بالتسمية الجيدة، فهي من ناحية تلح بقوة على طابع التضاد في العلاقة الجدولية (يفضل كانتينو Cantinau إسم العلاقة، وأما يالمسليف فيفضل الترابط [العلاقة المتبادلة]) ويبدو أنها ــ من ناحية أخرى ــ توحي بعلاقة مزدوجة، ليس من المؤكد بتاتاً أن كل الجداول الدلائلية ترتكز عليها. سنحتفظ، مع ذلك، بهذا المصطلح لأنه شائع. إن نماذج التعارض ــ كما سنرى ــ متنوعة جداً. إلا أن التعارض، كيفما كان نوعه، يكشف، في علاقاته بصعيد المحتوى،

عن صورة تشاكل homologie كما سبق أن أشرنا إلى ذلك بصدد الاختبار الاستبدالي : فالقفز من أحد طرفي التعارض إلى الآخر يصحبه «قفز» من مدلول إلى آخر؛ ومراعاة للطابع الخلافي للنظام يجب التفكير في علاقة الدوال بالمدلولات من خلال التشاكل ذي العناصر الأربعة (على الأقل) وليس من خلال القياس البسيط.

ومن ناحية أخرى يتصف «القفز» من لفظ لآخر بالازدواجية في التناوب : لا يمكن للتعارض بين تَمْرْ وطَمَرْ، رغم أنه طفيف (ت/ط)، أن يتحول إلى حالات غير واضحة، ووسيطة بين تمر وطمر : هناك قفزتان متوازيتان : إن التعارض يحكمه دائما قانون الكل أو لا شيء : نلقى هنا أيضا مبدأ الاختلاف الذى يؤسس كل التعارضات : وهذا المبدأ هو الذي يجب أن يوحي بتحليل دائرة التداعي اللفظي. والواقع أن معالجة التعارضات ليست سوى ملاحظة علاقات الشبه والخلف التي يمكن أن توجد بين أطراف التعارضات، ومعنى ذلك،بعبارة أدق،تصنيفها.

ج 3.3.

من المعروف أن اللغة البشرية مزدوجة التشكل وتحتوي على نوعين من التعارضات : التعارضات التمييزية (بين الوحدات

الصوتية) والتعارضات الدلالية (بين الوحدات الدالة). ولقد اقترح تروبتسكوي تصنيفا للتّعارضات التمييزية، حاول كانتينو أن يوسع استعمالها إلى التعارضات الدلالية للسان. وكما يبدو لأول وهلة فإن الوحدات الدلائلية أقرب إلى الوحدات الدلالية Sémantiques للسان منها إلى الوحدات الصوتياتية، وسنعرض هنا تصنيف كانتينو لأنه يمتاز ـــ رغم انعدام إمكان تطبيقه بسهولة (من بعد) على التعارضات الدلائلية ـــ بكونه ينبّه إلى القضايا الرئيسية التي تطرحها بنية التعارضات[1]. للوهلة الأولى نرى في النظام الدلالي (وليس الصوتياتي) تعارضات شتى لأن كل دالّ يبدو متعارضاً مع كل الدوال الأخرى؛ إلا أن مبدأً للتصنيف يَبْدُو ممكناً إذا ما جعلنا رائدنا هو تصنيفية العلاقات الرابطة بين العنصر المماثل والعنصر المخالف في التعارض. ويحْصُل كانتينو بهذه الكيفية على نماذج التعارضات التالية، والتي يمكن أن تأتلف فيما بينها[2].

أ. التعارضات المصنفة حسب علاقاتها بالنظام كله :

1. التعارضات ذات الوجهين والتعارضات المتعددة الأوجه.

في هذه التعارضات إما ألا يوجد العنصر المشترك بين

(1) أنظر مجلة Cahiers Ferdinand de Saussure, IX, pp. 11-40.

(2) كل التعارضات التي قدمها كانتينو ثنائية.

الطرفين أو، «قاعدة المقارنة» **[وجه الشبه] في أي تعارض من التعارضات الأخرى في الشفرة (** تعارضات ذات وجهين**) وإما أن يوجد، على العكس من ذلك، في تعارضات أخرى في الشفرة** (تعارضات متعددة الأوجه). **وَلْنَرَ الأبجدية العربية المكتوبة : تعارضُ الرسمين** ـف/ق ـ**ثنائيٌّ لأن العنصر المشترك** ـف ـ**لا يوجد في أي حرف** آخر؛ **في حين أن التعارض بين** ص/ض **متعدد الأوجه لأن** (**العنصر المشترك**) **الشكل** ص **موجود أيضا في** ط **و**ظ.

أ. 2. التعارضات التناسبية والتعارضات المعزولة :

يتكون الفرق في هذه التعارضات على شكل نموذج، وعلى هذا الأساس فإن : شاور/مشاورة ـــ وطالب/مطالبة **[فاعل/مفاعلة] تعارضات تناسبية؛ وكذلك الأمر بالنسبة للتصريف :** تحارب/تحاربون، تدافع/تدافعون. **أما التعارضات التي ليست بتناسبية فهي معزولة؛ وهذا النوع هو الأغلب. والأكثر عددا؛ وفي علم الدلالة نجد أن التعارضات النَّحوية (الصرفية) تعارضات تناسبية؛ وأما التعارضات المفرداتية فهي معزولة.**

ب. التعارضات المصنفة حسب علاقة أطراف التعارض :

ب. 1. التعارضات السالبة :

إنها أشهر التعارضات، والمقصود بها كل تعارض يتسم فيه

دالٌ لفظٍ ما بوجود عنصر دلالي أو علامة، لا يتوفر عليها دال اللفظ الآخر : يتعلق الأمر إذن بالتعارض العام مُعْلَم/مُغْفَل [موسوم/غير موسوم] مثلا : فكَّرَ (بدون قرينة دالة على الشخص أو العدد) لفظ مُغْفَل، في حين أن فَكَّرْنَا (في حالة إسنادها لجمع المتكلمين) : لفظ مُعْلَمْ. ولهذه الحالة ما يناسبها في المنطق وهي علاقة التضمين. سيرتبط هنا مشكلان مهمان. يتعلق أولهما بالعلامة. لقد دمج بعض اللسنيين العلامة بالشاذ، وأدخلوا الإحساس بالحالة السَّوِيَّة سَنَدا للحكم على اللفظ المغْفَل؛ بحيث يصير هذا الأخير، بالتالي، هو الأغلب والمبتذل، أو متفرعاً عن المُعْلَم بواسطة حذفٍ لاحق؛ وبذلك نصل إلى فكرة العلامة السلبية (ما يقع حذفه) : الواقع أن الألفاظ المُغْفَلة ـــ في اللسان ـــ أكثر من الألفاظ المُعْلمة (تروبتسكوي وزيبف Zipf)، وعلى هذا الأساس يعتبر كانتينو أن حُرٌّ مُعْلَمة بالمقابل مع حُرَّة التي ليست بِمُعْلَمَة؛ ومعنى ذلك في الواقع أن كانتينو أخذ بعين الاعتبار جانب المحتوى، فَبِحَسَبِه يبدو المذكَّر مُعْلماً بالنسبة للمؤنث. أما في رأي مَارْتِينَيْ فإن العلامة، على العكس من ذلك، وحرفيا، هي العنصر الدال بالزيادة، وهذا لا يمنع مطلقاً في حالة التعارض مذكر/مؤنث، قيام التوازي الموجود عادة بين علامتي الدال والمدلول : فال «مذكر» يوافق في الواقع نوعا من الحياد في الجنس، ونوعا من العمومية

المجرَّدة (on est venu, il fait beau)(*). إذن فالمؤنث مُعْلَمٌ في مقابله والواقع أن العلامة الدلالية والعلامة الشكلية مُتلازمتان لا تفترقان: فحيثما أُريدَ قول شيء إضافي تُزَادُ علامة إضافية[1]. أما المشكل الثاني الذي تطرحه التعارضات السالبة فهو مشكل مصطلح غيْر مُعْلم (غفل): ويُسمَّى الدرجة الصفر في التعارض: ليست الدرجة صفر إذن عدما بالمعنى الحصري للكلمة (وهو سوء فهم شائع)، إنه غياب يَدُلّ، إننا نمس هنا حالة خلافية محضة؛ فالدرجة صفر تشهد على القوة التي يتصف بها كل نظام من الأدلة يصنع المعنى هكذا من «اللا شيء»: «يمكن للسان أن يكتفي بتعارض شيء ما مع اللا شيء»[2]. انبثق مفهوم الدرجة صفر من الصوتيات ويتمتع بثراء تطبيقي عارم؛ في علم الدلالة، حيث تشيع الأدلة ــ الأصفار («يتم الحديث عن «الدليل ــ صفر» في الحالة التي يشتغل فيها غيابُ الدالِ الظاهر ذاته كدالّ»)[3]. في المنطق («توجد (ألف) في حالة الصفر أي

(*) هذا في الفرنسية، أما في العربية فيكفي تذكر قول النحاة العرب «الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث داخل عليها». (م.ب)

(1) يريد الاقتصاد اللسني أن توجد علاقة قارة بين كمية المعلومات التي يجب نقلها والطاقة (الوقت) الضرورية لنقلها. أنظر André Martinet : Travaux de l'Institut de linguistique, I, p. 11.

(2) صوسير: «محاضرات في علم اللسان العام»، ص. 124

(3) هنري فري: Cahiers Ferdinand de Saussure, H. Frei, XI, p. 35-

أن (ألف) لا توجد فعلا، ولكن يمكن ابرازها إذا ما تحققت بعض الشروط»[1]. **في علم السلالات حيث تمكّن كلود ليفي ستروس أن يقارن مفهوم المَانَا [القوى الطبيعية] به.** («إن لِلوحدة الصوتية صفر وظيفة خاصة هي معارضة غياب الوحدة الصوتية... ويمكن أن نقيس على ذلك فنقول... بأن وظيفة المفاهيم التي من نموذج «المانا» تكمن في معارضة غياب الدلالة دون أن تتحمل بذاتها أي دلالة خاصة»)[2] ؛ **وأخيرا في البلاغة حيث يشكل فراغ الدوال البلاغية بدوره ــ وقد رُفِعَ إلى مستوى صعيد الإيحاء ــ دالًا أسلوبيا**[3].

ب. 2. التعارضات المتساوية :

في هذه التعارضات التي تشبه علاقتها ما يسمى في المنطق بعلاقة الاستخراج يتساوى الطرفان أي أنهما لا يمكن اعتبارهما نفياً أو تأكيداً لخصيصة ما (تعارضات سالبة) : في foot-feet ليس هناك علامة ولا انعدام العلامة. هذه التعارضات هي الأكثر عدداً من الناحية الدلالية، رغم اهتمام اللسان ــ للدافع

(1) Destouches, Linguistique, p. 73

(2) أنظر : Cl. Levi-Strauss : «Introduction à l'œvre de M. Mauss» in M. Mauss : «Sociologie et Anthropologie», P.U.F, 1950, L. Note.

(3) راجع «الدرجة الصفر...».

الاقتصادي ــ غالباً بالاستعاضة عن التعارضات المتساوية بالتعارضات السالبة، أولا : لأن علاقة الشبه والخلف متعادلة في هذه الأخيرة ثم لأنها تسمح بتكوين سلاسل تناسبية (طفل/طفلة، رئيس/رئيسة الخ..) في حين أن أسدٌ/لبوّةٌ تعارض متساو، وبدون اشتقاق[1].

ج. التعارضات المصنَّفة بحسب مدى سعة قيمتها الخلافيــة :

ج. 1. التعارضات الثابتة :

وتتمثل في المدلولات التي تتخذ دائما دَوَالّ مختلفة ((أنت) تعملُ/(أنتم) تعملون)؛ إن للمخاطب وللمخاطَبِينَ دوالّ مختلفة، في العربية، في كل الأفعال وكل الأزمنة والصيغ.

ج. 2. التعارضات القابلة للحذف أو التحييد :

إنها حالة المدلولات التي لا تتوفر دائما على دوال مختلفة، بحيث يمكن لطرفي التعارض أو لفظيه أن يتماثلا في بعض الأحيان : فالتعارض الدلالي، في الفرنسية، بين الغائب/والغائبين تقابله دوال تختلف حينا (finit – finissent) وتتشابه حيناً آخر (من الناحية الصوتية) (mange – mangent).

(1) في هذا المثل رجل / امرأة أو حصان / حِجر يقع العنصر المشترك على مستوى المدلول.

ج. 3. 4.

ما المصير الذى سَتؤُول إليه هذه النماذج التعارضية في علم الأدلة ؟ طبعاً، من السابق، بكثير، للأوان، الإجابة عن هذا السؤال لأنه لا يمكن للصعيد الجدولي في نظام جديد أن يُحَلَّل، دون القيام بجرد شامل. لا شيء يدل على أن الأنواع التي حددها تروبتسكوي، وأعاد كانتينو، جزئيا[1]، توظيفها، يمكن أن تعني في شيء الأنظمة غير اللسنية : ويمكن تصور أنواع أخرى من التعارضات سيما إذا ارتضينا الخروج عن النموذج المزدوَج. سنحاول، مع ذلك، القيام بمواجهة أنواع تروبتسكوي وكانتينو بما يمكن أن نعرفه عن نظامين دلائليين متباينين أشد التباين : قانون السير ونظام الأزياء. ففي قانون السير نجد التعارضات التناسبية المتعددة الأوجه (كل تلك التعارضات القائمة على تنويع الألوان داخل تعارض الأسطوانة مع المثلث مثلا) والتعارضات السالبة (حينما تغير العلامةُ المضافةُ معنى الأسطوانة مثلا) والثابتة (وهي التي تتوفَّر فيها المدلولاتُ دائما على دوال مختلفة)؛ لكننا لن نعثُر فيها أبدا على تعارضات متساوية ولا على التعارضات القابلة للحذف. إنه اقتصاد مفهوم؛ فالمفْروض في قانون السير أن يُقْرأ مباشرة وبدون لُبس

(1) لقد نحَّى كانتينو **التعارضات التدريجية** التي وضعها تروبتسكوي (في الألمانية : o/ö و u/ü.

تحرزاً من حوادث الاصطدام؛ ولهذا يُلغي التعارضات التي تتطلب إعمال الذهن وقتاً طويلًا إما لأنها تنفلت من الجدول المقصود (التعارضات المتساوية) وإما لأنها تتيح فرصة اختيار مدلولين تحت دال واحد (التعارضات القابلة للحذف). ونعثر في نظام الأزياء(1) الذي يميل، على العكس من ذلك، إلى تعدد المعنى على كل أنواع التعارض ما عدا ــ طبعاً ــ التعارضات الثنائية الجانب والتعارضات القارة التي يتجلى مفعولها في تقوية خصوصية النظام وصلابته. ويمكن لعلم الأدلة ــ بالمعنى الصحيح للكلمة أي كعلم يسع كل أنظمة الأدلة ــ أن يستفيد من التوزيع العام لأنواع التعارضات عبر الأنظمة: لكنَّها ملاحظة بدون أساس على مستوى اللغة فقط، خصوصاً وأن توسع البحث الدلائلي سيؤدي في الغالب إلى دراسة العلاقات الجدولية المتسلسلة وليس التعارضية فقط ــ دون القدرة على اختزالها ــ لأنه من غير المؤكد ــ بصدد الأشياء المعقدة والمرتبطة جدا بالمادة أو بالاستعمال ــ القدرةُ على حصر لعبة المعنى في تناوب عنصرين قطبيين أو في تعارض العلامة بالدرجة صفر. ويؤدى هذا إلى التذكير بأن المشكل الجدولي الأكثر إثارة للنقاش هو مشكل الازدواجية.

(1) راجع رولان بارث : **نظام الأزياء**، الصادر عن دار النشر لوسوي Le Seuil, 1967, Paris.

ج. 3. 5.

إن أهمية وبساطة التعارض السالب (مُعْلَم/غفل)، وهو تعارض تناوبي أساسا، قد أفضيا إلى التساؤل عما إذا لم يكن من الضروري تقليص كل التعارضات المعروفة إلى النموذج المزدوج (غياب أو وجود علامة)، أو بعبارة أخرى، عمَّا إذا لم يكن الازدواج واقعة كونية؛ والتساؤل، من ناحية أخرى، عما إذا لم يكن ــ وهو الكوني ــ ذا أساس في الطبيعة؛ بصدد السؤال الأول؛ من المؤكد أن الازدواج واقعة عامة جدا؛ من المبادىء المعترف بها منذ قرون أن الخَبَرَ يُنْقَلُ بواسطة شفرة مزدوجة، ثم أن جل الشفرات المصطنعة التي اخترعتها المجتمعات المختلفة أشد الاختلاف، كانت ثنائية منذ الـ «bush telégraph» (وكذلك talking drum عند القبائل الكونغولية، فهو من علامتين) حتى أبجدية مورس،والتطوير الراهن لما يتعلق بالأصابع (قراءة وكتابة)، أو الشفرات التناوبية الإصبعية «Digits»، في الكتابة الآلية في الإحيائية الآلية [السيبرنيطية]. إلا أننا إذا تركنا صعيد «اللغات التقنية logotechniques» وعدنا إلى صعيد الأنظمة غير المصطنعة، وهو الذي يهمنا هنا، فإننا سنجد أن كونية الأزدواج موضوع شك كثير. صوسير ذاته لم يتصور المجال التجميعي على أنه مزدوج أبدا؛ وهذه واقعة تكتسي صبغة المفارقة؛ ففي نظره ليست ألفاظ مجالٍ ما محصورةَ العدد ولا محددة

الترتيب(1) : «كأن اللفظة مركز لكوكبة، والنقطة التي تلتقي فيها ألفاظ مترابطة غير محددة المقدار»(2)، **ويتعلق القيد الوحيد الذي أورده صوسير بالجداول الصرفية لأنها محصورة اللوائح طبعا. إن الصوتياتية هي التي أثارت الانتباه للازدواج في اللغة (ويصح على مستوى التشكل الثاني فقط) هل يكتسي الازدواج صبغة الاطلاق ؟ جاكوبسن يعتقد ذلك**(3) : **ففي رأيه يمكن وصف الأنظمة الصوتية لكل الألسنة بواسطة اثنتي عشرة سمة مميزة كلها مزدوجة أي إما غائبة أو حاضرة (أو يُحتَمَلُ ألا تكون ملائمة ولا مميزة)؛ لقد ناقش مارتيني كونية الازدواج ودقق فيها**(4). **إن**

(1) لن نتعرض هنا إلى مسألة ترتيب الألفاظ في الجدول، ففي رأي صوسير هو ترتيب محايد، وهو على العكس من ذلك في نظر جاكوبسون، إن الإسم في صيغة صرفية ما أو لحالة ـــ الصفر هو الحالة الأصلية (راجع **أبحاث لسنية**..، ص 71). يمكن لهذا الشكل أن يصير مهما جدا في اليوم الذي ستدرس فيه، على سبيل المثال، الاستعارة كجدول للدوال، حيث يجب الفصل فيما إذا كان لأحد عناصر السلسلة الاستعارية امتياز ما. (راجع رولان بارث : La Métaphore de l'oeil، في مجلة Critique، عدد 195 ـــ 196، غشت ـــ شتنبر 1963 و Essais critiques، سوي، 1964).

(2) أنظر : C.L.G, p. 174. «محاضرات في علم اللسان ص. 174.

(3) **Preliminairs to Speech Analysis**, Cambridge Mass, 1952

(4) راجع «اقتصاد التحولات الصوتية» لمارتيني، 3، 15، ص. 73.

التعارضات المزدوجة هي الأغلبية ولكنها ليست هي الكل. وإذا كان الازدواج قد نوقش في الصوتياتية فهو لم يُستكْشف بعد في علم الدلالة، ويبقى المجهولَ الأكبرَ والمستغلقَ في علم الأدلة حيث لم يقع بعد ضبط وحصر أنواع التعارضات المعقدة؛ وإذا ما أريد توضيح التعارضات المعقدة فإنه يمكن اللجوء بالطبع إلى النموذج الذي بلورته اللسنيات، ويقوم هذا النموذج على تناوب «معقد»، أو على تعارض ذي أربعة أطراف : طرفان قطبيان (هذا أو ذاك) وطرف مختلط أو مركّب (هذا وذاك)، وطرف محايد هو (لا هذا و لا ذاك)؛ ورغم ليونة هذه التعارضات بالمقارنة مع التعارض السالب فلا شك في أنها لن تتوانى عن طرح مشكل الجداول المتسلسلة وليس الجداول التعارضية فقط : إن كونية الازدواج لم تثبت بعد، و لا حتى « طبيعتُه » أيضا (وهذه هي النقطة الثانية التي تثير الجدال)؛ ومن المغري جدا إقامة الازدواج العام للشفرات على معطيات وظائف الأعضاء في النطاق الذي يمكن الاعتقاد فيه بأن الادراك العصبي ــ الدماغي يشتغل بدوره بواسطة الكل أو لا شيء، خصوصاً وأن البصر والسمع يعملان بواسطة «الكسح» التناوبي(1)، بهذه الكيفية تبنى، وتُشاد، من الطبيعة حتى

(1) إن الحواس البدائية، كالشم والذوق، «قياسية»، راجع بيلفيتش V. Bellevitch، لغة الآلات واللغة البشرية، ص. 74 ــ 75.

المجتمع، ترجمة «إصبعية» واسعة للعالم وليست فقط «قياسية»؛ لكن لا شيء من هذا مؤكد، وكخلاصة وجيزة عن الازدواج فإنه يمكن التساؤل، في الواقع، عما إذا لم يكن الأمر يتعلق هنا بتصنيف ضروري وانتقالي في الوقت ذاته : ويصير الازدواج بدوره لغة ـــ اصطلاحية، وصنافةً خاصة مرصودة لأن يحملها التاريخُ الذي ستشكل فيه لحظةً صحيحة.

ج. 3. 6.

لانهاء موضوع الوقائع الرئيسية للنظام، لا بد من الحديث عن التحييد؛ يعني هذا المصطلح، في اللسنيات، الظاهرة التي يفقد بها تعارض ملائم ملاءمته وتمييزه... أي أنه لا يبقى دالًا. وبصفة عامة، يقع تحييد التعارض النظامي تحت تأثير السياق : إنه إذن المركَّبُ الذي «يلغي» النظام تقريباً. في الصوتياتية، مثلًا، يزول تعارضُ وحدتين صوتيتين بسبب تموقع أحد الطرفين في السلسلة الكلامية : عادة ما يوجد، في الفرنسية، تعارض بين è–é حين يكون أحد الطرفين في آخر الكلمة (j'aimai – j'aimais)؛ لا يبقى هذا التعارض مناسباً في أي موضع آخر : لقد تم إلغاء مفعوله [تحييده]؛ وعلى العكس من ذلك نجد التعارض المناسب (Saute-sotte) قد ألغي في آخر الكلمة حيث لم يبق سوى صوت واحد هو O (eau, mot, pot)؛ إن السمتين اللتين وقع تحييدهما اجتمعتا ،

في الواقع، في صوت واحد يُسمّى الوحدة الصوتية الكبرى يكتب بحرف كبير O = ó – ò; E = é – è. لقد كان التحييد (أو إلغاء المفعول) موضوعا لبحوث محدودة، في علم الدلالة، لأن «النظام» الدلالي لم يتم وضعه بعد : يلاحظ ج. ديبوا[1] بأنه يمكن للوحدة الدلالية أن تفقد سماتها المميزة (المناسبة) في بعض المركبات. حوالي سنة 1872 كان يمكن، في عبارات مثل émancipation du prolétariat - émancipation des masses - émancipation des travailleurs استبدالُ جزء من العبارة دون تغيير معنى الوحدة الدلالية المعقدة. وفي علم الأدلة، لابد مرة أخرى، لوضع خطاطة لنظرية التحييد، من انتظار إعادة تشكيل وبناء عدد من الأنظمة، بعضها سيقصي الظاهرة بكيفية جذرية ربما. إن قانون السير لا يسمح بأي تحييد وذلك بسبب الغاية التي يتوخاها، وهي الفهم الفوري الذي لا يتخلله لبس لعدد قليل من الأدلة، في حين أن نظام الأزياء بميوله لتعددية المعنى (وربما حتى التوحيد الدلالي) تعتوره تحييدات عديدة : إذا كانت الصدرية [ذات الياقة المثنية] تحيل هنا إلى البحر، في سياق معين، والمعرقة sweater إلى الجبل فإنه يتم الحديث في سياق آخر عن

---

(1) راجع مقاله «الوحدة الدلالية المعقدة والتحييد» في Cahiers de lexicologie, 1, 1959.

صدرية ومعرّقة للبحر؛ لقد ضاعت ملاءمة(1) الصدرية/المعرّقة لأن الثوبين اندمجا في نوع من «اللباس الأكبر» الصوفي. ويمكن القول، على الأقل في الفرضية الدلائلية (أي دون اعتبار للقضايا الخاصة بالتشكل الثاني،تشكل الوحدات المميزة)، بوجود حياد حينما يستقر دالان في ظل مدلول واحد، والعكس صحيح (لأنه يمكن تحييد المدلولات)لا بد من ربط مفهومين مهمين بالظاهرة: أولهما مفهوم حقل الانتشار أو هامش الأمان؛ ويتألف حقل الانتشار من تنويعات تنفيذ وحدة ما (كالوحدة الصوتية مثلا) ما دامت هذه التنويعات لا تؤدى إلى تغيير في المعنى (أي أنها لا تنتقل إلى صف التنويعات المناسبة والمميزة)؛ إن «أطراف» حقل الانتشار هي هوامشه الأمنية؛ وهذا مفهوم قليل الأهمية عندما يتعلق الأمر بنظام يكون «اللسان» فيه قويا جداً (في نظام السيارة مثلا) ولكنه يصبح ثمينا جدا عندما يضاعف «كلامٌ» غزير فُرَصَ التنفيذ؛ يمكن الحديث مثلا، في الطعام، عن حقل انتشار أَكْلَةٍ ما، يتكون من الحدود التي تحتفظ فيها هذه الأكلة بدلالتها، كيفما كانت «نزوات» مُنَفِّذها. إن التنويعات التي يتركب منها حقل الانتشار تكون تارة منوّعات تأليفية، وذلك

(1) بدهي أن خطاب صحيفة الأزياء هو الذي يُجْري عملية التحييد؛ ويكمن التحييد عامة في المرور من الفَصم الخاص، الذي يكون من نوع AUT (الصدرية أو المُعَرِّقة) إلى الفصل المتضمن (عكس السابق) من نوع VEL (صدرية أو معرقة لا يهم ذلك).

عندما تخضع لتأليف الأدلة أي للسياق المباشر (إن الميم في mère لا تتماثل مع الميم في مَرَّة ولكن هذا التنويع لا أثر له على المعنى) وتارة أخرى تنويعات فردية أو اختيارية(*) (في الفرنسية مثلا سواء كان المرء من بورغون أو من باريس أي سواء نطق الراء راءً أم غيناً فإنهما يتفاهمان بالكيفية نفسها وبالتالي فإن التنويع في الرّاءَيْن ليس بمميز ولا ملائم). لطالما اعتُبِرت هذه التنويعاتُ وقائعَ كلامية؛ من المؤكد أنها قريبة منها أشد القرب ولكنها تعتبر اليوم وقائعَ لسانية بسبب كونها «إجبارية». الأرجح أن تصير التنويعات غير الملائمة [غير المميزة] في علم الأدلة، حيث ستحتل الدراسات عن الايحاء الصدارة، مفهوما مركزيا : الواقع أن التنويعات غير الدالة على صعيد التقرير (مثل الراء المكررة والراء اللهوية) يمكن أن تصير دالة على صعيد الايحاء : إذن فالراء المكررة والراء اللهوية تحيلان إلى مدلولين متمايزين : ففي لغة المسرح تدل إحداهما على «البورغوني» والأخرى تعني «الباريسي» دون أن تصبحا دالتين على الصعيد التقريري. تلك هي أولى مستتبعات ونتائج التحييد. وبصفة عامة يمثل التحييد نوعاً من الضغط يمارسه المركّب على النظام؛ ونعرف أن المركب، وهو قريب من الكلام، عبارة، في نطاق معين، عن عامل

(*) ظاهرة شائعة في كل اللغات، في العربية الجاهلية والاسلامية كانت الصاد تنطق عند بعض القبائل مجهورة مفخمة كالزاي في «زقر» = «صقر».

«تنقيص» من المعنى. إن للأنظمة القوية جدا (كقانون السير) مركبات فقيرة؛ وتميل المؤلفات المركبية الكبرى (مثل الصورة) إلى إضفاء صبغة الغموض على المعنى.

ج. 3. 7.

المركَّبُ والنظام : هذان هما صعيدا اللغة. ورغم أن دراستهما لا تزال مجرد إرهاصات وإشارات هنا أو هناك، فإنه يجب التفكير في استكشاف عميق، يوماً ما، لمجموع الظواهر التي يطغى بِسَبَبِها صعيدٌ على آخر، وبكيفية «مِسَاخية» تقريباً، بالمقارنة مع العلاقات الطبيعية في النظام والمركب : إن نمط تلاحم [تمفصل] المحورين «يفْسُدُ»، في الواقع، أحياناً. مثلا نجد جدولا ما يمتد في المركّب : وهذا خرق للقسمة المألوفة بين المركب/النظام والراجح أن عدداً مهما من الظواهر الابداعية يتموقع حول هذا الاختراق، كما لو كان هناك اقتران بين الجمالي ونقائص النظام الدلالي. وبدهي أن الخرق الرئيسي هو امتداد الجدول على الصعيد المركبي لأنه عادة ما يتحقق عنصر واحد من التعارض في حين يبقى الآخر (أو العناصر الأخرى) محتملا : وذاك ما يقع، إذا ما تكلمنا بشكل عام، حينما نحاول إنشاء خطاب برصف الألفاظ المنتمية إلى نفس الصيغة الصرفية واحدة بجانب الأخرى ـــ إن مسألة هذه التوسعات المركبية قد

أثيرت مبكرا في الصوتياتية، حيث طرح Trnka الذي صححه تروبتسكوي بقوة مسألة أنه لا يمكن ــ داخل وحدة صرفية ــ لعنصرين جدوليين في زوج مترابط أن يتواجدا جنبا إلى جنب. لكن من البدهي فعلا أنه لا يمكن للحالة السوية (التي تحيل إليها فاعدة Trnka في الصوتيات) وخروقاتها أن تكتسي أهمية أكثر إلا في علم الدلالة لأننا نوجد،هنا،على صعيد الوحدات الدلالية (وليس التمييزية) وأن استفاضة محاور اللغة تؤدي فيها إلى إفساد صريح للمعنى. انطلاقا من ذلك الرأي نعرض هنا ثلاثة اتجاهات يجب استكشافها، في مقابل التعارضات التقليدية المسماة بتعارض الحضور يقترح ج توبيانا Tubiana[1] الاعتراف بتعارضات الترتيب : نجد أن كلمتين تتصفان بنفس السمات لكن ترتيب هذه السمات يختلف بين الواحدة والأخرى : رحْب/بحْر ــ ناب/بان ــ مال/لام، حَسَّ/سَحَّ. من هذه التعارضات تتكون أغلب أشكال اللعب بالكلمات، مثل التوريات الجناسية والإبدالات. وبمجمل القول أنه يكفي ــ إذا انطلقنا من تعارض مناسب (مميز) مثل Félibres/Fébrils ــ إلغاءُ عارضة التعارض الجدولي للحصول على مركب غريب هو (Félibres fébriles = «زجالون محمومون» كعنوان لمقال في صحيفة)؛ ولهذا الالغاء المفاجىء للعارضة شبهٌ كافٍ برفع نوع من الرقابة البنيوية؛ ولا

---

(1) أنظر Cahiers de F. de Saussure, IX, pp. 41-46.

بد من مقارنة هذه الظاهرة بالحلم كمنتج ومستعملٍ لألعاب الكلمات. ويجب استكشاف اتجاه آخر له أهمية بالغة هو القافية؛ تشكل القافية دائرة تداعٍ لفظي على مستوى الصوت، أي على مستوى الدوال : إذن فهناك جداول للقوافي. ويتألف الخطاب المقفىً ــ بالنسبة لهذه الجداول ــ من جزء من النظام الممتد إلى المركَّب، توافق القافية عموماً خرقَ قاعدةِ مسافةِ المركَّب ــ النظام (قاعدة Trnka)؛ وتتطابق مع التوتر الارادي للمتآسر والمتنافر، ومع نوع من الفضيحة البنيوية. وأخيرا، لا ريب في أن البلاغة كلها ستصير مجالا لهذه الخروقات المبدعة. وسنفهم ــ إذا ما تذكرنا تمييز جاكوبسن ــ بأن كل سلسلة استعارية هي جدول صار مركَّباً، وكل مجاز مرسلٍ مركَّبٌ جامدٌ غارق في النظام؛ ويصير الاختيار، في الاستعارة، تجاوراً، وفي الجناس المرسل يصير التجاور حقلا للاختيار. ويبدو إذن أن الإبداع يتم دائما على تخوم الصعيدين.

د. 1 ــ التقرير والايحاء .

د. 1 ــ أشرنا سابقا إلى أن كل نظام دلائلي يحتوي على صعيد العبارة (ع) **وصعيد المحتوى** (أو **المضمون**) (ض)، **وان الدلالة تتطابق مع العلاقة** (ق) **الرابطة بين الصعيدين** (ع ق ض). **وسنفترض، الآن، أن نظاما لـ** (ع ق ض) **يصير بدوره، مجرد عنصر في نظام ثان يصبح بهذه الكيفية توسعا وامتداداً له. هكذا نجد أنفسنا أمام نظامين يتداخل ويتشابك أحدهما مع الآخر، ولكنهما منفصلان عن بعضهما البعض. إلا أن «انفصال» النظامين يمكن أن يتم بطريقتين مختلفتين تمام الاختلاف، حسب نقطة اندماج النظام الأول في الثاني، مؤديا بالتالي إلى مجموعتين متعارضتين. ففي الحالة الأولى** يصبح النظام الأول (ع ق ض) صعيداً تعبيرياً ودالا للنظام الثاني.

2	ع	ق	ض
1	ع ق ض		

أو بكيفية أخرى .(ع ق ض) ق ض. **إنها الحالة التي يسميها يالمسليف** الدلائلية الإيحائية، **يشكل النظام الأول إذن صعيد التقرير** Dénotation **ويشكل النظام الثاني، (وهو توسع للأول) صعيد** الإيحاء. **سنقول إذن** : إن النظام الموحَى Connoté نظام يتكون مستواه التعبيري ذاته من نظام للدلالة،

بدهي أن تتألف الحالات الإيحائية العادية من أنظمة معقدة تشكل اللغة المتمفصلة نظامها الأول (تلك مثلا هي حالة الأدب). أما الحالة الثانية للانفصال (المناقضة للأولى) فيصير النظام الأول (ع ق ض) فيها صعيدا مضمونيا أو مدلولا للنظام الثاني وليس صعيدا تعبيريا.

2	ع	ق	ض
1			ع ق ض

أو بكيفية أخرى ع ق (ع ق ض)، إنها حالة كل اللغات الاصطناعية : واللغةُ الاصطناعية نظام يتكون صعيده المضموني ذاته من نظام للدلالة أو أنها دلائلية تعالج دلائلية أخرى. **هٰتان هما طريقتا توسع الأنظمة المزدوجة.**

الإيحاء

دا		م
دا	م	

اللغة الاصطناعية

دا	م	
	دا	م

د. 2. — إن ظواهر الإيحاء لم تدرس بعد بطريقة منهجية (توجد بعض الإشارات في «مقدمة» يالمسليف). إلا أن المستقبل واعِد — دون شك — بالنسبة للسنيات الإيحائية لأن المجتمع

يطور باستمرار أنظمة للمعاني الثانوية انطلاقا من النظام الأول الذي تقدمه له اللغة البشرية ، ثم إن هذه البَلْوَرة المعلَنَة صراحة تارة والمقنعة تارة أخرى، أو المعقلَنَة، تمس عن قرب إناسة تاريخية حقيقية. ويحتوي الإيحاء، باعتباره هو نفسه نظاما، على دوال ومدلولات وعملية توحد أولاء بأولائك (دلالة)، وأول ما يجب القيام به، بالنسبة لكل نظام، هو جرد هذه العناصر الثلاثة. تتكون دوال الإيحاء التي سنسميها موحيات من أدلة (دوال ومدلولات مجتمعين) النظام المقرَّر. بدهي أن تجتمع أدلة مقررة عديدة لتأليف مُوحٍ واحد فيما إذا كان متوفرا على مدلول إيحائي واحد، أو بعبارة أخرى، ليس لوحدات النظام المُوحَى بالضرورة، نفس الحجم الذي يكون للنظام المقرر. إن مقاطع طويلة من الخطاب المقرَّر يمكن أن تشكل وحدة واحدة من النظام الإيحائي (تلك مثلا هي حالة، نبرة نص مّا يتكون من كلمات عديدة لكنه يحيل مع ذلك إلى مدلول واحد). وكيفما كانت الكيفية التي «يهيمن» بها الإيحاء على الرسالة المقرَّرة فإنه لا يستنفذها إذ يبقى هناك دائما ما هو «مقرر» (لأنه لا يمكن أن يوجد خطاب بدونه) فالموحيات تُكَوِّنُ دائما وفي نهاية المطاف، أدلة منفصلة «تائهة» يقع تطبيعها من طرف الرسالة المقرَّرة التي تحملها، أما فيما يخص مدلول الإيحاء فإن له طابعا عاما وشاملا ومنتشرا في الوقت نفسه. إنه بعبارة أخرى جزء من الأدلوجة :

فمجموع الرسائل الفرنسية، مثلا، تحيل إلى المدلول «فرنسي»، وقد يحيل العمل (الأدبي) إلى مدلول «الأدب»،وتتواصل هذه المدلولات بكيفية وثيقة مع الثقافة والمعرفة والتاريخ. وإذا أمكن القول فإن العالم ينفذ إلى النظام بواسطتها، وتصير الأدلوجة، بصفة عامة، شكلا (بالمعنى اليالمسليفي) لمدلولات الإيحاء في حين أن البلاغة ستصير شكل الموحيات.

د. 3. ــ تتكون دوال النظام الثاني، في الدلائلية الإيحائية، من أدلة النظام الأول، والعكس يحدث في اللغة الاصطناعية métalangage : إذ أن مدلولات النظام الثاني هي المكونة من أدلة النظام الأول. ولقد أوضح يالمسليف فكرة اللغة الاصطناعية بالكيفية التالية : بما أن العملية وصف ينبني على المبدأ التجريبي أي غير متناقض (متماسك) وشمولي، وبسيط، فإن الدلائلية العلمية أو اللغة الاصطناعية عملية (إجراء) في حين أن الدلائلية الإيحائية ليست كذلك. وبدهي مثلا، أن تكون الدلائلية لغةً اصطناعيةً لأنها تتحمل على عاتقها لغةً أولية باعتبار هذه الأخيرة نظاما ثانيا (أو لغة ــ موضوعا) هو النظام المدروس. وما هذا النظام ــ الموضوع سوى مدلول من خلال اللغة الاصطناعية للدلائلية. لا يجب أن تبقى فكرة اللغة الاصطناعية مقصورة على اللغات العلمية. وحين تتحمل اللغة المتمفصلة ــ في حالتها التقريرية ــ نظاما من الأشياء الدالة فإنها

تتكون في شكل «عملية» أي لغة اصطناعية : تلك هي حالة صحف الأزياء التي «تتكلم» دلالات اللباس؛ وهي حالة مثالية في كل الأحوال، لأن الصحيفة آنئذ، لا تقدم خطابا مُقرَّرا محضا. ولإنهاء الكلام عن هذا الموضوع فإننا، هنا، إذن أمام مجموعٍ معقد تكون اللغةُ فيه ــ على صعيدها التقريري ــ لغة اصطناعية لكن هذه اللغة الاصطناعية بدورها مأخوذة عبر سيرورة إيحائية.

3 الإيحاء	دا : بلاغة		م : أدلوجة
2 التقرير / اللغة الاصطناعية	دا	م	
1 النظام الواقعي		دا م	

د. 4 ــ لا شيء يمنع مبدئياً أن تصير اللغة الاصطناعية بدورها لغةً ــ موضوعا للغة اصطناعية جديدة : كذلك ستكون الدلائلية في اليوم الذي «سيتكلمها» فيه علمٌ آخر؛ وإذا تقبلنا تعريف العلوم الإنسانية على أنها لغات متماسكة، شمولية، وبسيطة (وهو المبدأ التجريبي لدى يالمسليف) أي كعمليات فإن كل علم جديد سيبدو إذن لغة اصطناعية جديدة تتخذ من اللغة الاصطناعية التي سبقته موضوعا له، واضعاً في

الوقت نفسه، نصب عينيه الواقع ــ الموضوع القابع في عمق هذا «الوصف». وعلى هذا المنوال يصير تأريخ العلوم الانسانية، بمعنى ما، تابعيةَ لغاتٍ ــ اصطناعية، وسيحتوي كل علم ــ ومن ضمنها الدلائلية طبعا ــ على موته الخاص، في صورة لغة تتكلمه. وتتيح هذه النسبية المتضمّنة في النظام العام للغات ــ الاصطناعية تصويبَ الصورة الراسخة التي يمكن تكوينها ــ أولا ــ عن الدلائلي وهو في مواجهة الإيحاء. إن مجموع التحليل الدلائلي، يُجنِّد، في الوقت ذاته، وبكيفية عادية، نظاما إيحائيا واللغةَ الاصطناعيةَ المستعملة في التحليل المطبق عليه، زيادة على تجنيده للنظام المدروس واللغة (المقرَّرة) التي غالبا ما تتبناه. ويمكننا القول بأن المجتمع الذي يمتلك الصعيد الإيحائي «يتكلم» دوالّ النظام المقصود، في حين أن الدلائلي يتكلم مدلولاته. ويبدو إذن أنه يمتلك وظيفةً تفكيكيةً (فهم الرموز) موضوعيةً (إن لغته عبارة عن عملية) تجاه العالم الذي يقوم بتطبيع أدلة النظام الأول تحت دوال النظام الثاني أو يقنعها، ومع ذلك فإن موضوعيته يُصيِّرها التاريخ مؤقتةً، هذا التاريخ الذي يجدد اللغات الاصطناعية.

خـلاصـة :
البحث الدلائلي

يهدف البحث الدلائلي إلى إعادة بناء اشتغال الأنظمة الدلالية غير اللسنية، تبعاً للمشروع ذاته الذي يضعه كل نشاط بنيوي نصب عينيه، وتكوين «هيكل صوري Simulacre للأشياء الملحوظة»[1]. من الضروري للقيام بهذا البحث القبول الصريح منذ البداية (و لا سيما في البداية) بمبدأ حاصرٍ. هذا المبدأ النابع، مرة أخرى، من اللسنيات هو مبدأ الملاءمة[2]. فلا توصف الوقائع المجمَّعة إلا من زاوية نظر واحدة، و لا يُحتفظ بالتالي من كتلة الوقائع غير المتجانسة إلا بالسمات التي تهم زاويةَ النظر تلك، في حين يُقْصَى الباقي (وتسمى هذه السمات بالسمات الملائمة). إن الصوتياتي، مثلاً، لا يناقش الأصوات إلا من وجهة نظر المعنى الذي تنتجه دون أن يأبه بالطبيعة المادية والنطقية لهذه الأصوات. وتتعلق الملاءمة التي يختارها البحث الدلائلي، أساسا، بدلالة الأشياء الموضوعة للتحليل : فالأشياء تناقَشُ فقط ضمن علاقة المعنى التي تحتويها دون اعتبار

---

(1) راجع رولان بارث النشاط البنيوي في أبحاث نقدية، 1964.

(2) عبر عن ذلك أندري مارتيني في «مبادئه...»، ص. 37.

ــ على الأقل مبكرا : أي قبل أن يكون النظامُ قد أعيد بناؤه وتكوينُه على الوجه الأكمل ــ للعوامل المحدِّدة الأخرى (نفسية، اجتماعية، فيزيائية [مادية]) لهذه الأشياء؛ من المحقق أنه لا يجب إنكار هذه المحدِّدات التي تنتمي كل واحدة منها إلى ملاءمة أخرى، لكن يجب معالجتها هي الأخرى بطريقة دلائلية، أي ضبط موقعها ووظيفتها في نظام المعنى : من البدهي أن للأزياء، مثلا، مستتبعات ونتائج اقتصادية واجتماعية : لكن الدلائلي لا يعالج الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي للأزياء : وسيبين فقط، في أي مستوى من النظام الدلالي للأزياء يلتقي الاقتصاد وعلم الاجتماع بالملاءمة الدلائلية : أعَلَى مستوى تشكل الدليل اللباسي مثلا أم على مستوى القيود التجميعية (المحرمات) أم على مستوى الخطاب الإيحائي. إن مبدأ الملاءمة يؤدي، بداهة، لدى المحلل، إلى موقف المثول أي ملاحظة نظام ما من الداخل. وبما أن النظام المنشود غير معروف مسبقاً في حدوده (إذ المقصود، بالضبط، بناؤه من جديد) فإنه لا يمكن للمثولية أن تنصب، في البداية، إلا على حشد متنافر من الوقائع يجب «معالجته» لمعرفة بنيته؛ ويتحتم على الباحث أن يحدد هذا المجموع قبل الشروع في البحث : إنه المتن. والمتن مجموع محصور من المواد يحدده الباحث مسبقاً، بفعل اعتباطية (محتومة)، وعليه سيشتغل الباحث. فإذا أريد، مثلا، بناء النظام الغذائي لفرنسيي هذا العصر لا بد من الحسم

مسبقاً بخصوص أي نوع أو مجموعة من الوثائق يستهدف التحليل (أهي الوجبات الواردة في الصحف ؟ أم الوجبات المقدَّمة في المطاعم أم الوجبات الفعلية الملاحظة ؟ أم الوجبات «المحكية» ؟) ويجب الاقتصار بصرامة على هذا المتن المحصور : بمعنى ألا يضاف إليه شيء خلال البحث، ولكن يجب استنفاذ تحليله استنفاذا كليا، فكل واقعة يتضمنها المتن لا بد وأن تجد مكانا لها في النظام. كيف يتم اختيار المتن الذي سيكون موضوع العمل ؟ يتوقف ذلك، بداهة، على طبيعة الأنظمة المفترضة : لا يمكن لمتن الوقائع الغذائية أن يخضع لنفس مقاييس الاختيار التي يخضع لها متن أشكال وأنواع السيارات. هنا يمكن فقط المجازفة بِمُتطلَّبين عامين. فمن جهة يجب أن يكون المتن على قدر كاف من السعة (والشمول) حتى يبقى هناك مجال للأمل في أن تُشْبِعَ عناصرُه نظاما كاملا من أوجه الشبه والاختلاف؛ من المؤكد، أثناء التفحص الدقيق لسلسلة من المواد، أن يتم العثور في النهاية، وبعد فترة معينة، على وقائع وعلائق اسْتُكْشِفت وضُبطت من قبل (لقد سبق أن رأينا كيف أن تماثل الأدلة يشكل واقعة لسانية)؛ يتواتر هذا «التكرار» أكثر فأكثر إلى الحد الذي لا تبقى فيه فرصة لاكتشاف أي مادة جديدة : حينئذ يكون المتن قد أُشْبِعَ. ومن جهة أخرى يجب أن يكون المتن متجانسا قدر الإمكان، تجانسٌ في اللب أو

الماهية؛ بدهي أنه من المفيد الاشتغال في مواد مكونة من ماهية واحدة، على غرار اللسني الذي لا يدرس مثلا سوى الماهية الصوتية، وقياسا عليه يتحتم ــ بكيفية مثالية ــ ألا يحتوي المتن الغذائي الجيد إلا على نوع واحد من الوثائق، (كالواجبات التي تعرضها المطاعم)، إلا أن الواقع غالبا ما يقدم ماهيات مختلطة؛ مثلا : اللباس واللغة المكتوبة في صحف الأزياء؛ الموسيقى والصورة والكلام في الخيالة (السينما) الخ... إذن فالمتون المتنافرة مقبولة، لكن بشرط الاهتمام حينئذ، بدراسة متأنية متمعنة لتشكل (تَمَفْصُل) الماهياتِ المستعملة تشكلا بنيويا (خصوصا الفصل الواضح للواقع عن اللغة التي تتولى أمره) أي بمعنى تأويل تنافر الماهيات ذاته تأويلا بنيويا، ويلي التناسقَ السابقَ تناسقُ الفترة الزمنية؛ إذ يجب أن يلغي المتنُ كلَّ العناصر التَّعاقبية حتى أقصى الحدود؛ وأن يتطابق مع حالة ما في النظام، و«مقطع» معين من التاريخ. ودون الدخول هنا في النقاش النظري عن التزامن والتعاقب، سنكتفي فقط بالقول، من وجهة نظر إجرائية، إن المتن يجب أن يوثق، عن قرب،عرى المجموعات التزامنية؛ إذن يُفَضَّلُ المتنُ المتنوع،لكن المحصور زمنيا،على المتن الضيق ولكن الطويل زمنيا؛ إذا كان موضوع الدرس، مثلا، وقائع صحفية فالأفضل اختيار عيِّنات من صحف صادرة خلال الفترة نفسها. وليس انتخاب عينات من صحيفة واحدة أثناء صدورها طوال

سنين عديدة. هناك بعض الأنظمة التي تحدد،من تلقاء نفسها، تزامنيّتها الخاصة؛ كالأزياء المتغيرة كل سنة؛ أما فيما يخص الأنظمة الأخرى فلا بد من اختيار فترة زمنية قصيرة. مع احتمال القيام فيما بعد بدراسات عن التعاقبية. إن هذه الاختيارات الأولية إجرائية محضة وهي في جزء منها اعتباطية حتما : ليس في المستطاع التكهن برأي مسبق عن وتيرة تغير الأنظمة لأن الهدف الأساسي ربما للبحث الدلائلي (هو ما سيوجد في نهاية المطاف) يكمن بالضبط، في الكشف عن الزمن الخاص بالأنظمة، أي تاريخ الأشكال.

ثبت المصطلحات وكشافها

تتابع / تزامن = Diachronie (Synchronie) : ب، 5، 1

استتباع = Implication : ج، 2، 5

ثقفن = Culturaliser.

مجاز مرسل واستعارة = métonymie-métaphore : ج، 1، 2

ج، 3،1.

جدول = Paradigme.

جدولية = Paradigmatique : ج، 1، 1.

تجميع = Association (صعيد) : ج، 1، 1. و ج، 3، 1.

(تداعي لفظي)

علم اجتماع = Sociologie.

جمعنة = Socialisation.

مجتمعي = Social.

تجانس = Similarité

جمهور متكلم = Masse parlante : ا، 1، 4.

تجاور (جوار) = Contiguité : ج، 1، 1.

حدث (و بنية) = Evénement : ا، 2، 1.

حرية (التداعي أو التجميع)=Liberté d'association: ج،2، 5.

تحفيز = Motivation : ب، 4، 2، و 3.

محفز، غير محفز = Motivé, immotivé : ب، 4، 2.

تحقيق (تنفيذ) = Actualisation.

محتوى (صعيد الـ..) = Contenu : ب، 1، 3.

تحييد (إبطال المفعول) = Neutralisation : ج، 3، 6.

خُلف، فرق، خلاف = Différence : ا، 1، 6 .1، 2، 7. ج، 3، 1.

خِلافي = Différentiel.

خطاب = Discours : ا، 1، 3.

خطاطة = Schéma : ا، 1، 5.

دال = Signifiant : ب، 3.

دلالة = Signification : ب، 4.

دلالة ذاتية = Autonyme :

علم الدلالة = Sémantique :

دليل = Signe : ب، 1. ب، 4، 1. تصنيف الادلة : ب، 1، 1. الدال كقطعة نقدية : ا، 1، 2. ب، 5، 1. ـ الدليل الدلائلي : ب، 1، 4. ـ الدليل النوعي أو النموذجي : ب، 3، 1. ـ الدليل ـ الصفر : ج، 3، 3.

دلائلية إيحائية = Sémiotique connotative : د، 1. ـ دلائلية علمية : د، 3.

علم دلالة ـ دلائلي = Sémantique sémiologique: ب، 2، 2.

علم أدلة = Sémiologie.

تدلال = Sémiosis.

مدلول = Signifié : ب، 2.

مدلول ـــ دال = Signifié-signifiant : ب.

الدرجة ـــ الصفر = Degré-zéro : ج، 3، 3.

تداعي لفظي : Association.

ترابط = Corrélation : ج، 1، 1.

مُتَرابِط (طرف) = Relata.

تركيب الجملة (ونظمها) = Syntaxe : ج، 2، 1.

مُركب : Syntagme : ج. 2. الجامدة : ا، 1، 6. والكلام : ا، 1، 6. ج، 2، 1. ج، 3، 6.

مركبية = Syntagmatique.

مرتكز الدلالة (سندها) : Support de (signification) : ا، 2، 7. ج، 3، 1.

ترميق = Bricolage.

رمز = Symbole : ب، 1، 1.

رسالة = Message : ا، 1، 6. ا، 1، 8.

تزامن = Synchronie : الخاتمة.

ازدواجي : Binaire.

ازدواجية (نزعة) = Binarisme : المدخل، ب، 4، 3. ج، 3، 5.

مطابقة =

طرف (مترابط) = Relata.

ماهية (يالمسليف) = Substance : الماهية والشكل، ب، 1، 3.
الماهية والمادة كما هي، ب، 3، 1.
مادة (يالمسليف) : Matière.
متن = Corpus : الخاتمة.
مثلية = Isologie : ب، 2، 1.
مثول = Immanence : خاتمة.
تمثيل = Représentation.
موسيقى = Musique : ب، 2، 3.

نظام (نسق) = Système : ج، 3. أنظمة معقدة، ا، 2، 5.
نص لا نهائي = Texte sans fin : ج، 2،3.
متناسبة (تعارضات) = (Oppositions) proportionnelles :
ج، 3، 3.
تنفيذ = Exécution.
الانتشار (حقل) = Champs de dispersion : ج، 3، 6.
متنوعات (تأليفية) = Variantes combinatoires : ا، 1، 6.
ج، 3، 6.

إصبعي = Digital.
إصبعية = Digitalisme.
صبغة وجودية = Existentialité.
تصادر = Contraste : ج، 1، 1. ج، 3، 1.

صرف ـــ تركيبي = Morphosyntaxe

صنافة = Taxinomie.

تصنيفية (نمذجة) = Typologie.

صنف = Classe.

(علم) أصوات = Phonétique.

عبارة (تعبير) = Expression : ج، 1، 3.

اعتباط = Arbitraire : ا، 2، 6، و ج، 4، 2.

تعارض = Opposition : ج، 1، 1 و ج، 3. 1. و ج، 3، 2.
و ج، 3، 4.

تعاضد (علاقة) = Solidarité : ج، 2، 5.

معلم = Marqué.

علم التمفْصلات = Arthrologie.

علامة = Marque : ج، 3، 3.

علاقة = Relation : ج، 1، 1.

معمار = Architecture : ج، 1، 3.

عملية = Opération : د، 3.

استعمال = Usage : ا، 1، 5.

تعاقبي = Diachronique.

تعاقب وتزامن : ب، 5، 1.

معيار = Norme : ا، 1، 5

عي (حُبْسَة) = Aphasie : ا، 1، 7. ا، 1، 8.

غُفل = Non marqué.

تغذية (طعام) = Nourriture : ا، 2، 3 و ج، 1، 3.

مفردات = Vocabulaire.

تفرع ثنائي = Dichotomie.

متفرع إلى اثنين، أما المزدوج، أي : binaire، فهو كل شيء يحتوي على عنصرين في أصله أو أساسه.).

فرق الخ... = Différence : ا، 1. 6، ا، 2،7. ج، 3، 1.

منفصلة، غير متصلة = Discontinu : ج، 2، 2.

فئة مقررة = Groupe de décision : ا، 2، 2.

تمفصل مزدوج (Articulation (double : ب، 1، 2. ج، 2، 4.

(تشكل مزدوج = تلاحم)، تمفصل الدليل، ب، 5، 2.
تمفصل المركب، ج، 2، 2.

تقرير = Dénotation : د.

مُقَرَّر = Dénoté : د.

متقطعة (تائهة) (أنظمة) (...) = Erratiques.

تقطيع = Segmentation.

قافية = Rime : ج، 3، 7.

قيمة = Valeur : ا، 1، 2. ب، 5

قيود (مركبية) = Contraintes : ج، 2، 5.

قرينة = Indice : ب، 1، 1.

مسافة = Distance : ج، 2، 6.

مسكوك = Stéréotypé.

سالبة (تعارضات) = Privatifs. ج، 3، 3.

(علم) السلالات = Ethnologie.

أسلوب = Style : ا، 1، 7.

سمة (مميزة) = Trait (distinctif).

سيارة = Automobile : ا، 2، 4.

سيمة = Sème.

سيرورة = Procés.

شبهي (قياس ـــ مقارنة) = Analogique : شبه، ب، 4، 2.

تشريح (تفريع) = Stratificattion : (بالمسليف).

شريحة = Strata.

فِرْعُ = Stratum.

طقوس التشريف = Protocoles.

شكل = Forme : ب، 1،3.

شكلن = Formaliser.

تشاكل = Homologie : ج، 2، 3. ج، 3،2.

تشكل مزدوج = Articulation (double) (راجع تمفصل).

شفرة / رسالة = Code/message : ا، 1، 6. ا، 1، 8.
إشارة = Signal : ب، 1، 1.

هيكل صوري = Simulacre : خاتمة.
إهاجة (إثارة رد فعل) = Catalyse. ج، 2، 5.

وصل (أدوات) = Shifters : ا، 1، 8.
تواصل = Communication.
مُوَظّفات (بالمسليف) = Fonctifs.
وظائف ـــ أدلة = Fonctions/signes : ب، 1، 4. ج، 2، 4.
وحدة دلالية = Unité significative (monème).
وحدة صوتية = Phonème. (ب، 1، 2) (ج، 2، 4).
وحدة صوتية كبرى = Archiphonème : ب، 3، 6.
وحدة قرائية = Unité de lecture, lexie : ب، 2، 3.
وصف = Description : د، 1، 3.
موحيات = Connotateurs : د، 2.
إيحاء / (تقرير) = Connotation/(dénotation) : ا، 1، 6 ا،
2، 5. ج، 3، 6.-IV.
موحى : connoté.
وحدات = Unités : وحدات دالة ووحدات مميزة : ب، 1، 2.
وحدات مركبية : ج، 2، 4.

الثبت النقدي للمراجع

ليس في إمكان علم الأدلة أن يقدم اليوم ثبتا بالمراجع خاصاً به. لذلك يجب أن تنصب القراءات الرئيسية على أعمال اللسنيين، وعلماء السلالات، والاجتماع الذين يستندون على البنوية أو على النموذج الدلالي؛ ولا يتعلق الأمر هنا إلّا بعرض المؤلفات التي تشكل قاعدة راسخة لالمام جيد بالمفاهيم، والمناهج، وقضايا التحليل الدلالي الموسَّع. وفضلا عما سنقدّمه من اختيار ننبه إلى وجوب قراءة المجلات التالية :

Acta linguistica, Etudes de linguistique Appliquée, l'Homme, International journal of American linguistics, language, linguistics, Word.

* * * * * * * *

- **ALLARD (M), ELZIERE (M), GARDIN (J.C),HOURS (F)**, «Analyse conceptuelle du Coran sur cartes perforées» Paris, Lahay, Mouton & C° 1963 T.1, Code, 110 p. Tome II, Commentaire 187 p.

(1) — **آلار** و آخرون، «**تحليل مفهومي للقرآن...**».

قام هؤلاء الدارسون بتقسيم النص القرآني على أساس لائحة مكونة من 430 فكرة «notions». تقابل كل فكرة من هذه الأفكار بطاقة قابلة لأن تحيل إلى فقرات معينة من نص القرآن. وجُمِعَت هذه الأفكار بحسب مقولات كما يلي : كائنات فاعلة : (الله، الملائكة، الشياطين، الأنبياء)، ثم صفاتهم وسلوكهم أي أفعالهم (الرحمة، الغواية، الطاعة). معطيات أخروية (البعث، الحساب، الجنة) الخ.. إن التأليف بين هذه البطاقات بحسب قواعد تركيب محددة يتيح صياغة موضوعات للبحث تنصب على الترابط الحاصل بين «الأفكار» المستقاة. ويلح التعليق على الطابع النفعي المحض للعمل الذي قاموا به. أما «الفهرس» فهو عبارة عن «أداة» لـ «**تحجيم**» البحوث وتهذيبها عوض إعطاء حل لها، وهو لا يقدم العدد المضبوط للفقرات الملائمة حول موضوع معين بقدر ما يوفر

لائحة من الإحالات العديدة التي يقوم الباحث بعد ذلك باختيار ما يريده منها...» (ص 36). جـ II

(2) ــ (شارل) بالي : «فعل الكينونة الصفر والوقائع المرتبطة به». باريز 1922.

BALLY (Ch), «Copulé zéro et faits connexes» **Bull. de la société de linguistique de Paris,** XXIII, 1922 pp 1-6-

ــ تعريف بالأساس اللسني للدال صفر ــ حيث لا يجب الخلط بين الدليل الصفر وانعدام الدليل (zéro signe). ولا يمكن تشخيص الدرجة صفر في ماهية دالة باعتبارها دالا مضبوطا ثم تمييزها عن الظواهر الغريبة عنها كالإيجاز والحذف والتضمين مثلا : في الروسية لا «يحذف» فعل الكينونة إلا في الحاضر (المضارع) ــ أما في الأزمنة الأخرى فلا بد من استعمال فعل الكينونة «etre». إذن ففعل الكينونة الصفر هو الدال على المضارع.

(3) ــ (شارل) بالي : «ما هو الدليل ؟»

- Bally (Ch.) : «Qu'est ce qu'un signe ?» **Journal de Psychologie normale et pathologique,** tome 36, 1939, n° 3-4 (avril-juin) pp. 161-174.

مقال عن علم الأدلة العام. يطرح التميز بين الدليل (وهو إرادي وفعل) والقرينة (وهي غير إرادية، وهي واقعة أيضا). القرينة دال بالنسبة لمن يؤوله أما الدليل فهو دال بالنسبة لمن يستعمله.

(4) ــ بارث (رولان) : «خرافيات»، باريس 1957.

- BARTHES (R.) : «Mythologies», Paris, Ed. du Seuil, 1957, 270 p.

يضع المؤلف في القسم النظري من هذا الكتاب («الخرافة اليوم» ص 215 ــ 268) الخطوط العريضة لنظرية دلائلية للـ «خرافات» المعاصرة كما هي ماثلة في التواصلات الجماهيرية، ويعرفها بأنها لغات إيحائية = وموضوع التحليل هو اشتغال هذا الإيحاء ومستتبعاته ونتائجه الأدلوجية.

(5) ــ **بارث** (رولان) : «من أجل علم نفس اجتماعي للتغذية المعاصرة»، 1961.

- **BARTHES (R.)** : «Pour une psycho-sociologie de l'alimentation contemporaine», in **Annales**, N° 5, sept.-oct. 1961, pp. 977-986.

يحدد الكاتب المهام التي يحسب أن ينجزها علم نفس ــ اجتماع التغذية المعاصر، الخاضع للتحليل الدلالي؛ ويعيد الكاتب توظيف بعض أفكار كلود ليفي ــ ستروس عن «gustèmes» **أي الوحدات الذوقية، ويعطى بعض الأمثلة عن المتنوعات المحتملة في المعنى الغذائي.**

(6) ــ **بارث** (رولان) : «الأزرق لون موضة هذه السنة : ملاحظة حول البحث عن الوحدات الدالة في أزياء الموضة».

- **BARTHES (R.)** : «Le bleu est à la mode cette année : note sur la recherche des unités signifiantes dans le vêtement de mode», **Revue Française de sociologie**, 1960, I, pp. 147-162.

يدرس الباحث هنا ــ اعتمادا على الأمثلة المستقاة من وصف الزي النسائي في صحف الموضة ــ المقدمات المنهجية التي يقوم عليها التحليل البنيوي للأزياء؛ ويستعرض ــ بعد تمييزه للدوال والمدلولات في هذا الزي ــ العمليات الضرورية لوضع «معجم» الموضة (وهذه العمليات هي الاختزال والاستبدال والتقطيع).

(7) ــ **بارث** (رولان) : «الرسالة الصُّوَرِيّة»، باريس 1961.

- **BARTHES (R.)** : «Le message photographique», **Communication I**, 1961, pp. 127-138.

تبدو الصورة، لأول وهلة، وكأنها تشكل ــ باعتبارها إعادة إنتاج شبهي للواقع ــ رسالة مفارقة، **رسالة بدون شفرة**. ومع ذلك تنمو دلالات طفيلية مُنتمية إلى صعيد الإيحاء، ويحاول الباحث تصنيفها اعتمادا على أمثلة من الصور الصحفية.

(8) ــ **بنس (م.)** : «نظرية النص»، كولن 1962.

- **BENSE (M.)** : «Theorie der texte», Eine Einfuhrung in neuere Auffassungen und Methoden, verlag Kiepeheuer & Witsch, Köln, 1962, 160 p.

محاولة لإدماج النظرية الأدبية في إطار نظرية الإخبار وعلم الأدلة.

(9) **بنفنيست** : «طبيعة الدليل»، كوبنهاجن 1939.

- **BENVENISTE (E.)** : « Nature du signe linguistique », **Acta linguistica** (Copenhague), vol. 1, 1939, pp. 23-29.

يوافق المؤلف على النظرية الصوسيرية بأكملها، لكنه يريد أن يقوى من عضدها بشأن مسألة اعتقد أن صوسير خانته الصلابة والتماسك لدى معالجتها : وهي أن الاعتباط يقع بين الدليل (دالا ومدلولا) والشيء الذي يعينه، وليس بين الدال والمدلول، خصوصا وأنهما من طبيعة نفسية (المفهوم والصورة السمعية) يتلازمان في أذهان الأفراد من خلال روابط متوحدة في ماهيتها وجوهرها.. إن الاعتباط يكمن بين اللسان والعالم. ليست العلاقات داخل اللسان باعتباطية وانما هي «ضرورية». لقد أثار هذا المقال نقاشا حادا وواسعا ترددت أصداؤه في كل مكان.

(أنظر كتابه : «Problèmes de linguistique générale» الجزء الأول بخصوص هذا المقال إضافة إلى مقالات أخرى في هذا الجزء وفي الجزء الثاني : 1974 ــ Gallimard 1966).

(10) ــ **بريسون (ف)** : «الدلالة»، باريس 1963.

- **BRESSON (F.)** : «La signification» in **Problèmes de psycholinguistique**, Paris P.U.F. 1963, pp. 9-45.

يعالج المؤلف في تقرير قدمه لندوة عقدتها «جمعية علم النفس العلمي الناطق

بالفرنسية» (نوشاتل 1962،) ــ الوشائج الرابطة بين الأدلة ــ والمعينات وفيما بين الأدلة بعضها ببعض.

(11) ــ **بروندال (فيكّو)** : «بحوث في اللسنيات العامة»، كوبنهاجن 1943.

- **BRONDAL (Viggo)** : «Essais de linguistique générale», Copenhaguen, 1943, Munksgaard, XII, 172 p.

الكتاب عبارة عن مجموع نشر بعد موت المؤلف وضَم المقالات الرئيسية التي كتبها هذا الأخير في اللسنيات العامة. وغالبا ما عمق فيها المفهوم الصوسيري عن التعارض خصوصا لدى معالجة وقائع العبارة (الصوتيات). ولقد تشبث المؤلف طوال حياته بفكرة وضع وتحديد التعارضات الكبرى الخاصة بالمحتوى التي تقوم عليها اللغة اللفظية : كالمفاهيم «النوعية» العامة مثل مفهوم الشيء والعلاقة، الكم والكيف، وكذا مختلف التركيبات والفروع الناتجة عنها. ولا شك في أن لسنيات بروندال تكتسي طابعا منطقيا واضحا : إن ماهية المحتوى (المستوى الدلالي) هي التي تحدد وتُعرِّف، أكثر من شكل المحتوى (أي التنظيم التركيبي) المفاهيم النوعية العامة. إن كلّ لسان «تَبَلُّر» خاص للإمكانات الملازمة للمنطق الكوني» (**بحوث** ص : 61) ــ إنها اذن بنيوية ولكنها بنيوية ماهوية.

(12) ــ **بويسنس (إريك)** : «اللغات والخطاب. دراسة عن اللسنيات الوظيفية في إطار علم الأدلة»، بروكسيل 1943.

- **Buyssens (E.)** : «Les langages et le discours. Essai de linguistique fonctionnelle dans le cadre de la sémiologie», Bruxelles 1943, Office de Publicité, 97 p.

تكمن أهمية هذا العمل في كونه يشكل احدى المحاولات النادرة لاعطاء منطلق لتحقيق المشروع الصوسيري عن علم الأدلة العام (الشامل للسّنيات). يصوغ المؤلف عدداً من المفاهيم ويضع فروقات ذات أهمية منهجية كبرى بالنسبة لكل دلائلية ممكنة وذلك اعتمادا على اللغة اللفظية من جهة وعلى مختلف الأنظمة الدلائلية (إشارات السير الخ...) من جهة أخرى : ومن هذه المفاهيم والفروق = sème السِّيمة، acte sémique : فعل سِيْمِي، sémies intrinsèques et extrinsèques سَيْمَات داخلية وخارجية، sémies directes et substitutives سيمات نظامية وغير نظامية، ثم مقولات الرمز الأربع : القيمة والدلالة، السِّيمة sème والدليل، والعلاقات بين اللسان والكلام، واللغة، والخطاب. ويَستَلْهم المؤلف النزعة الوظيفية في عمله : إن التركيب [نظم الجملة] هو الذي ينسق النِّظام [أو بعبارة أخرى يتناسق النظام بواسطة تركيبه الخاص]، وليست الخصائص الماهوية للدال ولا الضفاف الخاصة بالفكر المحض بملائمة دلائليا. [إنها صوسيرية صرفة. م. ب].

(13) ـــ كانتينو (ج.) : «التعارضات الدلالية» 1959.

- **CANTINEAU (J.)** : «Les oppositions significatives», in **Cahiers F. de Saussure**, N° 10, 1959, pp. 11-40.

يعود الكاتب إلى تصنيف التعارضات **التمييزية** (الوحدات الصوتية) التي اقترحها تروبتسكوي، ويشرع بدوره في تصنيف التعارضات **الدلالية** وقد صنف هذه التعارضات بحسب :

1) علاقاتها بمجموع النظام.

2) والعلاقات الرابطة بين أطراف التعارض.

3) وبحسب اتساع قيمتها الخلافية. وتحتوي هذه الدراسة على تفسير مفيد ـــ من وجهة النظر الدلائلية ـــ للتعارضات المهمة كالتعارضات السالبة (مشكلة **العلامة** والدرجة الصفر) والتعارضات المتكافئة.

(14) ــ **ديبوا (جان)** : «المفردات السياسية والمجتمعية في فرنسا من سنة 1869 ــ 1872»، باريس، لاروس 1962.

- **DUBOIS (J.)** : «Le vocabulaire politique et social en France de 1869 à 1872», Paris, Larousse 1962, XXIX, 460 p.

لقد قام المؤلف بهذا الاستقصاء الواسع انطلاقا من المنظور والأسس التي بلورها علم الدلالة البنيوي. ويتعلق الأمر بعمل مهم إن على مستوى الفترة المدروسة (وهي ثورة جَمَاعِيَّة باريس [الكمونه]) أم على مستوى الوعي المنهجي. [هذا بحث في المجال المعجمي السياسي والمجتمعي في فرنسا من سنة 1869 إلى 1972 أي قُبَيْل وبعيد الكمونة من خلال المؤلفات والصحف والمجلات الصادرة طيلة هذه التزامنية. فدرس مفردتي «الطبقة» و«الحزب» : العلاقات الأساسية بين المعجم السياسي والمجتمعي وبنيات المجتمع، وهما المفردتان الاساسيتان خلال هذه المدة ــ ثم مفردة «العمال» لأن العلاقات الانتاجية دفعت بها لتحتل الصدارة... الخ. هذا الكتاب رائد على مستويات عدة : فهو تجديد في البحث المعجمي والدلالي، ومساءلة للمفاهيم البنيوية الأساسية : كالنظام والتزامن الخ ــ كما أنه إرهاص بفرع جديد هو تحليل الخطاب السياسي».

(15) ــ **إيرليش (ف.)** : « الشكلانية الروسية»، ليدن 1955.

- **ERLICH (V.)** : «Russian Formalism, history-doctrine» (= slavistic Printings, ed. by C.H.V Schooneveld, leiden University, IV), Mouton & C° St Gravenhage, 1955, XIV-276 p.

دراسة أساسية للنظرية الأدبية التي نشأت وتطورت في روسيا من سنة 1915 إلى 1930، وفي علاقة وثيقة بالبنيوية اللسنية : ركز الشكلانيون الروس على القوانين الداخلية التي تتحكم في العمل الأدبي أو الاتجاه الأدبي.

[لقد أصدر طودُروف مجموعة من نصوص الشكلانيين الروس، وقام بترجمة

بعضها إلى العربية الأستاذ ابراهيم الخطيب «نظرية المنهج الشكلي : «نصوص الشكلانيين الروس»، الصادر عن دار الأبحاث العربية والمغربية للناشرين المتحدين (سمير). وبيروت 1982.

(16) ـــ (ر) گوديل : «المصادر المخطوطة لكتاب ف.د.و صوسير «مُحاضرات في اللسنيات العامة»، جونيف ـــ دروز، باريس، مينار 1957.

- **GODEL (R.)** : «Les sources manuscrites du cours de linguistique générale», Genève, Droz, Minard, 1957, 283 p.

إن محاضرات صوسير الشهيرة من «جمع وتركيب» تلاميذ صوسير وهم شارل بالى وأ. سيشهاي sechehaye، **يقوم المؤلف هنا بمقارنة دقيقة لهذا الجمع بما سجله تلامذة صوسير وبما دونه صوسير نفسه، الأمر الذي أدى بالمؤلف إلى نشر مقاطع لصوسير لم يسبق نشرها. وهي مقاطع ضرورية لفهم فكر عالم اللسنيات الجُنْفِيّ، فضلا على أن المؤلف يقدم في الفصل الأخير تركيبة للتأويلات التي ترتبت عن أهم فرضيات صوسير.**

(17) ـــ كَرانجر (ج.ج) : «الفكر الصوري وعلوم الإنسان»، باريس 1960.

- **GRANGER (G.G)** : «Pensée formelle et science de l'Homme», Paris, Aubier, éd. Montaigne, 1960, 226 p.

يسعى المؤلف الى استنباط الواقع الابستملوجية **instatu nascendi** آخذا بعين الاعتبار مختلف البنيات التي أقامتها علوم الانسان المعاصرة. إذن فقد عالج العلم بوصفه ممارسة؛ وأداة هذه الممارسة لغةٌ تطبعها سيطرة تركيب يحاول أن يعبر عن بنية «الأشياء» وليس عن الأشياء. إن مشاكل تقطيع الظواهر ومشاكل العلاقة بين هذه الشكلنة والفعل تحتل الصدارة. ولا يمكن التغلب على عائق

الكيفية إلا بواسطة اختزال البنية وهو اختزال وثيق الارتباط بالجهد المبذول في سبيل الصّنافة. إن السمة الأُصيلة التي تتصف بها العلوم الانسانية تعاصر بالضبط هذا الجهد الصّنافي لميلاد العلم الذي يشكل شرطا من شروطه. إن أهمية هذا الكتاب تزداد لما يقدمه من تحليلات للمساعي العلمية الأُساسية في القرن 20 : نظرية الاخبار، نظرية الحسم في الأمور المعيَّنة، نظرية الألعاب، الصبوتيات، علم النفس الاجتماعي، ويمكن أن يساعد في وضع المتطلبات النظرية لدلائلية في طور النمو، ضمن إطار متطلبات العلم ونظرية المعرفة المعاصرة.

(18) ـــ كريماص (أ.ج) : «راهنية الصوسيرية»، باريس 1956.

- **GREIMAS (A.J)** : «L'actualité du Saussurianisme», **Le Français Moderne**, Juillet 1956, pp. 181-190.

يلمح الكاتب إلى ضرورة توسيع ونقل المناهج البنيوية إلى وصف مجالات واسعة مد التّرميزات الثقافية والمجتمعية المغطاة بواسطة الدال اللسني والتي لا يمكن ضبطها الا من خلاله، إذن فهي فالدراسة خطاطة تعرض هنا مكتسبات وعلم الأدلة وقضاياه.

(19) ـــ كريماص (أ. ج) : «وصف الدلالة والخرافيات المقارنة» باريس 1963

- **GREIMAS (A.J)** : «La déscription de la signification et la mythologie comparée», **L'Homme, Sept. Déc. 1963, pp. 51-66.**

يأتي بمثال ثلاثة حكايات خرافية حللها جورج ديميزيل، ويحاول أن يرى إذا ما كانت هذه الحكايات تنحني للصياغة التي قدمها ليفي ـــ ستراوس، تنسيق عدد محدود من الوحدات الدلالية في شبكة علائقية مزدوجة، فتوصل إلى تعريف «وحدات قياس» أربع هي : sèmes سَيْمات، lexèmes وحدات معجمية، مقولات سَيْمية catégories sémiques، وحدات معجمية كبرى archi-lexèmes.

(20) ـــ **كريماص** (أ.ج) : «اللسنيات الاحصائية واللسنيات البنيوية»، باريس 1962.

- **GREIMAS (A.J)** : «Linguistique statistique et linguistique structurale», **Le Français Moderne**, Paris, d'Artry, n° 4, oct. 1962, pp. 241-254 et n° 1, Janvier 1963, pp. 55-68.

قام الكاتب، بمناسبة صدور كتاب بييركيرو P. Guirand : «**قضايا ومناهج اللسنيات الاحصائية**»، (P.U.F : 1960)، بفحص نقدي للسنات الاحصائية على ضوء اللسنيات البنيوية.

(21) ـــ **كريماص** (أ.ج) : «محاضرات في علم الدلالة»، باريس 1964.

- **GREIMAS (A.J)** : «Cours de sémantique», **Fascicules ronéotypés, E.N.S de st-Cloud, laboratoire de recherches de philogie française, 1964.**

مساهمة مهمة لحل قضية ما زالت حتى الآن لم تستكشف إلا قليلا أي مشكل علم الدلالة البنيوي، إحالات متعددة إلى المجال اللسني الموسع Translinguistiques. (أنظر كتابه Sémantique structurale, Larousse, 1966.

(22) ـــ **كَيوم** (ك) : «الملاحظة والشرح في علوم اللغة»، باريس 1958.

- **Guillaume (G.)** : «Etudes philosophiques», France, 1958, numéro spécial «le langage», pp. 446-462.

عبارة عن عرض ل «للسنيات الكَيومية» التي لا تلغي اللسنيات ولكنها تستمد منها مكتسباتها كلها، على أساس إعادة التأمل فيها في إطار طريقة تريد أن تكون جديدة كليا. يرى كوستاف كَيوم بأن اللسنيات اقتصرت جدا، حتى الآن على «فيزيائية التمثيل» (Physisme de représentation) أي دراسة الدوال، والملاحظة «الاستبطانية» لكل ما هو ظاهر. لكن اللسان «ذهنية إعنائية» «mentalisme de signifiance» : (تنظيم الفكر، هذا الفكر غير الظاهر أساسا، ثم بأعمق من ذلك، الفكر المنظِّمُ نفسه : أي النزعة الذهنية المادون

إعنائية). تسعى الطريقة cryptologique التي تتصور أولا (ثم تنظر للأشياء حسب ما تتصوره) إلى إلغاء وتنحية الأدلة موقتا للامساك باللسان المكوِّن ـــ في ـــ الفكر (البنية) وهو على السطح، بل الامساك حتى بالفكر ـــ الذي ـــ يُكَوِّن ـــ اللسان ـــ (أي الهيكل أو الطريقة المعمارية architecture، وعلى هذا المستوى «النفسي ـــ النظامي» يسيطر التماسك بالضرورة (علاقة الفكر بذاته؛ وهو قانون [illegible]ن). وعلى المستوى «النفسي ـــ الدلائلي» (أي علاقات الفكر ـــ المُنْتَظِم ـــ مسبَّقا بالأدلة التي يختارها لنفسه) يهيمن قانون أكثر مرونة هو قانون اللياقة. إن الأمر يتعلق إذن بنوع من البنيوية «الماهوية» أو الجوهرية (بنية الماهية الدلالية).

(23) ـــ كَيوم (ك) : «علم النفس النظامي وعلم النفس ـــ الدلائلي للغة»، باريس 1953.

- **GUILLAUME (G.)** : «Psycho-systèmatique et psycho-sémiologie du langage», **Le Français Moderne, tome 21 Année 1953, n° 2, pp. 127-136.**

يحتوي هذا المقال على تدقيقات وتحقيقات مضافة لنظرية الباحث العامة (راجع «الملاحظة والشرح في علوم اللغة»). يمكن تبرير التمييز بين نظام الأدلة الذي لا يكون متماسكا أبدا تمام التماسك (مثلا في الفرنسية : علامات صرفية متعددة تدل على «الماضي البسيط» في حين أن هذا الأخير زمن واحد)، ونظام الفكر (الذي يكون متماسكا بداهة)، تمام التبرير بكون الدليل «لُقْيَةً» مظهرا بارزا يضمن الامساك بما فَكَّر فيه الفكر وكذا حَمْلِه ونقلِه.

(24) ـــ (بيير) كيرو : «دراسة صرفية ـــ تركيبية للجدر K.T» باريس 1962.

- **GUIRAUD (P.)** : «Etude morphosyntaxique de la racine T.K», **Bulletin de la soc. de ling. de Paris,** Tome 57, 1962, Fascicule I, pp. 103-125.

خلال دراسة مضبوطة ودقيقة يلاقي الكاتب قضايا من اللسنيات العامة ويعالج من وجهة نظر أصيلة بَنْيَنَةَ المعجم، والتعارضات بين التزامن والتعاقب، اللسان والكلام، [له أيضا ـــ «علم الدلالة» la Sémantique, P.U.F, 1971, Paris) و«علم الدلالة»، -P.U.F 1955.

(25) ـــ هاريس (ز.س) : «المناهج في اللسنيات البنيوية» شيكاغو 1951.

- **HARRIS (Z.S)** : «Methods in structural linguistics», The University of Chicago Press, Chicago 1951, XV + 384 p.

يمثل هذا الكتاب الاتجاه التوزيعي في اللسنيات البنيوية، ويقدم عرضاً على مستوى عالٍ من الشكلنة.

(26) ـــ **يالمسليف (لوي)** : «بحوث في اللسنيات»، كوبنهاجن 1959.

- **HJELMSLEV (L.)** : «Essais linguistics», **Travaux du cercle de linguistique de Copenhague, vol. XII, Copenhague nordiske, Sprog-ogKulturfolag, 1959, 276 p.**

مجموعة من المقالات المكتوبة فيما بين سنتي 1937 ـــ 1957 والتي تدقق وتطور بعض المبادىء الكلوسيماتية والدلائلية المرتبطة أساسا بقضايا الدلالة (تشريح اللغة، ومن أجل علم دلالة بنيوي) والمنهج (اللسنيات البنيوية، التحليل البنيوي للغة) وهناك ثبت بإنتاجات يالمسليف من ص 251 إلى 271).

[ويمكن الاعتماد على الترجمة الفرنسية لنفس الكتاب والصادرة عن دار مينوى باريس 1971. [م.ب].

(27) ـــ **يالمسليف (لوي)** : «مقدمات لنظرية في اللغة».

- **HJELMSLEF (L.)** : «Prolégomènes à une théorie du langage», (traduit en français par UNA CANGER, éd. Minuit, coll, Arguments. Paris 1968-1971.

صدر هذا الكتاب سنة 1943، وهو يمثل نظرية مثولية للسان في إطار دلائلية مبنية على أفكار صوسير والمنطق الرمزي. يحتوي على ثلاثة موضوعات رئيسية هي الأسس التي تقوم عليها نظرية اللغة، خصوصية النظرية اللسنية، «العلاقة»

بين اللغة وغير اللغة. عرض أندرى مارتيني هذا الكتاب في : Bull. de la soc. de ling. de Paris XLII, pp. 19-42.

(28) ــ **يالمسليف** (لوي) **أولدال** (هـ . ج) : «موجز الكَلوسيماتية»، كوبنهاجن 1957.

- **HJELMSLEV (L.) ULDALL (H.J)** : «Outline of glossematics», **A study in the methodology of humanistics with special reference to linguistics,** Nordisk Sprog-og Kulturforlag Copenhague 1957, VI, 90 p.

تقديم لنظرية عامة ومنهجية العلوم الانسانية في إطار الدلائلية، يرى المؤلفان أن الموضوع الوحيد للعلم هو الوظائف والعلاقات، ويتوسع في عرض المبادىء التي يستند إليها كل وصف علمي.

(29) ــ **جاكوبسون** (رومان) : «بحوث في اللسنيات العامة» باريس 1963.

- **JAKOBSON (R.)** : «Essais de linguistique générale», éd. Minuit, **Paris** 1963, p. 262.

مجموعة من المقالات التي كتبها المؤلف خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة وعالج فيها قضايا لسنية وشعرية ودلائلية. إنها تطوير مهم لنظرية الدليل **وللقوانين البنيوية** والوظائف ومظاهر اللغة الخ.. وتَحْتَوِي على النص الشهير حول الاستعارة والمجاز.

(30) ــ **جاكوبسن** (رومان) ، **ليفي ــ ستروس** (كلود) : «القطط» لبودلير.

- **JAKOBSON (R.), LEVI-STRAUSS (Cl.)** : «Les chats» de Ch. Baudelaire, **L'Homme,** Tome III, 1962, n° 1, pp- 5-21.

تحليل بنيوي لمقطوعة شعرية حسب المستويات المتراصفة التي تحتوي عليها يليه إعادة بناء وحدتها في نموذج خطاطي.

(31) ــ كيريلوفيز (ج) : «التحولات المعجمية والتركيبية : مساهمة في نظرية أقسام الكلم» باريس 1936.

- **KURYLOWICZ (J.)** : «Dérivation lexicale et dérivation syntaxique : contribution à la théorie du discours», **Bull. de la soc. de linguistique de Paris**, Tome XXXVII, année 1936, pp. 79-92.

يميز المؤلف، بصدد كل قسم من أقسام الكلم، بين وظيفة تركيبية أولية، (تتفق اتفاقا طبيعيا مع قسم التعريف المعجمي للقسم الكلامي المقصود؛ وعلى هذا الأساس فإن «الاسم» الذي يُعَيِّنُ، «الأشياء»، من الناحية المعجمية، سيلعب من الناحية التركيبية دور الفاعل أو «المفعول») وبين وظائف تركيبية ثانوية تنتج عن التحولات التركيبية (كالنعت الذي يتخذ شكل الاسم ويبقى مع ذلك دالا على صفة من الوجهة المعجمية). إذن فمفهوم «أقسام الكلم» مفهوم تركيبي (وظيفة أولية) بقدر ما هو مفهوم دلالي أيضا (التعريف المعجمي). ويلتقي هذا المقال بالمناقشات الدائرة بين أنصار الشكل وأنصار المحتوى وأنصار ماهية المحتوى.

(32) ــ لَكَان (ج) : «الكلمة في اللا وعي أو العقل منذ فرويد»، [(«كتابات» باريس ــ 1966، ثم «الندوات» الصادرة عن نفس الدار].

- **LACAN (J)** : «L'instance de la lettre dans l'inconscient ou la raison depuis Freud», **La Psychanalyse**, n° 3, 1957 ,pp. 47-81, [**Ecrits**, éd. le Seuil 1966, «Séminaires» la même édition]

انطلق (لكان) من العلاقة الصوسيرية بين الدال والمدلول التي تحددها الخوارزمية ـــ، ليعرف اللا شعور بمصطلحات الاستعارة والمجاز.

(33) ــ لا بلانش (ج)، لوكلير (س.) «اللاشعور» باريس 1961.

- **LAPLANCHE (J.), LECLAIRE (S.)** «L'inconscient» **Temps Modernes** n° 183, Juillet 1961, pp. 81-129.

هذا النص ضروري لمعرفة فكر ج. لكان. تجد الدلائلية فيه تفسيرا وشاهدا

واضحين أشد الوضوح لاقتراحه القائل بأن اللاوعي مبنين كاللغة.

(34) ــ **ليفي ــ ستروس (كلود)**، «مدخل إلى أعمال مارسيل موس»، باريس 1950.

- **LEVI-STRAUSS (Cl.)**, «Introduction à l'œuvre de Marcel-Mauss» in : **Mauss (M.), Sociologie et Anthropologie**, Paris, P.U.F, 1950, 389 p. (pp IX-LII).

يعالج الكاتب، في غضون تقديمه لأعمال مارسيل موس، موضوعات أساسية في الإناسة البنيوية : مكانة علم النفس في مقابل الرمزية، الطبيعة النسقية للواقعة المجتمعية الكلية، تعريفات للّاشعور ومفهوم **الطاقة الطبيعية الفاعلة** .(mana =)

(35) ــ **ليفي ستروس (كلود)**، «البنية والشكل، تأملات حول كتاب فلاديمير بروب»، باريس 1960.

- **LEVI-STRAUSS (Cl.)**, «La structure et la forme, reflexions sur un ouvrage de Vladimir Propp» **Cahiers de L'institut de sc. Eco. appliquée.** Paris n° 99, mars 1960 (série M, n° 7), pp. 3-36

بعد عرض وتلخيص ترجمة كتاب ف. بروب «Morphology of Folktale» يشرع الكاتب في فحص نقدي للمواقف التي أوحت بهذا الكتاب. ودون أن ينكر الدين الذي للشكلانية على البنيوية يؤكد على الفروق التي تفصل بينهما : «إن البنيوية، على عكس الشكلانية، ترفض التعارض بين الملموس والمجرد كما ترفض إيلاء هذا الأخير قيمة متميزة. يتحدد **الشكل** في تعارضه مع المادة الغريبة عنه. لكن ليس للبنية محتوى متميز : إنه المحتوى ذاته، وقد تم إدراكه ضمن نظام منطقي يعتبر خاصية من خصائص الوقائع.» (ص. 3) [أنظر هذا المقال في كتابه : Anthropologie structurale, deux. éd. Plon, p. : 1973

(36) ــ ليفي ــ ستروس (كلود)، «بنية الخرافات»، باريس 1958.

LEVI-STRAUSS (Cl). «La structure des mythes» in **Anthropologie structurale**, Paris, Plon 1958, pp. 227-255.

إن دراسة الخرافات تميل إلى السقوط في نفس الخطأ الذي ارتكبه فلاسفة اللغة حيث كانوا يبحثون عن تناظر تام بين الأصوات والكلمات. والواقع أن معنى الخرافات «لا يمكن أن يكمن في العناصر المعزولة التي تشترك في تكوينها وإنما يكمن في الطريقة التي تتألف بها هذه العناصر» (ص. 232). إن الخرافة باعتبارها واقعة لسنية، تتكون من عناصر علائقية التي يطلق عليها اسم «الوحدات المكوّنة الكبرى» أو «خِرْفَة = mythème». ليس لهذه العناصر وظيفة دالة منبثقة عنها خاصة وإنما تكتسبها بواسطة تجمعها في «حزَم علائقية» تتشتت عبر الحكاية كلها. يحلل الكاتب مثالين (هما أسطورة أوديب والأسطورة الزونية Zuni الأصل)، ويبين أن هذه «الحزم العلائقية» تحيل إلى مفاهيم كونية cosmologiques أو مجتمعية لا يمكن المواءمة بينها؛ وموضوع الخرافة بالضبط هو إعطاء نموذج منطقي خاص لحل هذا التناقض.

(37) - **Linguistics today**, New-York, S.N., 1954, 260 p., Publ. of the Linguistic Circle of New-York, 2 (= Word Vol. 10, n° 2-3, 1954).

ــ دراسات جماعية تمثل أهم التيارات في اللسنيات البنيوية. مقالة أساسية ليالمسليف مساهمات مهمة لهنري فري (نقد للتوزيعية البنيوية)، ايميل بنفنيست (من أجل علم دلالة بنيوي).

(38) ــ مارتيني (أندري) : «اقتصاد التحولات الصوتية»، بيرن 1955.

- **MARTINET (A.)** : «Economie des changements phonétiques». Traité de Phonologie diachronique, Berne, A. Frankke, 1955, 356 p. (Bibliotheca romanica, Manualia et commentationes, X.).

يعرف المؤلف، من الفصل 1 حتى الفصل 6، المنهج والأدوات الأولية لنظرية بنيوية تتابعية؛ ويقدم في الجزء الثاني تطبيقات لذلك، كتاب أساسي اكتمل فيه

تماسك البنيوية التي لم تكن قد تفتحت على قضايا التتابع.

(39) ــ مارتيني (أندري) : «مبادىء في اللسنيات العامة»، باريس 1960.

- **MARTINET (A.)** «Eléments de linguistiques générales», Paris, A. Colin 1960, 224 p.

يعتبر هذا الكتاب اليوم أفضل مدخل للسنيات البنيوية، ويعتبر الفصل الرابع، فضلا عن ذلك، مساهمة أصيلة في التحليل المركّبي.

(40) ــ مارتيني (أندري) «الاعتباط اللسني والتشكل المزدوج» 1957.

- **MARTINET (A.)** «Arbitraire linguistique et double articulation». **Cahiers Ferdinand de Saussure**, tome 15, Année 1957, pp. 105-116.

إن البحث عن التعبيرية (l'expressivité) نزعة (ذائعة كونيا تشمل كل المتكلمين) تنحو إلى تعديل الدال ليقترب «طبيعيا» من المدلول. هذه النزعة تؤدي عادة إلى تخريب اعتباطية الدليل، وستؤدي بالتالي إلى القضاء على كون اللسان بنية مستقلة. الأمر الذي يمنع هذه النزعة من أن تؤدي إلى أشياء أخرى غير النجاح في التفصيلات، إن التشكل المزدوج هو الذي يقوم بتكوين الدوال من عناصر (وحدات صوتية) لا دلالة لها، غير عابئة بضغوط المعنى عليها، ومتعاضدة فيما بينها. وهكذا نجد أن أربعة عناصر رئيسية ترتبط فيما بينها أشد الارتباط : الاعتباط، التشكل المزدوج، الصبغة التجزئية للوحدات ووجود اللسان كواقع مستقل (تحميه بنية وتُعرفه). وهكذا يتبين للألسنة بالمعنى العادي للكلمة (= التشكل المزدوج) عن باقي اللغة اللفظية ثم عن باقي المنتجات الصوتية، وأخيرا ــ وبالأولى ــ عن الأنسقة الدلائلية غير الصوتية.

(41) ــ مونان (جورج) : «القضايا النظرية في الترجمة»، باريس، 1963.

- **MOUNIN (G.)** : «Les Problèmes théoriques de la traduction», Paris, Gallimard, 1963, XII, 301, p. (Bibliothèque des idées).

يعرض المؤلف، زيادة على النظرية اللسنية في الترجمة، مختلف المواقف التي يعبر عنها اللسنيون البنيويون بصدد قضايا متنوعة من مثل : بنية المعجم، علاقة

اللسان بالمجتمع، الشفرات غير اللسنية الخ.. كتاب مفيد لإتمام الاطلاع الأولي.

(42) ـــ مونان (جورج) : «التحليلات الدلالية»، باريس 1962.

- MOUNIN (G.) : «Les analyses sémantiques», **Cahiers de l'Institut de science économique appliquée, Série M, n° 13, supplément n° 123, mars 1962, pp. 105-124.**

بعد أن لاحظ الكاتب تأخر علم الدلالة عن الصوتيات، قام بجرد عام للبحوث الدلالية المعاصرة : عالج بالتتابع علم الدلالة الصوري وأشكاله، وعلم الدلالة المفهومي، والاصطناعي، ويحتوي هذا النص على تحليلات سريعة ولكنها مفيدة لمحاولات كانتينو، وتريي Trier، ماطوري، يالمسليف، صورنسن، بريبطو، كَاردان، لوروا وبرافور Leroy et Braffort .[نشر هذا المقال أيضا في كتاب «علم الدلالة» .«La Sémantique», coll. «clefs,» Ed. Seghers, 1972]

(43) ـــ مونان (جورج) : «الأنظمة التواصلية غير اللسنية ومكانتها في الحياة خلال القرن العشرين»، باريس 1959.

- **MOUNIN (G.)** : «Les systèmes de communication non linguistiques et leur place dans la vie du XXème siècle», **Bull. de la soc. de ling. de Paris**, tome LIV, Année 1959, pp. 176-200.

من الملائم أمام الأهمية المتنامية للأنظمة غير اللغوية في الحياة المعاصرة، إعطاء المشروع الصوسيري للدلائلية العامة بداية لتحقيقه، وفي إطار هذه الرؤية يتعرض الكاتب بالدرس للشعارات والأرقام، والرموز المنطقية الرياضية، إشارات السير، الخرائط، الوسائل الإيضاحية. ويتبع أندري مارتيني فيما يذهب إليه من أن كل نظام لا يحتوي على تشكلين (تمفصلين) نظام دلائلي ولكنه غير لسني.

[يوجد هذا المقال في كتابه : «Introduction à la Sémiologie»، دار نشر «مينوي»، باريز 1970، ص. 17].

(44) ـــ موريس (شارل) : «الأدلة واللغة والسلوك»، نيويورك 1946.

- **MORRIS (Ch.)** : «Sigs, language and Behavior», New-York, Prentice-Hall Inc., 1946, XIII, 365 p.

يسعى الكتاب لوضع الأسس التي تقوم عليها الدلائلية [كما يتصورها موريس] ويبحث عن الأدلة في كل ميادين النشاط البشري. إنه محاولة الوصول إلى تركيبة بين النظرية المنطقية عن الأدلة المنبثقة من نظرية بيرس وبين السلوكية. وتليه نظرة عن تاريخ الدلائلية وبيبلوغرافية (ص ت : 311 ـــ 343).

(45) ـــ شارل موريس : «أسس نظرية الأدلة»، شيكاغو 1938.

- **MORRIS (Ch. W)** : «Foundation of the theory of signs», **International Enceclopedia pf Unified Science, IV, n° 2, 1938, University of Chicago Press.**
عرض نظري موجز للأسس التي تقوم عليها الدلائلية بأقسامها الثلاثة (علم الدلالة، والتركيب، والتداولية)، والخاصية العامة للدليل.

[سننشر بعض نصوصه قريبا]

(46) ـــ موكاروفسكي (ج) : «الفن كواقعة دلائلية» براغ 1934.

- **Mukarovsky (J.)** : «L'art comme fait sémiologique», **Actes du 3ème congrés International de philosophie à Prague, 1936, pp. 1065-1072.**

كاتب هذا البحث عضو نشيط في الحلقة اللسنية ببراغ وهو يبلور هنا نظرية الأثر الأدبي باعتباره دليلا مستقلا ويعدد مختلف مكونات ووظائف هذا الدليل.

(47) مجلة : **Nuova Corrente**, Genova n° 28 et 29, printemps 1963.

خصصت هذه المجلة الايطالية عددا لقضايا الجماليات الدلالية المتركزة أساسا على الأدب، وفضلا عن المقالات المنشورة بلغات أخرى لكل من أ. كابلان A. Caplan، و ي. أ. ريتشاردز I.A. Richard's ورولان بارث، نجد مقالا لـ ج. سكاليا G. Scalia : «فرضيات لنظرية تحويلية ودلالية للأدب».

(48) ــ بيرس (شارل صندرس) : «كتابات مختارة»، نيويورك، لندن 1940.

- **PEIRCE (Ch. S.)** : «Selected Writings», éd. by J. Buchlev, Harcourt, Bruce an C°, New-York, London 1940 : «Logic as semiotic : the theory of signs».

يستعمل المؤلف في كتاباته الرائدة عن النظرية العامة للأدلة، ولأول مرة جهازا نابعا عن مجالات أخرى غير لسنية. ويدرس العلاقات المنطقية الرابطة بين الدليل [أو الممثل] بـ[الموضوع] أو Designata [وهو دليل ثان] وبمؤوّله [وهو دليل ثالث].

(49) ــ **بايك** (ك. ل) : «اللغة في العلاقة مع النظرية الموحّدة لبنية السلوك الانساني»

- **PIKE (K.L)** : «Language in relation to a unified theory of the structure of Human behavior», **Summer Institute of linguistics**, Glendale, California, 3 fascicules, 1954, 1955, 1960 (170-85-146 p.).

يحاول الكاتب وضع نحو «دلائلي ــ داخلي» ينصب أساسا على الأنظمة المعقدة التي تخلط بين الماهيات المتكاملة كالحركة والكلام.

(50) ــ (ج. لوي) **بريطو** : «مساهمة في الدراسة الوظيفية للمحتوى» باريس 1956

- **PRIETO (J.L)** : «Contribution à l'étude fonctionnelle de contenu», **Travaux de l'Institut de linguistique**, vol. 1, 1956, Paris, Klincksieck, pp. 23-42.

إن محاولات بنينة صعيد المدلولات قليلة جدا. يقدم الباحث هنا سلسلة من التعريفات المجمّعة حول فكرة Plère أو مجموعة السمات المميزة والملائمة للمدلول.

(51) ــ (ج، لوي) **بريطو** : «عن عدم الموازاة بين الصعيد التعبيري وصعيد المحتوى في اللسان» باريس 1957.

- **PRIETO (L.F.)** : «D'une assymetrie entre le plan de l'expression et le plan du contenu de la langue», **Bull. de la soc. de linguistique de Paris,** tome LIII, années 1957-58, fasc. 1, pp. 86-95.

يشتغل الباحث هنا على مستوى الجملة. إن «الوجه الدال» للجملة «يتحقق» في مقطع صوتي معين، بكل خصائصه الماهوية؛ و«يتحقق» «الوجه المدلول» في محتوى شعوري معين، مع كل ظلاله الدلالية. وبما أن هذا المحتوى يستحيل ملاحظته (وهذا هو الفرق الأوّل بين العبارة والمحتوى) فإنه يجب تعويضه «بما يعادله» : أي رَدّ الفعل (الملاحظ) والمُثارِ لدى السامع. ويهدف الباحث في انطلاقه من [هذه المقدمات] إلى تبيان «أن النطق ليس سوى «تحقيق» لوجه دالٍّ معيَّن (في حين أن) رد الفعل الصادر عن السامع يمكن أن يكون تحقيقاً لعدة أوجه مدلولية مختلفة». (ص : 95) ليس هناك من تواز بين صعيد العبارة وصعيد المحتوى. إن اللغة ذات وجهة وحيدة : فالدال حاضر هنا بدهيا، وهو غير ــ غامض نسبيا، ليُبْرِز مدلولا عاجزا عن الظهور بذاته كما أنه يُحَفِّز بذلك وجود الدال.

[راجع كتابه «Messages et signaux» دار نشر P.U.F باريز ــ 1966.

(52) ــ **بروب (فلاديمير)** : «علم تشكل الحكاية»، إنديانا 1958 وباريس 1970.

(الترجمة الفرنسية المتداولة اليوم والمتوفرة هي طبعة لوسوي 1970، فضلا عن ترجمة أخرى صدرت عن دار النشر كاليمار 1970 بباريس).

- **PROPP (V.)** : «Morphology of the folklate, Part III»? in International Journal of American linguistics, vol. 24, n° 4, october 1958, Publication ten of the Indiana University. Research Center in Anthropology, folklore an linguistics, pp. X-134, october 1958.

وهو عبارة عن تحليل لمائة حكاية شعبية في روسيا مما أتاح استنباط بنية عامة يمكن جعلها النموذج العام الذي تتفرع عنه كل هذه الحكايات [راجع أيضا مجلة communications العدد الرابع من ص 4 إلى 32).

(53) ـــ روفيت (نيقولا) : «التحليل البنيوي للشعر» لهاي 1963.

RUWET (N.) : «L'analyse structurale de la poèsie», **Linguistics**, (Mouton & C°, 2, Decembre 1963, pp. 38-59.

يناقش الكاتب، بمناسبة صدور كتاب (س. ليفان S. Levin) «البنيات اللسنية في الشعر»، Linguistics structures in Poetry، لهاي 1962، إمكانات ووسائل تطبيق المناهج اللسنية البنيوية في التحليل الأدبي.

(54) ـــ روفيث (نيقولا) : «اللسنيات وعلوم الانسان» باريس 1963

- **RUWET (N.)** : «Linguistique et sciences de l'Homme», **Esprit**, **Nov. 1963, pp. 564-578.**

مقالة نشرت في عدد خاص من المجلة عن أعمال ليفي ستروس، يتفحص الكاتب حدود إمكان استعمال المفاهيم المنبثقة عن اللسنيات في ميادين أخرى.

(55) (إ، دو) سولا ـــ بول : «اتجاهات تحليل المحتوى» إيللينوا. 1959.

- **SOLA-POOL** : «Trends in content anlysis», Urbana, University of illinois Press, 1959, 244 p.

بعد عشرين سنة هيمنت فيها المحاولات، الفظة أحيانا والتي تسعى إلى القياس الكمي للعناصر الذُّرِّويَّة، اتجه تحليل المحتوى إلى وقائع البنية والتقى بالطبع بالنماذج اللسنية، ويُحاول «التحليل الاحتمالي»، خصوصا، المحافظة على المظهر الاحصائي لتحليل المحتوى التقليدي لكنه (1) لا يعتبر سوى العناصر المتبنينة؛ (2) يهتم بالبنية ذاتها؛ (3) يحصي العناصر الدلالية المتبقية. إن الفرق بين

لسنيات لا تهتم إلا بالشفرة وبين تحليل للمحتوى لا يعتبر إلا أن «ماذا ؟» التواصلية يبدو متجاوزا.

(56) (نيقولاي.س.) تروبتسكوي : «مبادىء في الصوتياتية» ترجمة (ج)، كانتينو، كلينكسيك باريس 1957،

- **TROUBTZKOY (N.S)** : «Principes de phonologie», traduit par J. Cantineau, Klincksieck, Paris 1957, 1ère éd. 1949, XXXIV, p.

هذا الكتاب وضع أسس علم الصوتيات [بل وأكثر من ذلك وضع وبلور النموذج البنيوي في الصوتيات التي صارت الشعبة الرائدة والمحتذاة من طرف الفروع اللسنية الأخرى بسبب تماسكها وصرامتها العلمية، وهو أول توضيح ملموس ــ من خلال الوحدات الصوتية ــ لمفهوم النظام المبني على **التعارضات**. كما أنه احتوى على عملية تفتيت الوحدة النظامية لدى صوسير أي الدليل، إلى مجموعة السمات المميزة].

(57) (ج) فندريس : «اللغة الشفوية واللغة الحركية» باريس 1950

- **VENDRYES (J.)** : «Langage orale et langage par gestes», Journal de psychologie normale et pathologique, tome XLIII, année 1950, pp. 7-33

هناك مقطعان يثيران انتباه الدلائلي على الخصوص، إن اللغات الحركية (ما عدا تلك التي تقلّد بعد لأي اللغة اللفظية)، لا تحتوي على شيء في ذاتها يناظر الكلمة المعجمية (ص 13) ولكنها تتقبل أقوالا تامة تتساوى بكيفية ما مع الجملة اللفظية.

- وضع هذا الثبت النقدي كل من ر. بارث، كلود بريمون، بيرجلان .O Burgelin، ج. كَريتي Gritti، كريستيان ميتز، ج. كلود ميلينر، م. طاردي، تزفتان طدروف).

ملاحظات :

ــ بالنسبة للقاريء العربي، يمكن اعتبار هذا الثبت النقدي للمراجع دليلا صالحا لقراءة أهم المساهمات في مجال البحث الدلائلي المعاصر، سواء منها الدلائلية المحضة أم البحوث اللسنية ذات الصبغة أو التوجه الدلائليين (وهي بسبب موقعها هذا من أفضل الاعمال اللسنية المعاصرة) إلى حدود 1964؛ و لا يخلو هذا الثبت أيضا من إشارات إلى الدلائلية ذات التوجه المنطقي العلمي (كأعمال ش. ص. بيرس وشارل موريس).

إلا أنه، رغم ذلك، ليس بثبت شامل إذ تنقصه الاشارة إلى بعض الجهود الدلائلية المؤسسة والرائدة بحق كأعمال ميخائيل باختين (راجع «الثقافة الجديدة»، الاعداد 19 ــ 20 ــ 28، وستصدر الترجمة العربية الكاملة لكتابه «الماركسية وعلوم اللغة»، قريبا) في روسيا، وإلى بعض الأعمال المنطقية في مجال الدلالة والأدلة. ونود التنبيه إلى أنه لا يمكن بحال من الاحوال تجاوز هذه النصوص الدلائلية المنجزة قبيل منتصف الستينات والصادرة قبيل ذلك أو بعيده، استخفافا أو حبا في اللحاق بالقطار السريع المسمى «آخر ما صدر». تشكل هذه الأعمال الاساس الذي بنى عليه الجيل الثاني أو الثالث بحوثه في تطوير الدلائلية خلال النصف الاخير من الستينات وطوال السبعينات، وهي المرجع الذي تحيل، إن ضمنيا وإن صراحة، إليه أعمال هذين الجيلين، إنها مرحلة التأسيس في سيرورة التطور الدلائلي. وليس معنى هذا أيضا تحويلها إلى نصوص مرجعية ذات هالة قدسية إنما يجب الاهتمام بها على قدر الحاجة اليها في الفهم أو الإنتاج.

ــ لقد أضحى وضع ثبت بالمصادر والمراجع الدلائلية اليوم صعبا للغاية لكثرة البحوث الاجنبية واختلاف لغاتها وصعوبة الحصول عليها في أغلب الاحيان، ثم إن العمل الفردي لا يجدي كثيرا في هذه الحال لهذا أرجأنا ذلك إلى عمل لاحق. □

(م . ب)

المحتويات

هذا الكتاب

ليس للعناصر المقدمة هنا من هدف آخر غير استنباط مفاهيم تحليلية من اللسنيات، يُعْتَقَد مسبقاً أنها عامة بالقدر الكافي للدفع بالبحث الدلائلي (السيميائي) إلى الأمام. إننا، ونحن نجمع هذه العناصر، لم نمِل الجزم سلفاً بأنها ستبقى سالمة خلال مسيرة البحث. ولا إلى أنه يجب على علم الأدلة أن يحتذي النموذج اللسني احتذاء دقيقا. سنكتفي فقط باقتراح مصطلح وتوضيحه آملين أن يؤدي ذلك إلى ترتيب أولي (ولو كان موقتا) لكتلة الوقائع الدالة : إن الأمر يتعلق، على وجه العموم، هنا، بمبدأ لتصنيف القضايا.

رولان بارت

دار الحوار للنشر والتوزيع - سورية - اللاذقية - ص.ب ١٠١٨